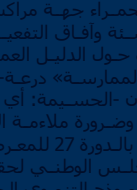

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵙ

Conseil national des droits de l'Homme

توثيق دينامية المجلس من خلال بلاغاته وتدويناته على مواقع التواصل الاجتماعي

2021 - 2022

أكتوبر 2022

@CNDHMaroc

www.cndh.ma

توثيق دينامية المجلس من خلال بلاغاته وتدويناته على مواقع التواصل الاجتماعي
2021 - 2022

منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الرباط – المغرب

©CNDH - 2022

توثيق دينامية المجلس
من خلال بلاغاته
وتدويناته على مواقع
التواصل الاجتماعي

2022 - 2021

أكتوبر 2022

تقديم

أولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أهمية خاصة للتداول العمومي وحرص على إطلاع الرأي العام حول عدد من المواضيع ذات البعد الوطني والإقليمي والدولي ارتباطا بالمهام الموكولة إليه في مجال حماية ضحايا حقوق الإنسان وتعزيز ثقافتها؛ وما يرتبط بحقوق الإنسان والإعلام؛ التعاون والعلاقات الدولية؛ متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛ تعزيز عمل الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، إلخ.

ويوثق المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال هذا الإصدار مواقفه وتدخلاته على مستوى مجموعة من القضايا الراهنة التي سلط عليها الضوء، سواء منها المتعلقة بأنشطته أو بأنشطة لجنه الجهوية وآلياته الوطنية خلال ولاية المجلس الحالية (من دجنبر 2021 إلى غاية 2022).

وتعكس هذه البلاغات دينامية المجلس الرامية إلى تعزيز مكانة المؤسسة وإشعاعها الوطني والإقليمي والدولي، وكذا تفعيل أدوارها وصلاحياتها ووسائل عملها، وفقا للاستراتيجية التي تبناها المجلس خلال ولايته الحالية القائمة على «فعلية حقوق الإنسان وطبقا لمبادئ باريس».

تضم هذه الوثيقة 166 بلاغا صحفيا وأهم تدوينات/تغريدات المجلس على حسابات التويتر وفيسبوك. وتروم تمكين القارئ من الاطلاع على القضايا التي انكب عليها المجلس وتقديم تصور حول أنشطة المؤسسة وطبيعة عملها أمام التحديات المستجدة والمتعددة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها والوقاية من انتهاكها في السياق الوطني والدولي.

وتعكس هذه الديناميـة أولويـات المجلـس فيـما يتعلـق بالقضايـا ذات الصلـة بالحقـوق الاجتماعيـة والاقتصاديـة؛ تتبـع الحـركات الاحتجاجيـة؛ الهجـرة واللجـوء اتجـار بالبـشر؛ الوقايـة مـن التعذيـب؛ عقوبـة الإعـدام؛ حريـة الجمعيـات وحريـة الـرأي والتعبـير؛ الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة؛ الحريـات الفرديـة؛ الحق في التعليـم؛ الحـق في الصحـة؛ الحـق في التنميـة؛ الحـق في الحصـول عـلى المعلومـة؛ الـذكاء الاصطناعـي والمواطنـة الرقميـة؛ الحـق في المـاء والحـق في بيئـة سـليمة؛ المقاولـة وحقـوق الإنسـان؛ حقـوق الطفـل؛ حقـوق المـرأة؛ ملاءمـة التشريعـات الوطنيـة مـع المواثيـق الدوليـة لحقـوق الإنسـان؛ إلـخ.

يتعلـق الأمـر بإصـدار يوثـق قضايـا إمـا أثارهـا الـرأي العـام أو انتهـاكات تابعهـا أو أثارهـا المجتمـع المـدني وهـو كذلـك ترجمـة لديناميـة المجلـس، ويتضمـن الإصـدار 212 صفحـة، ترسـم مضامينهـا ملامـح عمـل موضوعـي، جـاد ومتجـدد ومتفاعـل مـع الديناميـات الجهويـة والوطنيـة والإقليميـة والدوليـة وأولويـات حمايـة حقـوق الإنسـان والنهـوض بهـا داخـل المغـرب وخارجـه.

2022

جهة درعة-تافيلالت: يوم دراسي حول الانشغالات البيئية الكبرى بالجهة

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت يوما دراسيا حول موضوع «الانشغالات البيئية الكبرى بجهة درعة تافيلالت»، وذلك يوم الثلاثاء 11 أكتوبر 2022 ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال بكلية العلوم والتقنيات بمدينة الرشيدية.

ويندرج تنظيم هذا اليوم الدراسي في إطار تنزيل برنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان برسم سنة 2022 وتفعيلا لاتفاقية الشراكة بين اللجنة الجهوية وجامعة المولى إسماعيل بمكناس والمديرية الجهوية لقطاع البيئة، والتي تهدف إلى إشراك مختلف المتدخلين والمهتمين من قطاعات حكومية وغير حكومية وفاعلين مدنيين وأساتذة وطلبة جامعيين في نقاش عمومي حول الوضعية البيئية بالجهة وسبل حمايتها ورفع الوعي لدى جميع المتدخلين بأهمية حماية البيئة بالجهة والتحسيس بالدور الريادي لفعاليات المجتمع المدني والساكنة في تدبير الشأن البيئي بالجهة.

وسيتناول المشاركون موضوع الانشغالات البيئية الكبرى بالجهة من خلال عدة محاور، أبرزها: «تحولات النظم الواحية بالجهة وفعلية الحق؛ الحالة البيئية بالجهة وفعلية الحق»؛ «حكامة التدبير المندمج للماء»؛ «حرائق الواحات بالجهة وفعلية الحق؛ التلوث البيئي وفعلية الحق في الصحة». كما سيتضمن هذا اليوم الدراسي تنظيم ورشتين حول محور «حماية البيئة: الواقع والاكراهات والحلول» وموضوع «المجتمع المدني والشأن البيئي بجهة درعة تافيلالت: أية مساهمة؟».

وتجدر الإشارة إلى أن هذا اليوم الدراسي سيعرف مشاركة ممثلين عن القطاعات الحكومية وغير الحكومية وأساتذة وطلبة جامعيين وفعاليات من المجتمع المدني وحقوقيين، فضلا عن ممثلي وسائل الإعلام.

بلاغ صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

ندوة صحفية يوم الأربعاء 12 أكتوبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط

سيتم تخليد الذكرى 20 لليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام هذه السنة تحت شعار «عقوبة الإعدام: طريق معبد بالتعذيب».

وبهذه المناسبة، سيعمل كل من الائتلاف المغربي ضد عقوبة الإعدام والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمرصد المغربي للسجون وجمعية معا ضد عقوبة الإعدام وشبكات البرلمانيين والمحامين والصحافيين والأساتذة ضد لعقوبة الإعدام، على تجديد وتعزيز ترافعهم في سبيل إلغاء هذه العقوبة، خاصة من خلال دعوة الحكومة للتصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى إيقاف تطبيق عقوبة الإعدام في شهر دجنبر 2022.

لقد أصبحت مسألة إلغاء عقوبة الإعدام قضية ذات حمولة رمزية كبيرة، حيث أضحت تحتل حيزا واسع النطاق في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، في ظل التقدم الذي تحرزه دينامية إلغاء هذه العقوبة. ومن الإيجابي أن يعمل المغرب على الانخراط في خيار الإلغاء، خاصة بعد اختياره الطوعي، منذ حوالي ثلاثين سنة، توقيف تنفيذ عقوبة الإعدام.

والواقع أن الاتجاه العام الغالب في العالم هو إلغاء هذه العقوبة، حيث بلغ مجموع الدول التي ألغت العقوبة أكثر من ثلثي الدول (144 دولة)، سواء على المستوى القانوني أو الممارسة. كما بلغ عدد الدول التي صادقت على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، 90 دولة، فيما ألغت أو التزمت بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام بشكل اختياري 33 دولة من أصل 57 دولة عضو بمنظمة التعاون الإسلامي.

ويعتبر تخليد هذا اليوم العالمي مناسبة لتحسيس الرأي العام والمسؤولين السياسيين ببشاعة هذه العقوبة وعدم فعاليتها في القضاء على الجريمة، وبالخصوص توعية الأجيال الصاعدة بمبدأ تحقيق عدالة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

ترقب للموت وأمل في الحياة: شهادات من المحكومين بالإعدام

احتفاء باليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، يبادر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ابتداء من 10 أكتوبر 2022، بنشر شهادات لعدد من المحكومين بعقوبة الإعدام، بهدف إطلاع الرأي العام على أوضاع هذه الفئة وملامسة بعض القضايا والإشكالات التي تطرحها هذه العقوبة القاتلة من الناحية الحقوقية والإنسانية، وذلك بإعطاء الكلمة للذين يترقبون الموت على أمل أن يتم الحفاظ على حياتهم.

ويثمن المجلس العفو الملكي السامي من عقوبة الإعدام الذي استفاد منه أربعة محكومين بالإعدام، من بينهم سيدة، سيتم تعميم شهاداتهم ضمن مجموع الشهادات التي سيقوم المجلس بنشرها.

يتعلق الأمر بتسع شهادات لعيِّنة (تمثل10% من مجموع المحكومين بالإعدام) تقدم مسارات فردية متباينة من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وطبيعة الجرائم المقترفة (جرائم الحق العام، الجرائم المرتبطة بالإرهاب، السن، الوضعية العائلية، النوع، الأقدمية، الجنسية) وذلك خلال لقاءات بكل من السجن المركزي بالقنيطرة ومول البركي بآسفي وسجن تولال 2 بمكناس وسجن الجديدة وسجن طنجة 2. والتي أجراها إطاران (عن المجلس وعن اللجنة الجهوية المعنية).

تم تحديد لائحة المحكومين من طرف المجلس وتجاوبت معه المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج التي وفرت كل الشروط اللازمة، بما فيها الأمكنة المخصصة لإجراء اللقاءات، خلال شهر يونيو 2019، بمعزل عن إدارة السجن.

واعتمد الفريق على استبيان نوعي، مع الالتزام بمرونة وتأقلم كبيرين مراعاة لنوعية الإشكاليات المتداولة وللأوضاع النفسية لبعض المخاطبين.

لقد راعينا الحفاظ على الشكل التلقائي وشبه حرفي ((verbatim للشهادات والاكتفاء بنقل مضمون هذه الحوارات من الدارجة الى اللغة العربية (باستثناء حالة من الفرنسية إلى العربية لمحكوم من جنسية فرنسية جزائرية).

تمحورت هذه اللقاءات حول المسارات والظروف الاجتماعية والاقتصادية في علاقاتها بالفعل الإجرامي. كما مكنت من طرح إشكالات لها علاقة بشروط المحاكمة العادلة، إشكالية المساعدة القضائية، دور المحامي، دور القاضي، مسألة تتبع ومراجعة القضايا وأهمية مسطرة العفو. وهو التناول الذي يسمح بتقديم وجهة نظر السجناء؛ حقوقهم داخل المعتقل (التطبيب، الدراسة، الإعلام، العمل، الزيارات والعلاقة بالعائلة، الطرود البريدية، الهاتف...)، وظروف إيواء السجناء (الأحياء الخاصة أو ممرات الموت، الزنازين الفردية والجماعية، الإجراءات التأديبية، التنقيل داخل المؤسسات السجنية).

وبينت انطلاقا من بعض الحالات الخاصة أهمية التتبع النفسي لأوضاع المحكومين بالإعدام، بشكل عام، والوقاية من حالات الانتحار، بشكل خاص. كما أظهرت، فيما يخص حالة الأجنبي المحكوم بالإعدام، بعضا من الإشكالات المطروحة (العلاقات القنصلية، المحامون، الاتفاقيات الدولية).

وإذ نقدم خلاصات هذه الشهادات، فإننا نسعى لنقل مشاعر متضاربة لأشخاص بين حكم الإعدام والأمل في الحياة، ليس فقط لإغناء ترافع المجلس من أجل الغاء عقوبة الإعدام قانونا وممارسة بل لتوسيع قاعدة المساندين للإلغاء، لأننا متأكدون أنه ليست هناك أي خصوصية اجتماعية أو ثقافية للمجتمع المغربي لعدم إلغاء عقوبة الاعدام.

يستند المجلس في ترافعه على التأصيل الدستوري للحق في الحياة المنصوص عليه في الفصل 20 وكذا مختلف الالتزامات الدولية لبلادنا في مجال حقوق الإنسان.

ويعتبر المجلس في ترافعه أن عقوبة الإعدام هي واحدة من أخطر الانتهاكات التي تطال الحق في الحياة؛ وهو الحق الذي تنبثق عنه باقي الحقوق والحريات. ويشدد على أن هذه العقوبة غير فعالة في الحد من الجرائم، مهما كانت بشاعتها، وغير رادعة ولن تحل مشاكل الجريمة بأي حال من الأحوال.

وللتذكير، يأتي الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام هذه السنة في إطار ظرفية هامة تتمثل في التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بوقف العمل بعقوبة الإعدام المتوقع إصداره خلال الدورة 77 أواخر سنة 2022.

إن المجلس يطمح، بحلول السنة المقبلة، أي ثلاثون سنة على وقف تنفيذ عقوبة الإعدام بشكل عملي في المملكة المغربية، أن يتم التصويت لصالح القرار الأممي المرتقب شهر دجنبر المقبل في طريق الإلغاء قريبا.

الرباط-سلا-القنيطرة: لقاء جهوي لتقديم تقرير المجلس حول «فعلية الحق في الصحة» وتنظيم قافلة طبية بالسجن المحلي سوق الأربعاء

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، لقاء جهويا حول التقرير الموضوعاتي الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «فعلية الحق في الصحة، تحديات، رهانات ومداخل التعزيز»، سيتوج بتوقيع اتفاقية شراكة مع المجلس الجهوي لهيئة الأطباء بالجهة، يوم الخميس 13 أكتوبر 2022، ابتداء من الساعة التاسعة صباحا بفندق فرح بالرباط.

وتهدف اللجنة الجهوية من خلال تنظيم هذا اللقاء إلى إعادة تنزيل مخرجات التقرير الموضوعاتي على المستوى الجهوي بحضور الهيئات والفاعلين الجهويين والخبراء المساهمين في المشاورات الجهوية التي أسست لمضامين التقرير.

ويضم برنامج هذا اللقاء، الذي سيعرف مشاركة أطباء وفاعلين جمعويين وأساتذة وباحثين جامعيين، موضوع فعلية الحق في الصحة من خلال عدة محاور، أبرزها: «المحاور العامة لتقرير المجلس»؛ «عناصر في ضوء مبادئ إعلان الحق في الصحة»؛ «أي تأثير لإدماج القطاع الخاص ضمن نظام وطني للصحة»؛ «التغطية الصحية الشاملة»؛ «أوجه الالتقاء والاختلاف بين القانون رقم 06.22 وتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان»؛ «أي آفاق لتفعيل الحق في الصحة على أرض الواقع؟»، إلخ.

ومن جهة أخرى، تنظم اللجنة، بشراكة مع المديرية الجهوية للصحة والمديرية الجهوية لإدارة السجون وإعادة الإدماج بالجهة، قافلة طبية بالسجن المحلي سوق الأربعاء للكشف عن سرطان الثدي وعنق الرحم لفائدة النزيلات، وذلك يوم الأربعاء 12 أكتوبر 2022 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

وتندرج هذه القافلة الطبية في إطار برنامج العمل السنوي للجنة الجهوية، الذي جعل من «فعلية الحق في الصحة» أحد ركائزه، والحملة الوطنية للتحسيس والكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم، التي أطلقتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في الفترة الممتدة من 01 إلى 31 أكتوبر 2022، تحت شعار: «الكشف المبكر وقاية ولصحتك حماية».

وستعرف القافلة الطبية مشاركة ممثلي المندوبية الإقليمية للصحة بالقنيطرة وأعضاء وعضوات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، إضافة إلى حضور وسائل الإعلام الوطنية والمحلية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتقاسم تجربته مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجمهورية مالي

يستقبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الفترة الممتدة بين 11 و14 أكتوبر 2022، وفدا عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجمهورية مالي، من أجل إطلاعها على تجربة وخبرة المجلس بصفته مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وتندرج هذه الزيارة، التي ستفتتح أشغالها السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد أجيبو بواري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمالي، في إطار مواصلة وتعزيز التعاون القائم بين المجلس واللجنة المالية، وكذلك في إطار تقاسم خبرات وتجارب المجلس مع باقي المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ويتضمن برنامج الزيارة عقد لقاءات مع أطر المجلس تروم إطلاع الوفد على مهام المجلس وطرق عمله في مجالات متعددة تهم أساسا: النهوض بحقوق الإنسان، التدخل الحمائي من خلال تلقي ومعالجة الشكايات، آليات الرصد والتحري، إعداد التقارير، التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، قراءة في توصيات اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومناقشة تفعيلها، الدعامات التواصلية المعتمدة بالمجلس، إلخ.

وسيتم خلال هذه الزيارة التركيز بشكل خاص على تجربة المجلس باعتباره مؤسسة وطنية تحتضن الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب من خلال إطلاع اللجنة على منهجية وتقنيات زيارة أماكن الحرمان من الحرية وإجراء المقابلات، إلخ.

وللتعرف عن قرب عن عمل المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على المستوى الجهوي، سيقوم أعضاء الوفد المالي بزيارة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات، كما سيلتقي الوفد مع مجلس المستشارين.

الدار البيضاء-سطات: لقاء جهوي لتقديم تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول فعلية الحق في الصحة

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات، بشراكة مع المديرية الجهوية للصحة والحماية الاجتماعية بالجهة، لقاء جهويا لتقديم تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «فعلية الحق في الصحة بالمغرب: التحديات والرهانات ومداخل التعزيز»، يوم الخميس 13 أكتوبر 2022 انطلاقا من الساعة التاسعة صباحا (9.00) بمقر المديرية الجهوية للصحة بالدار البيضاء.

ويندرج هذا اللقاء في إطار اختصاصات ومهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنه الجهوية المتعلقة بتقييم فعلية حقوق الإنسان في السياسات والبرامج العمومية.

كما يهدف إلى تعميق النقاش العمومي، الذي أطلقه المجلس حول الحق في الصحة على المستوى الجهوي، مع مختلف الهيئات والفاعلين والخبراء والباحثين المهتمين بالموضوع على مستوى جهة الدار البيضاء--سطات، وذلك في ضوء مخرجات وتوصيات التقرير الموضوعاتي الذي أصدره المجلس حول فعلية الحق في الصحة في شهر أبريل 2022.

وسيتدارس المشاركون موضوع فعلية الحق في الصحة من خلال ثلاثة محاور أساسية: «قراءة في التقرير الموضوعاتي للمجلس»؛ «واقع وآفاق الصحة بجهة الدار البيضاء سطات»؛ و«الإشكاليات المرتبطة بفعلية الولوج للحق في الصحة في الجهة».

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان قد أطلق، في 14 أكتوبر 2020، نقاشا عموميا حول «فعلية الحق في الصحة بالمغرب: نحو نظام صحي يرتكز على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان»، بهدف الترافع من أجل وضع استراتيجية صحية وطنية مندمجة، دامجة ومنسجمة وقادرة على ضمان الحق في الصحة للجميع.

وسيتم على هامش هذا اللقاء توقيع اتفاقية شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات والمديرية الجهوية للصحة والحماية الاجتماعية، تروم تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسستين في مجالات حماية وتعزيز الحق في الصحة والحماية الاجتماعية.

درعة-تافيلالت: لقاء جهوي حول «فعلية الحق في الصحة التحديات والرهانات، ومداخل التعزيز»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت، بتنسيق مع المديرية الجهوية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بالجهة، لقاء جهويا لتدارس مضامين التقرير الموضوعاتي الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «فعلية الحق في الصحة بالمغرب.. التحديات والرهانات ومداخل التعزيز»، يوم الثلاثاء 04 أكتوبر 2022 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا، بفندق قصبة أفردو بالرشيدية.

ويندرج هذا اللقاء في إطار اللقاءات الجهوية الخاصة بعرض تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «فعلية الحق في الصحة»، قصد التحسيس باختلالات وصعوبات الولوج للحق في الصحة واقتراح المداخل الممكنة لتجاوزها، ليس فقط انطلاقا من النصوص القانونية التي تضمن الحق في الصحة فحسب، بل أيضا عبر البحث عن العوائق المرتبطة بالمحددات الضمنية للحق في الصحة، وعلى رأسها العوائق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية.

كما يروم هذا اللقاء، الذي سيعرف مشاركة ثلة من الخبراء والمهتمين بالقطاع الصحي من أطباء وممرضين وإعلاميين ومنتخبين وحقوقيين ونقابيين وفعاليات المجتمع المدني، تدارس سبل تنزيل توصيات هذا التقرير بجهة درعة-تافيلالت، لاسيما ما يتعلق بتدبير الموارد البشرية في القطاع الصحي بالجهة.

يذكر أن التقرير الموضوعاتي الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الجمعة 22 أبريل 2022، حول «فعلية الحق في الصحة» اعتمادا على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في تقييم السياسات العمومية، قدم أزيد من 100 توصية لتعزيز فعلية الولوج للحق في الصحة تتوزع بين توصيات ذات طابع تشريعي، توصيات مرتبطة بحكامة قطاع الصحة، توصيات مرتبطة بتعزيز المقاربة الوقائية، إلخ.

ندوة حول موضوع «دمج الأجانب في ورش الحماية الاجتماعية: مبادئ وتحديات التفعيل»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بالمغرب، ندوة حول موضوع «دمج الأجانب في ورش الحماية الاجتماعية: مبادئ وتحديات التفعيل»، وذلك يوم الخميس 29 شتنبر 2022 بمقره بالرباط ، على الساعة التاسعة و النصف صباحا.

يندرج هذا اللقاء في إطار مواصلة أنشطة المجلس وأشغاله منذ سنة 2019 حول موضوع «التغطية الصحية الشاملة: رهانات وتحديات دمج الأجانب» بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب. ويهدف إلى تتبع التوصيات الصادرة كما يطمح إلى الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجانب في إطار أجندة الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية.

وتشكل هذه الندوة، التي سيشارك فيها ممثلو القطاعات الوزارية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وباحثون، فرصة للتداول حول استفادة الأجانب من الحماية الاجتماعية في إطار الإصلاحات الجارية، حيث سيتم تقديم المبادئ التوجيهية لتنفيذ الإصلاح وأهدافه وأدواته، واستعراض التحديات والتجارب الوطنية والدولية ذات الصلة، ثم صياغة توصيات تدعم تفعيل دمج الأجانب في نظام الحماية الاجتماعية.

ستتميز الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء بحضور السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد فرانسوا ريبي-ديغا، ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، والسيدة لورا بالاتيني، رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة بالمغرب.

المجلس يطلق سلسلة حلقات نقاش حول قضايا فعلية الحقوق والحريات: «الحق في الماء شرط أساسي للتمتع بحقوق الإنسان»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحلقة الأولى من مشروع «أكورا حقوق الانسان»، وهو عبارة عن سلسلة حلقات نقاش حول قضايا فعلية الحقوق والحريات، تتمحور حلقتها الأولى حول موضوع «الحق في الماء شرط أساسي للتمتع بحقوق الإنسان»، وذلك يوم الثلاثاء 27 شتنبر على الساعة الثالثة بعد الزوال (15.00) بمعهد الرباط ادريس بنزكري لحقوق الإنسان.

ويأتي تنظيم هذه المائدة المستديرة في سياق دولي ووطني تطبعه التطورات المتسارعة لمختلف الظواهر المرتبطة بالتغيرات المناخية وتداعياتها على حقوق الإنسان، حيث يتابع المجلس بانشغال كبير إشكالية التراجع المطرد للمخزون المائي الوطني والتهديدات التي تنطوي عليها بالنسبة للاستقرار الاجتماعي وتداعياته على حقوق الإنسان.

ويسعى المجلس من خلال تنظيم هذا اللقاء إلى المساهمة في تحديد الإشكالات الأساسية المرتبطة بتدبير الموارد المائية، واقتراح حلول لمواجهتها من زاوية «الحق في الماء» في ارتباطه بحقوق أخرى في مقدمتها الحق في الحياة، وحق الأجيال القادمة من هذه الثروة الحيوية، عبر تقديم خلاصات وتوصيات بهذا الخصوص.

وسيتم تركيز النقاش حول كيفية التعامل مع الجفاف كمعطى بنيوي في الاختيارات التنموية، إدماج مفهوم الكلفة المائية للنشاط الاقتصادي، اعتبار الحق في الماء جوهر الأمن الغذائي والرهان على تجويد حكامة قطاع الماء كمدخل لتدبير الإجهاد المائي، إلخ. وسيتميز هذا اللقاء، الذي ستفتتح أشغاله السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمشاركة خبراء في مجال الماء والمناخ، وقطاعات حكومية والمجتمع المدني بالإضافة إلى أساتذة جامعيين في المجال.

دورة تدريبية لفائدة الموظفين المكلفين بأماكن الحرمان من الحرية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمديرية العامة للأمن الوطني دورة تدريبية تروم تعزيز وتطوير كفاءات موظفي المديرية العامة للأمن الوطني المكلفين بأماكن الحرمان من الحرية، في الفترة الممتدة بين 26 و30 شتنبر 2022 بمعهد الرباط -إدريس بنزكري- لحقوق الإنسان.

ويأتي تنظيم هذه الدورة التدريبية تفعيلا لاتفاقية الشراكة والتعاون المؤسساتي في مجال التدريب وتوطيد احترام حقوق الإنسان في الوظيفة الأمنية، الموقعة في 14 شتنبر 2022، بين السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسيد عبد اللطيف حموشي، المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني.

ويتضمن برنامج هذه الدورة، التي سيشرف على تأطيرها خبراء وأطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمديرية العامة للأمن الوطني، مجموعة من المحاور تهم أساسا: «حقوق الإنسان، المبادئ والممارسات»؛ «حقوق الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية»؛ «هيئات الرصد والوقاية والانتصاف»، إلخ.

تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية الإطار، التي يندرج في إطارها هذا البرنامج التدريبي، تهدف إلى تطوير العمل المشترك بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومصالح الأمن الوطني بغرض النهوض بثقافة حقوق الإنسان في مناهج التدريب والتكوين الشُّرطي وجعلها مرجعا ودليلا مؤطرا لمهام موظفي الأمن الوطني المكلفين بإنفاذ القوانين، وكذا دعم الجهود التي تبذلها المديرية العامة للأمن الوطني لتعزيز الممارسات المهنية والتدخلات الميدانية استنادا إلى المعايير الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

كما تعكس هذه الاتفاقية العزيمة المشتركة والإرادة الراسخة للمجلس ولمصالح الأمن الوطني لتعزيز التعاون في مختلف مجالات التدريب، بمستوياته الأساسية والمستمرة والتخصصية، وكذا ترصيد المكتسبات الحقوقية التي حققها المغرب في مجال إعمال حقوق الإنسان وحمايتها.

درعة-تافيلالت: اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تشارك في فعاليات الدورة الخامسة للمعرض الجهوي للكتاب بتنغير

تشارك اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت في المعرض الجهوي للكتاب، الذي تنظمه المديرية الجهوية لقطاع الثقافة بالجهة بشراكة مع عمالة تنغير وبتنسيق مع المديرية الإقليمية للتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بتنغير، تحت شعار «الكتاب متعة وحياة»، ما بين 28 شتنبر و4 أكتوبر 2022 بساحة سيدي مسكور بمدينة تنغير.

وتندرج مشاركة اللجنة الجهوية في هذا المعرض في إطار برنامجها المتعلق بتعزيز التواصل مع محيطها والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها جهويا، فضلا عن التعريف بأدوار المجلس الوطني لحقوق الإنسان وآلياته الوطنية ولجنه الجهوية وبرامجه ومشاريعه.

وستتميز مشاركة اللجنة بإقامة رواق يعرض مختلف إصدارات ومنشورات المجلس من تقارير ودراسات موضوعاتية، بالإضافة إلى كتب ذات الصلة بالتراث والتاريخ والذاكرة، إلى جانب كتب حول مسارات حقوقية لشخصيات مغربية بارزة. كما سيقوم أطر وأعضاء اللجنة بتعريف الزائرات والزائرين بطبيعة عمل المجلس ولجنه الجهوية، فضلا عن تأطير ورشة تحسيسية، يوم السبت فاتح أكتوبر 2022، لفائدة التلميذات والتلاميذ حول اتفاقية حقوق الطفل.

طنجة-تطوان-الحسيمة: دورة تدريبية لفائدة الصحفيين والصحفيات حول «إعمال المقاربة الحقوقية في المعالجة الإعلامية»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بشراكة مع المعهد العالي للإعلام والاتصال والنقابة الوطنية للصحافة المغربية وبيت الصحافة، ورشة تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة 25 صحفيا وصحفية حول ‹‹إعمال المقاربة الحقوقية في المعالجة الاعلامية››، وذلك يوم الخميس 29 شتنبر2022 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا (09.00) ببيت الصحافة بطنجة.

تندرج هذه الدورة التدريبية في إطار اختصاصات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وتفعيلا لخطة عملها السنوية في شقها المتعلق بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان وكذا اعتبارا لكون الإعلام شريكا أساسيا في نشر الوعي الحقوقي بالمجتمع، كما نص على ذلك إعلان الأمم المتحدة في مجال التثقيف والتدريب، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دجنبر 2011، إلخ.

ويهدف هذا التكوين، الذي سيؤطره كل من الأستاذ عبد اللطيف بن صفية، مدير المعهد العالي للإعلام والاتصال والأستاذ عبد الله البقالي، رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية، إلى تقوية القدرات في مجال حقوق الإنسان لفائدة العاملات والعاملين بالحقل الإعلامي المكتوب والسمعي البصري والالكتروني بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

وستسلط أشغال هذه الدورة التدريبية الضوء على الإطار المفاهيمي لمنظومة حقوق الإنسان وعلى أهم الاتفاقيات الدولية في المجال، وكذا على مواضيع تتعلق بالتمييز والنوع الاجتماعي والإعاقة والطفولة والهجرة، من أجل تمكين الصحفيين والصحفيات من القدرات اللازمة لمعالجة إعلامية مهنية للإشكاليات الحقوقية الراهنة والرصد والتصدي للانتهاكات وفق منظور حقوقي.

جدير بالذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أوصى في تقريره السنوي برسم سنة 2021 بتحفيز الاهتمام الإعلامي بحقوق الفئات الهشة وتعزيز المعالجة المهنية والأخلاقية لهذه القضايا من أجل طرحها بشكل أكبر للنقاش العمومي وتشجيع المساهمة الإعلامية والصحفية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

الاجتماع العادي الخامس للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون-الساقية الحمراء

ستعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون-الساقية الحمراء اجتماعها العادي الخامس طبقا لمقتضيات القانون المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووفقا للمادة 36 من نظامه الداخلي، وذلك يوم الخميس 22 شتنبر 2022، بقاعة الاجتماعات بالمجلس البلدي لإقليم طرفاية، ابتداء من الساعة الثانية والنصف زوالا (14.30).

ويتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع، عرض ومناقشة التقرير النصف السنوي برسم سنة 2022، بالإضافة إلى عرض ومناقشة خطة العمل السنوية للجنة الجهوية برسم سنة 2023 والمصادقة عليها.

جدير بالذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون-الساقية الحمراء، التي تم تنصيبها بتاريخ 8 شتنبر 2020، تتألف من لجنة دائمة لحماية حقوق الإنسان، لجنة دائمة للنهوض بحقوق الإنسان، ولجنة دائمة لتتبع وتقييم فعلية حقوق الإنسان بالسياسات والبرامج الجهوية.

وتتألف تركيبة اللجنة، التي يشمل نفوذها الترابي أقاليم العيون، طرفاية، بوجدور والسمارة، من 21 عضوا تم اقتراحهم من طرف الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والمجلس العلمي الأعلى والأطباء والصحفيين المهنيين وجمعيات المجتمع المدني، بالإضافة إلى فاعلين في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

جهة مراكش-آسفي: تعزيز قدرات الجماعات الترابية حول الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطِنة

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورة تكوينية تطبيقية لتعزيز قدرات الفاعلين بالجماعات الترابية في مجال الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطِنة، وذلك من 26 إلى 28 يوليوز 2022 بمراكش.

وتندرج هذه الدورة التكوينية التطبيقية في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس جهة مراكش-آسفي بهدف تطوير كفاءات الفاعلين/ات الترابيين في مجال حقوق الإنسان، كما تروم دعم الجماعات الترابية بالجهة لاتخاذ إجراءات وسياسات عمومية ترابية دامجة، يتم الإعداد لها وإنجازها وفق مقاربة قائمة على حقوق الإنسان.

وسيتم تنظيم هذه الدورة التكوينية بدعم من مكتب اليونيسكو بالرباط، الذي يعد شريكا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في عدد من الأوراش المتعلقة بالوقاية من التمييز والنهوض بالحريات والأجيال الجديدة لحقوق الانسان، حيث وقع الطرفان في هذا الإطار مذكرة تفاهم وتعاون في يونيو الماضي.

وتهدف هذه الدورة التكوينية، التي ستضم ورشات تطبيقية ودراسات وضعيات، إلى دعم قدرات الفاعلين الترابيين قصد إعمال المقاربة التشاركية الملائمة والرهانات الترابية، وتقييم فعاليتها.

كما ستشكل الدورة، في بعدها التطبيقي، فضاء لتقاسم التجارب والممارسات الفضلى والتفاعل بين مختلف المتدخلين المعنيين، حيث سيشارك فيها حوالي ثلاثون مشاركا من المنتخبين/ات وموظفي/ات مختلف الجماعات الترابية بجهة مراكش-آسفي، فضلا عن ممثلي/ات المجتمع المدني وأعضاء من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان.

ندوة دولية حول «أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: المعايير الناشئة وآفاق التفعيل»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتعاون مع شركائه الأكاديميين، ندوة دولية حول «أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: المعايير الناشئة وآفاق التفعيل»، يومي 22 و23 يوليوز 2022 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا (10:00) بمقر المجلس بالرباط.

ويأتي تنظيم هذه الندوة انسجاما مع إعلان الرباط حول «الذكاء الاصطناعي والمواطنة الرقمية: من أجل ذكاء اصطناعي يحترم حقوق الانسان» الذي تم اعتماده في دجنبر 2021 من قبل خبراء وطنيين ودوليين.

ويهدف اللقاء، الذي سيغني أشغاله خبراء وطنيون ودوليون من إفريقيا وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية وأوروبا، إلى تبادل الخبرات حول المعايير والأدوات المتاحة لتقييم تطور ذكاء اصطناعي يحترم الحقوق والحريات الأساسية ويحميها.

كما تروم تعميق النقاش وتقاسم التجارب والممارسات الفضلى التي تهم التحديات الأساسية التي تواجه تفعيل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في أفق تأهيل الأطر القانونية والتنظيمية ذات الصلة، إلخ.

وستتم مقاربة هذا الموضوع من خلال تدارس أربعة محاور أساسية: «أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والمبادرات العالمية والإقليمية والوطنية»، «الذكاء الاصطناعي في خدمة حقوق الإنسان»، «حالة المبادرات المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المغرب»، و«مناقشة القواعد الأخلاقية للذكاء الاصطناعي وآفاق تفعيلها».

كما ستتميز الجلسة الافتتاحية، التي سترأسها السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمشاركة السيد كريم هنديلي، مدير مكتب اليونسكو للمنطقة المغاربية، والسيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وممثل الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والسيد أحمد رضا الشامي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والسيد عمر السغروشني، رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

يذكر أن هذا اللقاء ينظم بتعاون مع اليونسكو، وكالة التنمية الرقمية، المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، جامعة محمد الخامس بالرباط، جامعة محمد الأول بوجدة، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، جامعة القاضي عياض بمراكش، جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بالرباط، جامعة محمد بن عبد الله بفاس، والجامعة الأورومتوسطية بفاس، مركز السياسات من أجل جنوب جديد «Policy Center for the New South » و حركة الذكاء الاصطناعي « Artificial Intelligence Movement».

مائدة مستديرة حول موضوع «من أجل إطار تشريعي ومؤسساتي حاضن لفعلية الحق في البيئة»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الأربعاء 6 يوليوز 2022، مائدة مستديرة تحت عنوان «من أجل إطار تشريعي ومؤسساتي حاضن لفعلية الحق في البيئة»، وذلك بمقر المجلس بالرباط ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا.

وتهدف هذه المائدة المستديرة، التي ستتميز بالكلمة الافتتاحية لرئيسة المجلس، السيدة آمنة بوعياش، وبحضور فاعلين مؤسساتيين وأساتذة جامعيين وخبراء ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في المجال البيئي، إلى الوقوف على الإكراهات والرهانات ذات الصلة بالتأطير التشريعي والمؤسساتي للحق في البيئة، وكذا تحديد مداخل الفعل من أجل ترسانة قانونية ومؤسساتية حاضنة لفعلية الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة.

كما يتوخى اللقاء مقاربة التحديات الكبرى، التي تطرحها كثرة المتدخلين المؤسساتيين في مجال البيئة، على مستويات التنسيق وضمان إلتقائية الاستراتيجيات والسياسات والبرامج العمومية الرامية إلى الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، وكذا الوقوف على أهمية تفعيل الدور المحوري لمؤسسات وطنية من قبيل «المجلس الوطني للبيئة» أو «المجلس الأعلى للماء والمناخ» وتكريسه داخل المنظومة المؤسساتية.

وسيتم خلال هذه المائدة المستديرة، التي سيسيرها السيد مصطفى مريزق، منسق اللجنة الدائمة المكلفة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز البناء الديمقراطي بالمجلس، تسليط الضوء على الإشكاليات المرتبطة بموضوع الحق في البيئة من خلال تناول المشاركين لعدة محاور، تهم: «الحق في بيئة سليمة، صحية ومستدامة - المفاهيم والأطر المعيارية وتحديات الملاءمة»؛ «إشكاليات الإلتقائية والتنسيق في السياسات والبرامج الوطنية للحفاظ على البيئة»؛ «الترسانة التشريعية والمؤسساتية الوطنية وتحديات الحفاظ على البيئة»؛ «ضمانات سبل التقاضي والانتصاف.. قراءة في القانون والاجتهاد القضائي».

جهة طنجة - تطوان – الحسيمة: مائدة مستديرة حول الدليل العملي ‹›مبادئ توجيهية لتدبير الإضراب عن الطعام داخل المؤسسات السجنية"

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة مائدة مستديرة حول الدليل العملي ‹›مبادئ توجيهية لتدبير الإضراب عن الطعام بالمؤسسات السجنية››، وذلك يوم الثلاثاء 05 يوليوز 2022 ابتداء من الساعة الرابعة مساء بطنجة.

يندرج هذا اللقاء في إطار تفعيل اختصاصات اللجنة الجهوية ومهامها الحمائية ذات الصلة بزيارة أماكن الاعتقال ومراقبة أحوال السجناء ومعاملتهم وتلقي الشكايات من طرفهم أو من ذويهم، فضلا عن الاستماع إليهم كلما استدعى الأمر ذلك والقيام بالوساطة اللازمة في حالات الإضراب عن الطعام، وذلك صونا للحق في الحياة باعتباره أول حق إنساني كما ينص على ذلك الفصل 20 من الدستور.

ويتوخى هذا اللقاء تسليط الضوء على مضامين هذا الدليل العملي ومحاوره وغاياته الرامية إلى إرساء تدبير موحد للإضراب عن الطعام في المؤسسات السجنية بالمغرب، من خلال وضع إطار توجيهي للتدخلات الممكنة، وتحديد المسؤوليات حسب الجهات المعنية، من أجل ضمان حماية حقوق السجناء وكرامتهم الإنسانية وسلامتهم البدنية والنفسية، انسجاما مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وإعلان مالطا وإعلان طوكيو.

ولإثراء النقاش حول هذا الموضوع والتفكير في تجويد فعلي للممارسات بالمؤسسات السجنية وجعلها فضاءات ضامنة للإصلاح ولإعادة الإدماج بالمجتمع، سيشارك في أشغال هذه المائدة المستديرة مدراء المؤسسات السجنية والأطر الطبية العاملة بها وقضاة ومحامون ومدراء المستشفيات الإقليمية للصحة وإعلاميون ومهتمون بالموضوع.

جدير بالذكر، أن الدليل العملي ‹›مبادئ توجيهية لتدبير الإضراب عن الطعام بالمؤسسات السجنية››، الذي تم تقديمه للعموم في يوليوز 2021، أنجز تحت إشراف لجنة تقنية ضمت أطرا تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة الصحة ورئاسة النيابة العامة والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، بشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الدار البيضاء-سطات: مائدة مستديرة حول موضوع «ضم العقوبات: القانون والممارسة»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان مائدة مستديرة حول موضوع «ضم العقوبات: القانون والممارسة»، يوم الأربعاء 29 يونيو 2022 بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء، ابتداء من الساعة التاسعة صباحا (9.00).

ويهدف هذا اللقاء، الذي يندرج في إطار برنامج لقاءات الحماية التي تسهر عليه اللجنة الدائمة المكلفة بحماية حقوق الإنسان والوقاية من الانتهاكات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى المساهمة في إغناء النقاش العمومي حول مسطرة ضم العقوبات باعتبارها مسألة قانونية تثير إشكاليات التأويل القانوني والممارسة.

كما يتوخى اللقاء طرح ومناقشة كل القراءات والاجتهادات القانونية والقضائية والفقهية بخصوص موضوع ضم العقوبات باعتباره إجراء مهما من إجراءات المسطرة الجنائية التي تبتغي تحقيق العدالة والمساواة والإنصاف وضمان كافة شروط المحاكمة العادلة، بما في ذلك ترتيب العقوبة المناسبة صيانة للحقوق الحريات، وذلك بالموازاة التامة مع المحافظة على الحق العام وعدم الإفلات من العقاب.

وسيتم من خلال هذه المائدة المستديرة تسليط الضوء على الإشكاليات المرتبطة بهذا الموضوع من زوايا نظر مختلف الفاعلين المعنيين، حيث سيعرف مشاركة ممثلين وممثلات عن المجلس الوطني لحقوق الإنسانوزارة العدل ورئاسة النيابة العامة والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومحامين وأكاديميين.

درعة- تافيلالت: ندوة حول «فعلية حق الأشخاص في وضعية إعاقة للولوج إلى العدالة»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت، بتنسيق مع المحكمة الابتدائية بميدلت، ندوة حول «فعلية حق الأشخاص في وضعية إعاقة للولوج إلى العدالة»، يوم الأربعاء 29 يونيو 2022، ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا (10.30) بقاعة الاجتماعات بالمحكمة الابتدائية بميدلت.

ويندرج تنظيم هذه الندوة في إطار تنفيذ استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان القائمة على فعلية حقوق الإنسان، خاصة في الشق المتعلق بالفئات الهشة، وكذلك تنزيلا لبرنامج عمل اللجنة الجهوية برسم سنة 2022.

كما تهدف هذه الندوة إلى فتح النقاش العمومي حول أهم الإشكاليات التي تعترض إعمال حق الأشخاص في وضعية إعاقة للولوج إلى العدالة والمحاكمة العادلة، وذلك من خلال مداخلات ممثلي القطاعات الحكومية والآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وفعاليات من المجتمع المدني وأكاديميين وحقوقيين وإعلاميين ومهتمين بالمجال.

وسيعمل المشاركون على مقاربة هذا الموضوع من خلال تسليط الضوء على مجموعة من المحاور، تهم أساسا: «دور النيابة العامة في حماية الأشخاص في وضعية إعاقة»؛ «القضاء وفعلية الحق في الولوج إلى العدالة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة»؛ «دور الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في فعلية الحق في الولوج إلى العدالة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة»؛ «دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية في حماية الأشخاص في وضعية إعاقة: الحق في الولوج إلى العدالة نموذجا» إلخ.

طنجة-تطوان-الحسيمة: «الأطفال في وضعية صعبة بجهة طنجة -تطوان -الحسيمة: أي حماية؟»

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، يوم الجمعة 24 يونيو 2022 بطنجة، مائدة مستديرة حول موضوع «الأطفال في وضعية صعبة بجهة طنجة -تطوان -الحسيمة: أي حماية؟»، تناول خلالها المشاركون أبرز الإشكاليات ذات الصلة بهذه الفئة من الأطفال التي تتعرض لشتى أنواع الخطر والانتهاك والعنف والاستغلال الجنسي، ويتعلق الأمر ب: الأطفال في وضعية شارع، الأطفال في وضعية إعاقة، الأطفال في تماس مع القانون، الأطفال المودعين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، الأطفال المهاجرين في وضعية غير نظامية وغير المرافقين، الأطفال ضحايا التزويج المبكر والهدر المدرسي، إلخ).

وفي افتتاح هذا اللقاء، أكدت السيدة سلمى الطود، رئيسة اللجنة، على أهمية الحرص على أن ينشأ الطفل في بيئة عائلية سليمة كما نص على ذلك الدستور المغربي في الفصل 32 واتفاقية حقوق الطفل، التي تحرص في كل مقتضياتها على حماية المصلحة الفضلى للطفل في جميع مراحل نموه. وشددت على الدور الأساسي والجوهري للدولة في ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، الخلية المحتضنة للطفل، من أجل ضمان وحدتها واستقرارها.

وفي سياق استعراضها لأدوار اللجنة الجهوية في مجال حماية الأطفال والنهوض بأوضاعهم، بدء برصد الانتهاكات من خلال الإعلام والمجتمع المدني وعبر أعضاء وعضوات اللجنة، ثم تلقي الشكايات والتظلمات ومعالجتها والتدخل للتصدي للانتهاكات بتعاون مع باقي المؤسسات القطاعية المعنية، نبهت السيدة سلمى الطود إلى الظواهر الخطيرة المتفشية بمجتمعنا، والتي أصبحت تفتك بالأطفال، وهو ما يتطلب تملك الجرأة لطرح جميع الإشكاليات المرتبطة بها، والاستعجال في التدخل والحماية وعدم التهاون بشأنها من أجل ضمان سلامة الطفل وأمنه، باعتباره أولى الأولويات ومحور التنمية ببلادنا.

وسجل المتدخلون في هذا اللقاء غياب مراكز الرعاية الاجتماعية وفق المعايير الدولية المعمول بها، ودعوا إلى إعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب لكل من ثبتت مسؤوليته في استغلال الأطفال، والنهوض بتعليم الأطفال في وضعية إعاقة واعتماد العقوبات البديلة عوض الإيداع المكثف بمؤسسات الحرمان من الحرية، إلخ.

كما أوصى المشاركون ب: تقوية الالتقائية بين المتدخلين في مجال الطفولة؛ إشراك الأطفال في وضعية صعبة في إيجاد الحلول؛ تحسين نظام التبليغ عن القاصرين المعرضين للخطر؛ الرفع من مستوى الوقاية من خلال الاهتمام بالأسرة والعمل على تقييم السياسات العمومية المندمجة في مجال الطفولة من أجل تجويدها وتحقيق نجاعتها في الحماية الفعلية للطفل وإعداده ليصبح المواطن الفاعل والمنتج والمساهم في التنمية الشاملة، إلخ.

تميز هذا اللقاء بمشاركة كل من السيد هشام المعيش، نائب وكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بطنجة، حول موضوع «دور النيابة العامة في حماية الأطفال في وضعية صعبة»، والأستاذة عائشة خيداني، التي قدمت «الإطار المفاهيمي للأطفال في وضعية صعبة»، والسيدة فاطمة الزهراء الموساوي، مديرة مركز المواكبة لحماية الطفولة بطنجة، التي تناولت «دور مؤسسة التعاون الوطني في التفعيل الترابي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة»، والسيد الطيب بوشيبة، المنسق الوطني لمنظمة ماتقيش ولدي، الذي تناول «دور المجتمع المدني في الترافع من أجل حماية الأطفال في وضعية صعبة».

كما ساهم في إغناء هذا النقاش العمومي فاعلون يمثلون القضاء والقطاعات الحكومية المعنية بالطفولة (التعليم، الصحة، الشباب والرياضة...) وباحثون وجمعيات المجتمع المدني وإعلاميون.

المجلس الوطني لحقوق الانسان يحدث لجنة استطلاعية بخصوص الأحداث التي شهدتها بوابة العبور بين الناضور ومليلية

بتكليف من رئيسة المؤسسة، يقوم وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمهمة استطلاعية بمدينة الناظور ونواحيها، على إثر الأحداث المأساوية والعنيفة التي ترتبت عن محاولات عبور مئات المهاجرين لبوابة العبور بين مدينتي الناظور ومليلية، وما نتج عنها: وفاة 23 شخصا وإصابة 76 من العابرين وجرح 140 عنصرا من عناصر القوات المغربية، حسب آخر المعطيات المتوفرة.

وتابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر لجنته الجهوية بالشرق وأعضائها بنواحي الناضور، المعلومات المتقاطعة بخصوص العدد الهائل للأفراد الذين حاولوا العبور في نفس الوقت وحدة العنف وحجم الخسائر في الأرواح.

كما عاين المجلس مجموعة من الصور والفيديوهات المنتشرة. وبهذا الخصوص سجل المجلس، مرة أخرى، نشر صور وفيديوهات لا علاقة لها بمحاولة عبور المهاجرين، تتضمن تضليلا ومعطيات غير حقيقية بشأن العبور الجماعي المكثف وما نتج عنه.

تضم لجنة الاستطلاع، السيدة والسادة: محمد لعمارتي، منسق اللجنة، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الشرق؛ محمد شارف، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة سوس ماسة؛ عبد الرفيع حمضي، مدير الرصد وحماية حقوق الإنسان بالمجلس؛ الدكتور العادل السحيمي، طبيب، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الشرق؛ مليكة الكيحل الداودي، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الشرق.

الرباط، في 27 يونيو 2022

طنجة-تطوان-الحسيمة: مائدة مستديرة حول «الطفولة في وضعية صعبة: أي حماية؟»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، يوم الجمعة 24 يونيو 2022 ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال بطنجة، مائدة مستديرة حول موضوع ‹›الطفولة في وضعية صعبة: أي حماية؟‹‹، وذلك في إطار تفعيل اختصاصات اللجنة الجهوية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وتنزيلا لبرنامجها السنوي المتعلق بملف الطفولة.

ويهدف هذا اللقاء إلى فتح النقاش العمومي والتفكير الجماعي حول الإشكاليات الجوهرية التي تمس فئة الأطفال في وضعية صعبة (الأطفال في وضعية شارع، الأطفال في وضعية إعاقة، الأطفال في نزاع مع القانون، الأطفال المهاجرين في وضعية غير قانونية...)، ومساءلة السياسات العمومية عن مدى نجاعتها في ضمان الحماية الفعلية للطفل، كما نص عليها الدستور واتفاقية حقوق الطفل، ومدى انسجامها مع أهداف التنمية المستدامة 2030.

كما تتوخى هذه المائدة المستديرة الوقوف عند التحديات الواجب رفعها لتمكين جميع الأطفال من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالتعليم والصحة والسكن اللائق وغيرها، واقتراح الحلول الممكنة والواقعية للحد من المعيقات (الهدر المدرسي، الاستغلال الجنسي، العنف، الاستغلال في التسول والعمل الشاق والمبكر...)، وذلك بهدف توفير حماية فعلية للطفل وتعزيزها لكي يصبح مواطنا فاعلا ومنتجا ومساهما في التنمية الشاملة والمستدامة.

وسيشارك في مناقشة محاور هذا الموضوع، من منظور حقوقي وقانوني واجتماعي، عدة فاعلين يمثلون القضاء والقطاعات الحكومية المعنية بالطفولة وأساتذة باحثين وجمعيات المجتمع المدني وإعلاميين، إلخ. جدير بالذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة تتلقى، في إطار المهام التي تضطلع بها، الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بما فيها انتهاكات حقوق الطفل، كما تتصدى تلقائيا لحالات الخرق التي تبلغ إلى علمها بالجهة.

خميس الحماية: «الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وضرورة ملاءمة الإطار القانوني»

في إطار برنامجه الشهري «خميس الحماية»، ومواصلة لسلسلة ندواته عن بُعد المخصصة لموضوع «حماية حقوق الإنسان من خلال الهجرة»، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوته ثانية لتسليط الضوء على «الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وضرورة ملاءمة الإطار القانوني»، وذلك يوم الخميس 23 يونيو 2022 ابتداء من الساعة السادسة والنصف (18.30)، علما أن أشغال الندوة ستبث مباشرة على صفحة المجلس على الفايسبوك.

ويهدف هذا اللقاء التفاعلي إلى تقييم مدى التزام التشريعات الوطنية بالتزامات المغرب الدولية في مجال حماية حقوق الأجانب، كما سيمكن من استعراض القضايا المتصلة باعتماد قانون اللجوء والقانون المتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم، وذلك في أفق استعداد المغرب لتقديم تقريره للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وسيشارك في هذا اللقاء، الذي سيسير أشغاله السيد عبد الرفيع حمضي، مدير مديرية الحماية والرصد بالمجلس، السيد محجوب الهيبة، عضو بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وخبير في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، السيدة سلمى أغناو، مكلفة بالشؤون القانونية بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالرباط، والسيدة سارة سوجار، مكلفة بالترافع وحقوق الأجانب بجمعية «المجموعة ضد العنصرية للدفاع عن حقوق الأجانب والمهاجرين» (Gadem).

وكان المجلس قد نظم يوم الخميس 26 ماي 2022 الندوة الأولى في إطار هذه السلسلة، والتي خصصت لمناقشة حصيلة الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من خلال التقاء وتقاطع مواقف المنظمات الدولية والفاعلين الحكوميين والجمعيات والأكاديميين.

جدير بالذكر أن المغرب انخرط منذ سنة 2013 في سياسة هجرة ولجوء جديدة «إنسانية، شاملة ومتجانسة»، حيث تم منذ حوالي عقد من الزمن، تنفيذ برامج عمل مختلفة لدعم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للأجانب وتحيين الإطار التشريعي والمؤسساتي وكذا تعزيز احترام حقوق الإنسان في تدبير الهجرة.

منتدى حول «ولوج النساء إلى العدالة في البلدان المغاربية: دراسة حالة المغرب»

ينظم كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجامعة محمد الخامس بالرباط وبرنامج دولة القانون بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط التابع لمؤسسة كونراد أديناور ومجموعة القانون الدولي (ARPA) منتدى حول موضوع «ولوج النساء إلى العدالة في البلدان المغاربية: دراسة حالة المغرب»، وذلك من 20 إلى 22 يونيو 2022 بمقر رئاسة جامعة محمد الخامس بالرباط.

وسيعمل المنتدى على تنمية العلاقات بين القيادات النسائية بشمال إفريقيا (موريتانيا والجزائر وتونس ومصر والمغرب) ينتمين لمجالات العدالة والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي وعالم السياسة، بهدف إنشاء خطط عمل تهدف إلى تعزيز ولوج المرأة إلى العدالة في المنطقة المغاربية، وذلك من خلال مقاربة قائمة على التعاون في مجال التمكين القانوني تتمحور حول تحسين الولوج إلى العدالة وإدارتها.

وسيسلط هذا المنتدى الضوء على المملكة المغربية في مجال العدالة، خاصة وأن المغرب يحتفي هذه السنة بالذكرى 11 للدستور وبمقتضياته في مجال ولوج العدالة. كما سيتميز المنتدى بإطلاق شبكة الممارسين في مجال ولوج النساء المغاربيات إلى العدالة من أجل تعزيز تبادل التجارب ومتابعة التوصيات المقترحة.

ويشكل الولوج إلى العدالة في البلدان المغاربية مصدر قلق متزايد، حيث تفاقم بشكل أكبر خلال الأزمة الصحية المرتبطة بـ(كوفيد19-)، وهو ما نجم عنه تقليص في حرية تنقّل المرأة وزيادة فجوة الولوج إلى العدالة بسبب رقمنة نظامها والتأخير في تقديم المساعدة القضائية وجدولة القضايا في المحاكم، إلى جانب تنامي نسبة العنف ضد المرأة، ووجود عراقيل أخرى لا تزال تعترض ولوجها إلى العدالة.

اختتام فعاليات رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالدورة 27 للمعرض الدولي للنشر والكتاب

رواق خلق التفاعل مع آلاف الزوار، استقبل أزيد من 100 فاعل وطني ودولي وأزيد من 240 تلميذة وتلميذا من 43 مدينة أو جماعة قروية

اختتمت عشية الأحد 12 يونيو 2022 أنشطة رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان المنظم هذه السنة تحت شعار «تعابير الحق»، في إطار فعاليات الدورة 27 للمعرض الدولي للنشر والكتاب في الفترة الممتدة من 02 إلى 12 يونيو 2022 بالرباط.

وشكل رواق «تعابير الحق» على امتداد عشرة أيام، رواقا دامجا، مفتوحا ومنفتحا على كل الأعمار والفئات...فضاء تلاقحت فيه الأفكار وتقاطعت من خلال مختلف التعبيرات من شعر وحكي ومسرح ورسم وموسيقى بمختلف اللغات لتخلق مزيجا ينهل من ثقافتنا المغربية ذات الروافد المتنوعة.

«يمكن أن أقول أن معرض الكتاب موعد ثقافي ومعرفي بطابع إنساني وفكري فريد، ينعقد بعد جائحة عالمية حرمتنا، لأكثر من سنتين تقريبا، من التفاعل الإنساني والعفوي والتلقائي الجامع، باعتباره فضاء لتجاذب الأفكار وتقاطعها، في بحث جماعي ومشترك عن سبل تعزيز الحقوق والحريات ببلدنا...» السيدة آمنة بوعياش بمناسبة اختتام فعاليات رواق «تعابير الحق»

وقد استقبل الرواق، الذي امتدت فضاءاته على مساحة 200 متر وتوفرت فيه ولوجيات الأشخاص في وضعية إعاقة بما في ذلك لغة الإشارة، آلاف الزوار، واحتضن 40 نشاطا أطرها خبراء وفاعلون وطنيون ودوليون (ناشطون في مجال حقوق الإنسان، ممثلو المجتمع المدني، خبراء، مؤلفون، باحثون، فنانون...)، فضلا عن 70 نشاطا تحسيسيا وترفيهيا من تنشيط أزيد من 240 طفلة وطفلا، من المدرسة العمومية منحدرين من 43 مدينة أو جماعة قروية من مختلف جهات المغرب، أبدعوا عبر الكلمة والمسرح والريشة أنشطة فنية عبرت عن انشغالاتهم وتطلعاتهم.

وفي إطار برنامج غني ومتنوع توزع على خمس فقرات يومية رئيسية: «نقاشات وحوارات»، «حديث عن كتاب»، «ضيف الرواق» و«تعابير فنية»، بالإضافة إلى «فقرة صباحية خاصة بتعبيرات الأطفال عن حقوقهم»، سلط المجلس الضوء وتفاعل مع زواره حول جملة من المواضيع التي يترافع حولها في إطار استراتيجيته القائمة على «فعلية الحقوق»، لعل أبرزها الحق في الحياة، الحق في الصحة، الحق في الثقافة، الحق في التنمية، الذاكرة الجماعية والتاريخ، الهجرة، الذكاء الاصطناعي، المواطنة الرقمية، المدن الدامجة، التراث المغربي، الثقافات الإفريقية...

وبالإضافة إلى عرض مكتبة غنية من بينها أكثر من 25 إصدارا جديدا للمجلس ومؤلفات أخرى، احتضن رواق «تعابير الحق» جلسات مفتوحة تم خلالها تقديم مؤلفات وقراءات نقدية حديثة الصدور تتناول مواضيع حقوقية ذات راهنية: حقوق المرأة، الطفولة، المنظومة الصحية، حقوق

المهاجريــن، تمــدرس الأطفــال في وضعيــة إعاقــة، السياســات الأمنيــة، إلغــاء عقوبــة الإعــدام، الــتراث الأمازيغــي والصحــراوي، الــتراث الإفريقــي، الذاكــرة...

وتضمــن رواق «تعابــير الحــق» كذلــك تعابــير فنيــة: معــارض، لوحــات، شــعر، مــسرح... مــن أجــل إلغــاء عقوبــة الإعــدام ومناهضــة العنــف ضــد النســاء والفتيــات، حقــوق الأجانــب والمهاجريــن، الطفولــة، الــتراث الحســاني، الذاكــرة...

وامتــدادا لنقاشــات تعابــير الحــق، حــرص المجلــس عــلى تعزيــز تفاعلــه الرقمــي، مــن خــلال مشــاركة متابعيــه عــلى منصــات التواصــل الاجتماعــي وقــراء موقعــه الإلكــتروني كل أنشــطة الــرواق، بمــا في ذلــك النقــل المبــاشر للفقــرات مــن البرنامــج، في إطــار تفاعــل تلقــائي وعفــوي حقــق متابعــة هامــة عــلى صعيــد المنصــات والموقــع الإلكــتروني.

وارتــأى المجلــس الوطنــي في يــوم اختتــام الــدورة 27 للمعــرض الــدولي للنــشر والكتــاب أن ينظــم أشــكالا متعــددة مــن تعابــير الحــق مــن خــلال الموســيقى لتكــون لحظــة الاختتــام «لحظــة فــرح في أفــق اللقــاء المتجــدد الســنة المقبلــة»، كــما وصفتهــا الســيدة آمنــة بوعيــاش، رئيســة المجلــس الوطنــي لحقوق الإنســان.

العيون-الساقية الحمراء: يوم دراسي حول «فعلية الحقوق الثقافية، جهود الصيانة وأفق الحماية»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون-الساقية الحمراء، بشراكة مع ولاية جهة العيون-الساقية الحمراء، مجلس جهة العيون-الساقية الحمراء، وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية ومؤسسة فوسبوكراع، بتعاون مع المديرية الجهوية للثقافة بالجهة، المديرية الجهوية للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي بالعيون، غرفة الصناعة التقليدية بالجهة وقناة العيون الجهوية، (تنظم) يوما دراسيا حول «فعلية الحقوق الثقافية، جهود الصيانة وأفق الحماية»، يوم الثلاثاء 07 يونيو 2022 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا بقصر المؤتمرات بالعيون.

ويأتي هذا اليوم الدراسي، الذي ستفتتح أشغاله السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار تفعيل استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان الرامية إلى تتبع فعلية حقوق الإنسان، في شقها المتعلق بالحقوق الثقافية.

كما يندرج هذا اللقاء في سياق الرؤية الجهوية الساعية إلى منح الفرصة لكافة المتدخلين لعرض رؤيتهم حول حصيلة أجرأة مضامين دستور 2011 المتعلقة بصيانة وحماية الثقافة الحسانية، في إطار التفكير الجماعي حول وضعية البحث في مجال الثقافة الحسانية بمختلف فنونها وامتداداتها. فضلا عن تشخيص الإكراهات والتحديات ذات الصلة ووضع تصورات ومنهجيات مضبوطة مبنية على المقاربة الحقوقية لصيانة هذا الموروث الثقافي وحمايته.

وسيشكل هذا اليوم الدراسي كذلك فرصة لتقديم الممارسات الفضلى في هذا المجال واستحضار أهم تجارب المؤسسات والمجالس المنتخبة والمجتمع المدني والباحثين والمبدعين في تثمين هذا الموروث الثقافي، وترسيخها على المستوى التنموي والثقافي.

وسينظم على هامش هذا اليوم الدراسي معرض «ملامح من الثقافة الحسانية، بين الحفظ والإبداع» ومعرض «مئة كتاب وكتاب حول المغرب الصحراوي، المجال والإنسان»، من أجل تسليط الضوء على الإنتاجات التراثية المادية واللامادية للثقافة الحسانية، بمشاركة المؤسسات العمومية المعنية والمبدعين المحليين.

تعابير الحق، شعار رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالدورة 27 للمعرض الدولي للنشر والكتاب 2022

من 3 إلى 12 يونيو 2022، سيكون زوار المعرض الدولي للنشر والكتاب، في الدورة 27 بالمعرض الدولي للنشر والكتاب بفضاء السويسي بالرباط، على موعد قار للتفاعل مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، داخل رواق يمتد على مساحة 200 متر مربع، تحت شعار «تعابير الحق».

رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيكون فضاء مفتوحا ودامجا تتمحور كل أنشطته حول مستجدات وقضايا رئيسية يترافع من أجلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ضمن محور فقرات رئيسية يومية: نقاشات وحوارات»، «حديث عن كتاب»، «ضيف الرواق» و»تعابير فنية»، بالإضافة إلى فقرة صباحية خاصة بتعبيرات الأطفال عن حقوقهم.

«طيلة أيام المعرض الدولي للنشر والكتاب، لن نسعى إلى الغوص في أسئلة تطرح وتقاسم عناصر التشخيص فقط، بل سنحاول داخل هذا الحيز، تقليب وجهات نظر جاهزة وطرح تساؤلات جديدة والسفر في تشعباتها في ظل التطورات المجتمعية الحاصلة... هدفنا تجديد ترافعنا وإرساء أسس ممارسات جديدة في خدمة النضال من أجل المساواة واحترام حقوق الإنسان».

السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

هكذا، على مدى عشرة أيام، سيحتضن رواق تعابير الحق، أكثر من 40 نشاطا، يؤطرها خبراء وفاعلون مغاربة وأجانب (100 متدخل تقريبا)، علاوة على مساهمات شركاء مؤسساتيين ومدنيين، وطنيين ودوليين.

خلال أيام المعرض، ستشكل مواضيع مثل الحق في الحياة، الحق في الصحة، الحق في الثقافة، الحق في التنمية، الذاكرة الجماعية والتاريخ، الهجرة، الذكاء الاصطناعي، المواطنة الرقمية، المدن الدامجة، التراث المغربي، الثقافات الإفريقية...محاور أساسية لنقاشات وحوارات رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمعرض.

كما سيحتض رواق تعابير الحق جلسات مفتوحة لتقديم مؤلفات وقراءات نقدية حديثة الصدور تتناول مواضيع حقوقية ذات راهنية: حقوق المرأة، الطفولة، المنظومة الصحية، حقوق المهاجرين، تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، السياسات الأمنية، إلغاء عقوبة الإعدام، التراث الأمازيغي والصحراوي، التراث الإفريقي، الذاكرة...

وبالإضافة إلى تقديم فقرات فنية (معارض، لوحات، شعر، مسرح...) تترافع من أجل إلغاء عقوبة الإعدام ومناهضة العنف ضد النساء والفتيات ومن أجل حقوق الأجانب والمهاجرين، الطفولة، التراث الحساني، الذاكرة، صورة إفريقيا...، سيمنح رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان الكلمة للأطفال من مختلف جهات المملكة، في فقرة يومية ثابتة، من أجل الإنصات إليهم ومنحهم فرصة التعبير عن انشغالاتهم وتطلعاتهم، من خلال الكلمة والفن والثقافة.

بلاغ بخصوص اجتماع مكتب المجلس

طبقا لأحكام القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولمقتضيات نظامه الداخلي، عقد مكتب المجلس اجتماعه الشهري العادي في فاتح يونيو 2022 بمقر المجلس بالرباط، بتسيير من الأمين العام الذي أنابته رئيسة المجلس وفقا للمادة 49 من القانون والمادة 15 من النظام الداخلي.

ونوه المكتب في مستهل الاجتماع بإصدار المجلس تقريره السنوي 2021 حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب خلال السنة، وحفاظه على دوريته، وتقريره الموضوعاتي حول الحق في الصحة.

كما أشاد المكتب بمواصلة تفاعل المجلس مع اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأممية المعنية بحقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم وبمساهمة المجلس الفعالة في الاستعراض الدولي للهجرة، وباللقاءات العلمية المنظمة بشراكة مع جامعات ابن زهر ومحمد الأول بخصوص الهجرة وفعلية الحقوق في السياسات العمومية ومحاربة العنف ضد النساء.

واستعرض المكتب تنفيذ خطة العمل السنوية 2022 للمجلس وبرامج مختلف أجهزة المجلس، وتداول حول مختلف الأنشطة المبرمجة في شهر يونيو ومنها مشاركة المجلس في المعرض الدولي للنشر والكتاب عبر برنامج غني ومتنوع يساهم فيه أعضاء المجلس وأجهزته.

كما ناقش وصادق أعضاء المكتب، في نهاية الاجتماع، على مشروع ميزانية المجلس لسنة 2023 في أفق عرضه على الدورة المقبلة للجمعية العامة.

الدار البيضاء-سطات: ندوة حول موضوع «الشباب والنموذج التنموي الجديد: قراءات متقاطعة»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات، بشراكة مع المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية، ندوة حول موضوع «الشباب والنموذج التنموي الجديد: قراءات متقاطعة»، يوم السبت 4 يونيو 2022 بمقر اللجنة بالدار البيضاء انطلاقا من الساعة الثالثة بعد الزوال (15.00).

وتندرج هذه الندوة في إطار تفعيل الاستراتيجية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المبنية على فعلية حقوق الإنسان في السياسات والبرامج العمومية المتعلقة بالشباب وتنفيذا لخطة عمل اللجنة السنوية.

وتسعى اللجنة من خلال تنظيم هذه الندوة إلى تسليط الضوء على التوجهات الاستراتيجية التي رسمها التقرير العام للنموذج التنموي الجديد في علاقته بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب والإجابة على تطلعات وقضايا هذه الفئة على المستوى الجهوي، فضلا عن تفعيل مبدأ المشاركة الفاعلة للشباب في بلورة السياسات العمومية ذات الصلة.

كما يعد هذا اللقاء مساهمة من اللجنة الجهوية في إغناء النقاش العمومي بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين والحقوقيين والديناميات الشبابية والباحثين والمهتمين بقضايا الشباب على المستوى الجهوي.

يذكر أن هذه الندوة تعكس الأهمية التي يوليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنه الجهوية لموضوع الشباب من أجل التحسيس والتوعية بحقوق هذه الفئة، وضرورة إدماجها، ليس فقط بصفتها فئة مستهدفة، ولكن كفاعل أساسي في تعزيز مشروع الدولة الحديثة المرتكزة على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من خلال توسيع مجالات انخراطهم في الشأن العام وإشراكهم في تنزيل مخرجات النموذج التنموي الجديد.

وسيتميز اللقاء بمشاركة الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد منير بنصالح، وممثلين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ووزارة الثقافة والشباب والتواصل ومجلس جهة الدار البيضاء-سطات ، إلى جانب ثلة من الأكاديميين والباحثين والفاعلين المدنيين في مجال الشباب.

الاجتماع العادي الخامس للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش أسفي وتوقيع اتفاقية شراكة مع المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بمراكش

تطبيقا لمقتضيات المادتين 35 و36 من النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش- آسفي اجتماعها العادي الخامس يوم السبت 28 ماي 2022، بمدينة مراكش.

سيتم خلال هذا الإجتماع تقديم حصيلة عمل اللجان الدائمة وعرض حول التقرير الموضوعاتي المتعلق ب «فعلية الحق في الصحة، تحديات رهانات ومداخل التعزيز».

كما ستوقع اللجنة على هامش هذا الاجتماع اتفاقية شراكة مع المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بمراكش تهدف إلى إحداث مسالك للتكوين في مجال المقاولة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تنظيم أنشطة مشتركة تهم التعريف بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وبالآليات الوطنية والدولية في هذا المجال.

وجدة: تنظيم ملتقى جهوي في جامعة محمد الأول حول «محاربة التحرش في الفضاء الجامعي: أي دور للجامعة؟ و أية آليات «؟

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الشرق بشراكة مع جامعة محمد الأول بوجدة ملتقى جهويا في موضوع : «محاربة التحرش في الفضاء الجامعي: أي دور للجامعة ؟ و أية آليات؟ «، وذلك يوم الاثنين 30 ماي 2022 انطلاقا من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال بقاعة الندوات بكلية الطب والصيدلة بوجدة.

ويندرج هذا اللقاء، الذي ستفتتح أشغاله السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد ياسين زغلول، رئيس جامعة محمد الأول بوجدة، في إطار الحملة الوطنية التحسيسية التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل الحد من العنف ضد النساء والفتيات والتي انطلقت يوم 25 نونبر 2021 وتمتد إلى غاية 25 نونبر 2022.

ويشكل هذا اللقاء مناسبة لمساهمة كافة مكونات جامعة محمد الأول ومختلف المهتمين بالموضوع في النقاش العمومي حول التحرش في الوسط الجامعي، والتفكير الجماعي في تشخيص أسبابه وأبعاده والتحسيس بخطورته وآليات ووسائل مكافحته، كما سيركز المشاركون في هذا الملتقى على تدارس الأدوار المنوطة بالجامعة في مناهضة التحرش في فضاءاتها وآليات الضبط الذاتي الكفيلة بالرصد الاستباقي لحالات التحرش والوقاية منها وتوفير وسائل مواجهتها ومعالجتها.

وستنصب أشغال هذا الملتقى على المحاور الرئيسية التالية:

- مكافحة التحرش الجنسي: مستجدات القانون المغربي.
- آليات مناهضة التحرش الجنسي بالوسط الجامعي انطلاقا من مرتكزات القانون الإداري المغربي.
- استعراض بعض التجارب والممارسات الوطنية والدولية الفضلى في معالجة التحرش بالفضاء الجامعي.

يتميز هذا الملتقى الجهوي بمشاركة أكاديميين وممثلين عن الهيئات النقابية للتعليم العالي وطلبة من جامعة محمد الأول وممثلين عن الجمعيات المدنية والإعلام ومهتمين بالشأن الجامعي وفاعلين في المجال القانوني والحقوقي.

مراكش-أسفي: لقاء جهوي حول «آليات مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش-أسفي بشراكة مع الكلية متعددة التخصصات بآسفي وبتنسيق مع هيئة المحامين واللجنة الإقليمية للتكفل بالنساء ضحايا العنف لقاء جهويا حول « آليات مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي»، وذلك يوم الخميس 26 ماي 2022 بقاعة الندوات بالكلية متعددة التخصصات بآسفي ابتداء من الساعة الثالثة زوالا.

ويأتي هذا اللقاء في إطار الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة بين 25 نونبر 2021 و25 نونبر 2022 تحت شعار «ما نسكتوش على العنف»، وإسهاما في الملتقيات الجهوية التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «العنف القائم على النوع الاجتماعي بالفضاء الجامعي»، تيسيرا لسبل الفهم العميق والشامل لظاهرة العنف ضد النساء وإذكاء للوعي والتحسيس بخطورة الظاهرة والتشجيع على سلوك سبل الانتصاف.

ويندرج هذا اللقاء الجهوي في إطار برنامج استراتيجية النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات الجامعية، وإعمالا لاختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وصلاحياته الدستورية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. كما يهدف هذا اللقاء، الذي سيؤطره أساتذة من الهيئة القضائية وهيئة المحامين والكلية المتعددة التخصصات واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش – آسفي، إلى إشراك المؤسسات الجامعية، والفاعلين المدنيين والحقوقيين في النقاش حول إشكاليات التنزيل الفعلي للمقتضيات القانونية والمؤسساتية وسبل الانتصاف في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والحد من الإفلات من العقاب والتعبئة لكسر ثقافة الصمت وعدم التبليغ.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم سلسلة ندوات حول «حماية حقوق الإنسان من خلال الهجرة»

سينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار برنامجه الشهري «خميس الحماية»، سلسلة ندوات عن بُعد حول موضوع «حماية حقوق الإنسان من خلال الهجرة». وستتناول الندوة الأولى، التي ستنظم يوم الخميس 26 ماي 2022 ابتداء من الساعة السادسة والنصف مساء وتبث مباشرة على صفحة المجلس بالفايسبوك، موضوع «السياسة الوطنية للهجرة واللجوء: أية حصيلة؟».

ويندرج هذا اللقاء، الذي ستفتتح أشغاله رئيسة المجلس، السيدة آمنة بوعياش، في إطار إعداد حصيلة السياسة الوطنية للهجرة واللجوء بهدف الاستفادة من إنجازاتها وتحديد الإجراءات التي سيتم تنفيذها لمواجهة التحديات المستمرة التي تعيق فعلية حقوق جميع الأجانب المقيمين في المغرب.

ويتمحور برنامج هذه الندوة، التي تهدف إلى المساهمة في إعداد هذه الحصيلة من خلال تقاطع مواقف وتحاليل المنظمات الدولية والفاعلين الحكوميين والجمعيات والأكاديميين، حول عدة محاور سيتناولها بالتحليل أربعة متدخلين، حيث سيقدم السيد أحمد سكيم، مدير شؤون الهجرة بوزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ملخصا عن أهم إنجازات سياسة الهجرة بالمغرب منذ سنة 2013، كما سيتناول السيد مامادو ديالو بوي، منسق ائتلاف مجتمعات جنوب الصحراء الكبرى في المغرب، نتائج الجمعية فيما يتعلق بالولوج إلى العدالة والحق في التعليم. أما منسقة الصحة والهجرة بالمنظمة الدولية للهجرة في المغرب، السيدة لوسيانا سيريتي، فستعمل على تسليط الضوء على تجربة المنظمة الدولية للهجرة في مجال حق المهاجرين في الصحة. وسيختتم اللقاء بتحليل شامل وتقاطعي لمختلف هذه العروض، للدكتورة سارة بنجلون، باحثة في مجال الهجرة.

جدير بالذكر أن المغرب انخرط منذ سنة 2013 في سياسة هجرة ولجوء جديدة «إنسانية، شاملة ومتجانسة»، حيث تم منذ حوالي عقد من الزمن، تنفيذ برامج عمل مختلفة لدعم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للأجانب وتحيين الإطار التشريعي والمؤسساتي وكذا تعزيز احترام حقوق الإنسان في تدبير موجات الهجرة.

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش تقود وفدا حقوقيا إقليميًا ودوليا للترافع من أجل هجرة آمنة بنيويورك

تشارك رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش، بصفتها رئيسة مجموعة العمل الإفريقية للهجرة ونائبة رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في أشغال مؤتمر عالمي حول الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، منعقد برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك (17-20 ماي.(

على رأس وفد حقوقي رفيع، من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي GANHRI، تقود السيدة آ. بوعياش ترافعا إفريقيا ودوليا من أجل هجرة آمنة ومن أجل ترسيخ الحماية الفعلية لحقوق المهاجرين.

«سيسمح هذا المنتدى لجميع الفاعلين بتقييم مدى إعمال «اتفاق مراكش» الدولي» [الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظام]، تقول السيدة بوعياش، «لكن أيضا وبالأساس سيكون فرصة ووقفة لإثارة انتهاكات حقوق المهاجرين الإنسانية، كيفما كانت وضعيتهم».

بالإضافة إلى رئاسة لقاءات ثنائية مع فاعلين أمميين وحكوميين وغير حكوميين، ستترأس السيدة بوعياش فعاليات التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمنتدى، *ومن بينها إحدى اللقاءات القليلة المنظمة على هامش المنتدى*، سيتمحور حول أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إعمال وتقييم الاتفاق العالمي للهجرة.

بدعوة من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ستشارك السيدة بوعياش في إحدى اللقاءات الرئيسية الأربعة للمنتدى، التي ستنعكس خلاصات أشغالها وتوصياتها في الإعلان الختامي. ستترافع السيدة بوعياش من أجل فعلية حق المهاجرين في الحصول على المعلومات (الهدف الثالث من الاتفاق العالمي للهجرة)، خلال جميع مراحل الهجرة، والاجراءات التي يجب على الدول اتخاذها من أجل إعمال فعلي وفعال لهذا الحق.

وعلى اعتبار رئاسة مجموعة العمل المعنية بالهجرة بالشبكة الافريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، سترفع رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمنتدى الاستعراض الدولي مساهمة كتابية حول الهجرة وحصيلة عمل مجموعة العمل الافريقية.

السيدة ميمونة السيد، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة وادي الذهب، ستمثل رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في لقاء دولي حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في إعمال الاتفاق من خلال إعمال المقاربة القائمة على حقوق الإنسان ومقاربة النوع وحماية حقوق الأطفال.

تجدر الإشارة إلى أن المنتدى الأول للاستعراض الدولي للهجرة منظم من أجل تقييم إعمال الاتفاق العالمي وتحديد والتحديات والممارسات الفضلى على المستوى المحلي والوطني والاقليمي والدولي.

من المرتقب أن يتوج هذا المنتدى بإعلان لرؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين يستشرف فرص فعلية إعمال «اتفاق مراكش» ومستقبل التعاون الدولي في مجال الهجرة.

جهة درعة-تافيلالت: لقاءات لتتويج المؤسسات التعليمية المساهمة في التحسيس بأهمية المحافظة على التراث الصخري والنهوض بثقافته

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين والمديرية الجهوية لقطاع الثقافة بالجهة، لقاءات لتتويج المؤسسات التعليمية التي ساهمت في برنامج التحسيس بأهمية المحافظة على التراث الصخري والنهوض بثقافته بالجهة، وذلك في الفترة ما بين 16 و20 ماي 2022.

وتندرج هذه اللقاءات في إطار أجرأة مشروع الشراكة متعددة الأطراف حول حماية التراث الصخري والنهوض بثقافته وتفعيلا لاتفاقية الشراكة المبرمة بتاريخ 17 يونيو 2021 بين اللجنة الجهوية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين والمديرية الجهوية لقطاع الثقافة بالجهة، وكذا تنزيلا لبرنامج عمل اللجنة برسم سنة 2022 والبرنامج المشترك بين المتدخلين.

وستقوم لجنة مشتركة بتقييم مساهمات المؤسسات التعليمية المشاركة وتتويج المؤسسات المتفوقة، وذلك وفق البرمجة التالية:

- الإثنين 16 ماي بالثانوية التأهيلية ايت زينب بورزازات؛
- الثلاثاء 17 ماي بثانوية لمحاميد الجديدة بزاكورة؛
- الأربعاء 18 ماي بثانوية صلاح الدين الأيوبي بتنغير؛
- الخميس 19 ماي بثانوية زايدة التأهيلية بزايدة، إقليم ميدلت؛
- الجمعة 20 ماي بثانوية لالة سلمى التأهيلية بالريصاني، إقليم الرشيدية.

وتأتي هذه اللقاءات تتويجا لمسار مرَّ عبر محطتين، الأولى همت الجانب التحسيسي بالمشروع ونظمت خلال شهري نونبر ودجنبر 2021، فيما المحطة الثانية شملت مواكبة نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وذلك خلال شهر مارس 2022.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يهدف إلى المساهمة في حماية الموروث الثقافي المادي واللامادي بجهة درعة-تافيلالت والنهوض به والتحسيس بأهمية المحافظة عليه باعتباره تراثا إنسانيا مشتركا وعنصرا من العناصر المساهِمة في حفظ الذاكرة الإنسانية، وكذلك تماشيا مع التزامات المغرب الدولية والمقتضيات الدستورية ذات الصلة.

درعة-تافيلالت: ندوة جهوية حول «الإعلام وحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت »

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف الثالث من ماي من كل سنة، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعةتافيلالت ندوة جهوية حول: «الإعلام وحقوق الإنسان بجهة درعة تافيلالت» تحت شعار «مسؤولية الصحافة والإعلام في تكريس ثقافة حقوق الإنسان جهويا ومحليا «، وذلك يوم الجمعة 13 ماي 2022 بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بجهة درعةتافيلالت، ابتداء من الساعة التاسعة والنصف (9.30) صباحا.

ويهدف هذا اللقاء إلى إشراك ممثلي وسائل الإعلام محليا وجهويا في التداول حول أسئلة تعزيز الحقوق والحريات عبر منظومة الإعلام والاتصال والتعريف بالأدوار التنموية والثقافية للصحافة والإعلام، فضلا عن تعزيز أدوار المهنيين باعتبارهم الفاعلين المباشرين في بناء استراتيجية لتعزيز ونشر ثقافة حقوق لفائدة ساكنة الجهة وتوعيتهم بحقوقهم المشروعة على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الندوة ستعرف مشاركة 35 مشاركة ومشاركا من مختلف المنابر الإعلامية على مستوى كل أقاليم الجهة، وممثلي المنابر الإعلامية الوطنية بالجهة.

درعة-تافيلالت: ملتقى جهوي حول» العنف ضد النساء بين الممارسة الاجتماعية والحماية القانونية»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت، بشراكة مع مختبر العلوم القانونية والاجتماعية والسياسية بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية، ملتقى جهوي حول»العنف ضد النساء بين الممارسة الاجتماعية والحماية القانونية»، وذلك يوم الأربعاء 11 ماي 2022 ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال، برحاب الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية.

ويأتي هذا اللقاء في إطار الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة بين 25 نونبر 2021 و25 نونبر 2022 تحت شعار «ما نسكتوش على العنف»، وإسهاما في الملتقيات الجهوية التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «العنف القائم على النوع الاجتماعي بالفضاء الجامعي»، وتفعيلا لاتفاقية الشراكة التي تجمع اللجنة الجهوية بجامعة المولى اسماعيل.

كما يهدف هذا الملتقى إلى إشراك المؤسسات الجامعية، والفاعلين المدنيين والحقوقيين في النقاش حول إشكاليات التنزيل الفعلي للمقتضيات القانونية والمؤسساتية وسبل الانتصاف في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والحد من الإفلات من العقاب والتعبئة لكسر ثقافة الصمت وعدم التبليغ، كما سيشكل هذا اللقاء فرصة للفهم العميق والشامل لظاهرة العنف ضد النساء وإذكاء الوعي بمدى انتشار هذه الظاهرة وخطورتها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الملتقى سيعرف مشاركة ممثلي القطاعات الحكومية، وأعضاء الخلية الجهوية والمحلية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالدائرة القضائية الرشيدية، وأساتذة وطلبة جامعيين وفعاليات من المجتمع المدني، فضلا عن ممثلي وسائل الاعلام.

جهة العيون-الساقية الحمراء: ورشة تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة منسقات ومنسقي الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون-الساقية الحمراء والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة العيون-الساقية الحمراء ورشة تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة منسقات ومنسقي الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية، وذلك يوم الخميس 12 ماي 2022، بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة العيون-الساقية الحمراء، ابتداء من الساعة 9 صباحا.

وتندرج هذه الورشة التكوينية في إطار تنزيل برنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون-الساقية الحمراء برسم سنة 2022 في شقه المتعلق بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وذلك من خلال العمل على نشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتملك المجتمع لثقافة حقوقية عبر مواقف وممارسات تحترم قيم ومعايير حقوق الإنسان، لا سيما من خلال تعزيز دور المؤسسات التعليمية في هذا المجال باعتبارها فاعلا أساسيا في مجال التربية.

وتهدف هذه الورشة التكوينية إلى تقوية قدرات الفاعلين الذين يضطلعون بتنشيط الأندية التربوية وتمكينهم من آليات إدماج مبادئ وقيم حقوق الإنسان في مختلف الأنشطة داخل المؤسسات التعليمية.

ويتضمن برنامج هذه الورشة محاور عدة مرتبطة بمفاهيم حقوق الإنسان والتربية على حقوق الإنسان؛ التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية؛ المساواة بين الجنسين؛ التنوع الثقافي واللغوي؛ العيش المشترك وتدبير الاختلاف؛ الهجرة وحقوق الإنسان؛ المواطنة الرقمية وحقوق الإنسان.

وعلى هامش هذه الورشة التكوينية، سيتم تنظيم حلقات نقاش بين التلاميذ في عدد من المؤسسات التعليمية بالجهة من أجل تعزيزالنقاش والتفكير حول موضوع حقوق الإنسان داخل الوسط المدرسي.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم تقريره الموضوعاتي حول «فعلية الحق في الصحة بالمغرب.. التحديات والرهانات ومداخل التعزيز»

يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريره الموضوعاتي حول الحق في الصحة «فعلية الحق في الصحة بالمغرب.. التحديات والرهانات ومداخل التعزيز»، وذلك يوم الجمعة 22 أبريل 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا (11.00) بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقد تم إعداد هذا التقرير، المصادق عليه بمناسبة انعقاد الدورة السابعة للمجلس في فبراير 2022، اعتمادا على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في تقييم السياسات العمومية، واقتناعا من المجلس بالأهمية القصوى للحق في الصحة باعتباره حقا يؤثر في قدرة المواطنين على التمتع بحقوقهم الأخرى ويتأثر بها، في إطار مبدأ عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزيء، إلى جانب وعي المجلس بضرورة اغتنام الفرص التاريخية التي وفرتها جائحة (كوفيد19-) لإحداث تحولات نوعية في مقاربة الصحة كخدمة عمومية تقع في صلب حماية الأمن والسيادة الوطنية.

ويقدم التقرير معيقات ولوج المواطنات والمواطنين لحقهم في الصحة واقتراح مداخل لمعالجتها، ليس انطلاقا من النصوص القانونية التي تضمن الحق في الصحة فحسب، بل كذلك وبالأساس عبر البحث عن العوائق المرتبطة بالمحددات الضمنية للحق في الصحة، وعلى رأسها العوائق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية.

«لا يمكن ضمان فعلية الحق في الصحة، بما يشوبه من اختلالات تهم التمتع والولوج إليه، إلافي إطار دولة مدافعة وضامنة لهذا لحق». السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمناسبة إطلاق المشروع في 14 أكتوبر 2020.

ويعد هذا التقرير ثمرة لقاءات وطنية وجهوية ومقاربة تشاركية سمحت بإشراك مختلف الفاعلين المؤسساتيين والمهنيين والخبراء والباحثين المعنيين بالحق في الصحة، واقتراح حلول عملية وقابلة للتطبيق ومنسجمة مع الخصوصيات الجهوية والمحلية الكفيلة بالمساهمة في تعزيز الحق في الصحة لجميع المواطنات والمواطنين.

وانطلاقا من هذه المقاربة التشاركية، يقدم التقرير مرتكزات جوهرية لبناء وهندسة استراتيجية وطنية للصحة قادرة على ضمان الحق في الصحة للجميع ومواجهة التفاوتات الاجتماعية والمجالية التي تعيق التمتع بهذا الحق عبر خمسة مداخل رئيسية لضمان الولوج الفعلي للحق في الصحة لكافة المواطنات والمواطنين.

يذكر أن المجلس قد أطلق، في 14 أكتوبر 2020، مشروع «فعلية الحق في الصحة بالمغرب: نحو نظام صحي يرتكز على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان»، بهدف الترافع من أجل وضع استراتيجية صحية وطنية مندمجة، دامجة ومنسجمة، قادرة على ضمان الحق في الصحة للجميع.

درعة-تافيلالت: لقاء تواصلي حول دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان وآلياته الوطنية ولجنه الجهوية في فعلية الحقوق

ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت لقاء تواصليا لفائدة أطر المديرية الجهوية للصحة والحماية الاجتماعية بالجهة والمديرية الجهوية للبيئة بالجهة حول موضوع «أي دور للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وآلياته الوطنية ولجنه الجهوية في فعلية الحقوق»، وذلك يوم الخميس 21 أبريل 2022 ابتداء من الساعة الواحدة بعد الزوال (13.00) بالمعهد العالي لمهن التمريض وتقنيات الصحة بالرشيدية.

ويندرج هذا اللقاء في إطار تنزيل برنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت برسم سنة 2022 في شقه المتعلق بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وتفعيلا لاتفاقية الشراكة المبرمة بين اللجنة وكل من المديرية الجهوية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية والمديرية الجهوية للبيئة بالجهة.

ويهدف هذا اللقاء، الذي يستهدف 60 مستفيدة ومستفيدا وسيشرف عليه بعض أعضاء وأطر اللجنة، إلى تعريف الأطر العاملة بالمديريتين بالصلاحيات والأدوار المنوطة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وآلياته الوطنية ولجنه الجهوية، وتملك المقاربة الحقوقية وتفعيلها في مختلف مجالات عملهم.

درعة-تافيلالت: «المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ودور المجلس الوطني وآلياته الوطنية ولجنه الجهوية في فعلية الحقوق»

ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت أربع ورشات تواصلية لفائدة أطر المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالجهة، وذلك أيام 22 و29 أبريل و20 و27 ماي 2022 بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالرشيدية.

وتندرج هذه الورشات التواصلية، التي سيشرف عليها بعض أعضاء وأطر اللجنة، في إطار تنزيل برنامج عمل اللجنة الجهوية برسم سنة 2022 وتفعيلا لاتفاقية الشراكة المبرمة ما بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالجهة.

وتهدف هذه الورشات، التي سيستفيد منها 140 إطارا في كل ورشة من الورشات الأربع، إلى تعزيز قدرات المستفيدات والمستفيدين في مجال المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، مع التركيز على مضامين الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، إلى جانب التعريف بالصلاحيات والأدوار المنوطة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وآلياته الوطنية ولجنه الجهوية، وكذا تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الوسط المدرسي من خلال تفعيل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة سوس-ماسة تعقد اجتماعها العادي الرابع

ستعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة سوس-ماسة اجتماعها العادي الرابع، طبقا لمقتضيات القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ونظامه الداخلي، وذلك يوم الجمعة 22 أبريل 2022، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال (15.00) بمقر اللجنة بمدينة أكادير.

ويتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع العادي، كلمة افتتاحية لرئيس اللجنة، السيد محمد شارف، وتقديم المحاور الاستراتيجية لعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ضوء مخرجات اجتماع جمعيته العامة الأخيرة، تقديم حصيلة عمل اللجنة منذ اجتماعها العادي الثالث، بالإضافة إلى تقديم ومناقشة برنامج عمل اللجنة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في النصف الأخير من سنة 2022.

جدير بالذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة سوس-ماسة، التي تم تنصيبها في 18 شتنبر 2020، تتألف من لجنة دائمة لحماية حقوق الإنسان، لجنة دائمة للنهوض بحقوق الإنسان، ولجنة دائمة لتتبع وتقييم فعلية حقوق الإنسان بالسياسات والبرامج الجهوية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستضيف وفدا عن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

يستضيف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الفترة الممتدة من 11 إلى 15 أبريل 2022، وفدا عن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، يترأسه فخامة السيد ريمي نكوي لومبو، رئيس اللجنة.

وتأتي هذه الزيارة، التي ستفتتح أشغالها السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الترافع الذي يقوده المجلس واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان ورئيس اللجنة الافريقية من أجل مصادقة المغرب على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وتعزيز الحوار بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين للتشجيع على الانخراط في المنظومة الإفريقية لحقوق الإنسان وتعزيز التفاعل معها.

ويتكون وفد اللجنة من السيدة ماري لويس أبومو، مفوضة ورئيسة مجموعة عمل حقوق الأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة بإفريقيا، السيدة أوفينا جيرينا توبسي، مفوضة، المقررة الخاصة المعنية بحرية التعبير والوصول للمعلومة بإفريقيا، السيد إدريسا سو، مفوض، رئيس مجموعة العمل المعنية بعقوبة الإعدام والمحاكمات خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا بإفريقيا، والسيدة أنا فورستر، المديرة التنفيذية للمركز الإفريقي للديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان.

ويتضمن برنامج الزيارة تنظيم لقاء تفاعلي حول «الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وآفاق تعزيز التفاعل مع النظام الإفريقي لحقوق الإنسان»، يوم الإثنين 11 أبريل 2022 بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط-أكدال، على الساعة الثالثة (15.00)، يروم المساهمة في جهود دعوة المغرب للتصديق على الميثاق الإفريقي والتعرف على الفرص والالتزامات التي ستترتب عنها، وسبل تفاعل كل مكون من مكونات المنظومة الوطنية مع النظام الإفريقي لحقوق الإنسان. وسيفتتح أشغال هذا اللقاء، الذي سيعرف مشاركة فاعلين مؤسساتيين وأكاديميين ومدنيين، السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس، والسيد ريمي نكوي لومبو، رئيس اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

وفي إطار تعزيز الحوار بين اللجنة الإفريقية والمؤسسة البرلمانية والمجتمع المدني الوطني، سيعقد وفد اللجنة لقاء مع السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، والسيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، كما سيتم تنظيم لقاءات موضوعاتية بين مفوضي اللجنة مع تحالفات منظمات غير حكومية عاملة في مجالات: عقوبة الإعدام، حرية التعبير والوصول إلى المعلومة، الأشخاص المسنون والأشخاص في وضعية إعاقة،

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد دعا الحكومة المغربية، من خلال تقريريه السنويين لسنتي 2019 و2020 وكذلك توصياته ومقترحاته المتعلقة بتعزيز فعلية الحقوق الموجهة إلى رئيس الحكومة، إلى المصادقة على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتعزيز الانخراط في المنظومة الإفريقية لحقوق الإنسان.

الاستعراض الدوري الشامل: 26 توصية للحكومة المغربية من أجل فعلية حقوق الإنسان

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته مؤسسة وطنية مستقلة لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، حاصلة على درجة الاعتماد الدولية (ألف)، تقريره الموازي بمناسبة الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل.

«الاستعراض الدوري الشامل آلية مهمة لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة» تقول السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، «فرصة تمنح لجميع الدول من أجل تقديم حصيلة الإجراءات التي تتخذها لاحترام حقوق الإنسان وإثارة التحديات التي تعترض التمتع الفعلي بها، وهي فرصة أيضا للمدافعين عن حقوق الإنسان للتعبير عن انشغالاتهم وتقديم توصياتهم، وفضاء عالمي لتقييم مدى انخراط الدول الأطراف في منظومة حقوق الانسان والالتزام بمعاييرها».

ويعتبر تقرير المجلس تقييما أوليا لتفعيل توصيات سابقة لهذه الآلية، يتضمن 26 توصية للحكومة المغربية تتوزع على أربعة محاور أساسية ترتكز حول تعزيز الممارسة الاتفاقية من خلال المصادقة على ما تبقى من صكوك دولية في مجال حقوق الإنسان وتعزيز التعاون مع المنظومة الأممية؛ وتعزيز الضمانات القانونية من أجل فعلية الحقوق؛ وتطوير الإطار المؤسساتي الداعم للمنظومة الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها؛ وتعزيز السياسات العمومية لضمان احترام حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها.

بالإضافة إلى تقديم تقريره الخاص، واكب المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من الشباب المدافعين عن حقوق الانسان ينحدرون من كافة جهات المملكة، وذلك بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة معلومات الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info) ومعهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تم تنظيم دورتين تكوينيتين لفائدتهم ودعم التشبيك بينهم. وقد توج هذا المسار بإحداث «الاتحاد الجمعوي للشباب المغاربة من أجل حماية حقوق الإنسان»، الذي قدم الأسبوع الماضي تقريره الخاص في إطار هذه الدورة.

كـما يسـاهم المجلـس، باعتبـاره مؤسسـة وطنيـة لحقـوق الإنسـان، في إعـداد التقريـر الوطنـي، الـذي سـتقدمه الحكومـة إلى مجلـس حقـوق الإنسـان التابـع للأمـم المتحـدة في إطـار هـذه الآليـة، ويشـارك في المشـاورات مـع مختلـف الفاعلـين، عـلى المسـتوى الوطنـي والجهـوي.

وتجـدر الإشـارة إلى أن جميـع الـدول الأعضـاء في الأمـم المتحـدة تخضـع للاسـتعراض الـدوري الشـامل كل أربـع سـنوات ونصـف تقريبـا، يتـم خلالهـا النظـر في قضايـا حقـوق الإنسـان وإصـدار توصيـات بشـأنها. وسـيتم افتحـاص تقريرالمغـرب خـلال الـدورة 41 لهـذه الآليـة المزمـع عقدهـا خـلال الفـترة الممتـدة مـن 7 إلى 18 نونـبر 2022. وقـد تـم آخـر اسـتعراض دوري لبلادنـا في مـاي 2017، في حـين تـم اعتـماد تقريـر مجموعـة العمـل الخاصـة بالاسـتعراض الـدوري الشـامل الخـاص بالمغـرب في شـتنبر 2017.

مراكش-آسفي: توقيع اتفاقية شراكة فرعية بين اللجنة الجهوية والمدرسة العليا للأساتذة بمراكش

ستقوم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش- آسفي، يوم الخميس 7 أبريل 2022، بتوقيع اتفاقية شراكة فرعية مع المدرسة العليا للأساتذة بمراكش، وذلك بمقر المدرسة العليا للأساتذة ابتداء من الساعة الثالثة (15.00).

ويندرج توقيع هذه الاتفاقية الفرعية في إطار تفعيل أهداف الاتفاقية الإطار التي حُينت مع جامعة القاضي عياض في أكتوبر 2020 والاتفاقية الإطار الموقعة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي في دجنبر 2020.

ويُحدَّد بموجب هذه الاتفاقية الفرعية الإطار العام للشراكة بين المؤسستين، الذي سيتم بمقتضاه وضع أسس للتعاون المشترك من أجل إرساء آلية دائمة للتشاور والتنسيق قصد بلورة وتنفيذ برامج ومشاريع مشتركة في مجال المواطنة وحقوق الإنسان.

وتهدف هذه الاتفاقية الفرعية إلى تبادل الخبرات بين الطرفين من أجل ترسيخ قيم المواطنة وإثراء الفكر في مجال المواطنة وحقوق الإنسان؛ تشجيع كل المبادرات الهادفة إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان والعمل الميداني المتصل بها داخل فضاء المدرسة العليا للأساتذة بمراكش؛ فضلا عن المساهمة في إحداث مسالك للتكوين تجمع بين ما هو نظري وتطبيقي في مجال المواطنة وحقوق الإنسان، إلخ.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت تعقد اجتماعها العادي الخامس

ستعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت اجتماعها العادي الخامس، طبقا لمقتضيات القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ونظامه الداخلي، وذلك يوم السبت 02 أبريل 2022، ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا (9.30) بمدينة الرشيدية.

ويتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع العادي، الذي يأتي في إطار تنزيل برنامج عمل اللجنة المصادق عليه خلال الاجتماع العادي الرابع المنعقد يوم 12 دجنبر 2021، كلمة افتتاحية لرئيسة اللجنة، السيدة فاطمة عراش، وتقديم تقارير حصيلة عمل اللجن الدائمة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان (الحماية، النهوض، وتتبع وتقييم فعلية حقوق الإنسان).

كما يشمل برنامج الاجتماع تقديم عرض حول ملاحظة المحاكمات وعرض حول برنامج عمل الدورة الثانية برسم سنة 2022 من أجل المصادقة عليه.

الرباط-سلا-القنيطرة: اللقاء التواصلي الثالث مع النسيج الجمعوي بالجهة

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة اللقاء التواصلي الثالث مع النسيج الجمعوي ضمن سلسلة اللقاءات الجهوية حول الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان، تحت شعار «مشاركة مدنية فاعلة من أجل برامج وسياسات عمومية مستجيبة لحقوق الإنسان»، وذلك يوم الجمعة فاتح أبريل 2022 بالرباط.

وينـدرج هذا اللقاء، الذي تنظمه اللجنة بشراكة مع جمعية تمكين، ضمن رؤية مشروع «اللجنة الجهوية والنسيج الجمعوي في سياق النموذج التنموي الجديد: تعبئة ومواكبة دينامية وتشاركية من أجل فعلية التنمية وحقوق الإنسان بالجهة» الذي يهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان وفعليتها.

وتهدف اللجنة من خلال تنظيم هذا اللقاء الجهوي إلى المساهمة في ربط النسيج الجمعوي بجهة الرباط-سلا-القنيطرة بالرهانات الأساسية لمأسسة حقوق الانسان في السياسات العمومية وفعليتها بالمغرب، وكذلك تعزيز مساحات الحوار والتشاور حول المبادرات الممكنة لترسيخ مسار مأسسة ثقافة حقوق الانسان في السياسات العمومية الترابية.

وبالإضافة إلى أعضاء وعضوات اللجنة الجهوية، سيعرف اللقاء مشاركة ممثلي 30 جمعية وممثلي الجماعات الترابية (الإقليم، الجهة ومجلس مدينة الرباط) والمصالح الخارجية، بالإضافة إلى شركاء اللجنة والفاعلين الجهويين.

درعة-تافيلالت: السيدة بوعياش تلقي محاضرة حول الذاكرة والتاريخ بالراشيدية وتتفاعل مع تلميذات وتلاميذ ثانوية بتونفيت حول تزويج القاصر

بمناسبة افتتاح الدورة الربيعية للموسم الجامعي 2022-2021، ستقوم السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بإلقاء محاضرة حول موضوع «الذاكرة والتاريخ: مسارات تنمية الإنسان والنهوض بالمجال»، بالكلية متعددة التخصصات بمدينة الراشيدية، وذلك يوم الخميس 31 مارس 2022 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا (10.00).

وعلى هامش هذا الدرس الافتتاحي، ستشرف رئيسة المجلس على توقيع اتفاقية إطار للتعاون والشراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت وجامعة مولاي إسماعيل، والتي تروم إرساء آليات العمل المشترك بين اللجنة والجامعة وتشجيع كل المبادرات الهادفة إلى النهوض بقيم وثقافة حقوق الإنسان وترسيخها داخل الجامعة.

كما ستقوم رئيسة المجلس، يوم الأربعاء 30 مارس، بزيارة لثانوية عبد المومن التأهيلية بتونفيت، إقليم ميدلت، بهدف التفاعل مع تلميذات وتلاميذ الثانوية، وذلك على هامش اللقاء التحسيسي الذي ستنظمه اللجنة الجهوية بتنسيق مع شركائها حول ظاهرة «تزويج القاصر وفعلية الحق في الصحة والتربية والتكوين».

ويهدف هذا اللقاء إلى تحسيس التلميذات والتلاميذ بالآثار السلبية لتزويج القاصر وعلاقته بالحق في الصحة والحق في التعليم، وكذا التعريف باتفاقية حقوق الطفل وبالآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل.

خميس الحماية: «التقرير الوطني حول الاتجار بالبشر... قراءات متقاطعة»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار اختتام السلسلة المخصصة لجريمة لاتجار بالبشر ضمن برنامجه الشهري «خميس الحماية»، ندوة عن بعد لتقديم قراءة حول التقرير الوطني الأول حول الاتجار بالبشر بالمغرب الذي أصدرته اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه، وذلك يوم الخميس 31 مارس 2022 ابتداء من الساعة السادسة والنصف (18.30) على صفحة المجلس على الفيسبوك.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء بعد تخصيص المجلس لقاءين قدم خلالهما قراءة في القانون رقم 27-14 الخاص بالاتجار بالبشر والصادر في غشت 2016، نهاية شهر يناير 2022، وفتحه نقاشا عاما حول حدود التكلف بضحايا جريمة الاتجار بالبشر في القانون الجديد، نهاية شهر فبراير 2022.

وسينكب المشاركون خلال هذا اللقاء، الذي ستفتتح أشغاله السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على تقديم «الخطوط العريضة للتقرير ومنهجية إعداده»، «مساهمة الشركاء الدوليين في مسار تفعيل القانون 27.14 وانعكاسه في التقرير الوطني»، «قراءة في التقرير في ضوء التجارب الدولية»، فضلا عن «مناقشة التقرير الوطني من زاوية المجتمع المدني المغربي».

يذكر أن التقرير الوطني قد أبرز المجهود الوطني الذي بذله المغرب منذ صدور القانون سنة 2016 ومنذ إحداث اللجنة الوطنية سنة 2019 سواء على مستوى التكوين أو تنسيق المبادرات أو إعداد الدلائل، كما وقف التقرير كذلك على تقييم الأداء العمومي لمواجهة هذه الجريمة والحد منها.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتقاسم تجربته وخبراته مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجمهورية النيجر

يستقبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ما بين 28 مارس و2 أبريل 2022، وفدا عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان/الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بجمهورية النيجر، من أجل إطلاعها على تجربة وخبرة المجلس كمؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها مع التركيز على عمل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التي يحتضنها المجلس.

وتندرج هذه الزيارة، التي ستفتتح أشغالها السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس، والسيد ماتي الحادجي موسى، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالنيجر، يوم الثلاثاء 29 مارس 2022، في إطار تقاسم خبرات وتجارب المجلس مع باقي المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفي إطار مواصلة وتعزيز التعاون القائم بين المجلس واللجنة، خاصة وأنها ستكون أول زيارة تقوم بها التشكيلة الجديدة لأعضاء اللجنة للمجلس.

ويتضمن برنامج الزيارة عقد لقاءات مع أعضاء وأطر المجلس للاطلاع على مهامه وطرق عمله في مجالات متعددة تهم أساسا: النهوض بحقوق الإنسان، التدخل الحمائي من خلال تلقي ومعالجة الشكايات، آليات الرصد والتحري، تتبع السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان، التعاون والعلاقات الدولية، إلخ.

وسيتم خلال هذه الزيارة التركيز بشكل خاص على تجربة المجلس باعتباره مؤسسة وطنية تحتضن الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب من خلال إطلاع اللجنة على: تنظيم الآلية ومهامها، منهجية وتقنيات زيارة أماكن الحرمان من الحرية وتنظيم المقابلات، تفاعل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب مع الآليات الأممية، صياغة التقارير، الاستعراض الدوري الشامل، إلخ.

وللتعرف عن قرب عن عمل المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على المستوى الجهوي، سيقوم أعضاء الوفد بزيارة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة فاس-مكناس.

جدير بالذكر أن المجلس قد بادر بالدعوة لإحداث شبكة إفريقية للآليات الوطنية للوقاية من للتعذيب في إطار تنظيمه، بشراكة مع جمعية الوقاية من التعذيب، لندوة إقليمية حول «الآليات الوطنية الإفريقية للوقاية من التعذيب: الفرص والتحديات خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها» في إطار الدورة 46 لمجلس حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، دعت رئيسة المجلس إلى أهمية تعزيز قدرات الآليات المحدثة وتسهيل سبل تقاسم الخبرات والتجارب بينها، فضلا عن العمل على تشجيع باقي دول القارة الإفريقية على إحداث وتعيين آلياتها الوطنية لإنجاح إحداث شبكة إفريقية للآليات الوطنية للوقاية من التعذيب.

مائدة مستديرة حول موضوع «حق الأجانب في الولوج للشغل بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بشراكة مع الوكالة البلجيكية للتعاون (ENABEL)، مائدة مستديرة حول موضوع: ‹› حق الأجانب في الولوج للشغل بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة››، وذلك يوم الأربعاء 30 مارس 2022 بطنجة.

وتندرج هذه المائدة المستديرة في إطار اختصاصات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وإعمالا لبرنامج عملها السنوي ذات الصلة بحماية حقوق الأجانب، ولاسيما المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.

ويهدف هذا اللقاء إلى إثراء النقاش والتفكير الجماعي حول موضوع الإدماج الاقتصادي للمهاجرين بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، على اعتبار أن التشغيل حق أساسي ضامن للكرامة الإنسانية، كما نصت على ذلك المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب. وكما جاء أيضا في الميثاق العالمي للهجرة الآمنة،والمنظمة والنظامية والذي اعتمده المغرب في 11 دجنبر 2018 بمراكش.

كما تتوخى هذه الندوة، الوقوف على واقع تشغيل المهاجرين بالجهة وتحديد المعيقات التي تحد من ولوجهم للشغل، وتقاسم الممارسات الفضلى المتعلقة بتيسير إدماجهم الاقتصادي، فضلا عن اقتراح الحلول الممكنة والواقعية لضمان حقهم في الشغل الآمن. وستتميز أشغال هذه المائدة المستديرة بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الحكومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة المعنية، إلى جانب أساتذة باحثين وإعلاميين.

جدير بالذكر، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سبق أن أصدر سنة 2013 تقريرا أسس لمقاربة جديدة في معالجة قضايا الهجرة بالمغرب تحت عنوان: «الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال حقوق الإنسان والهجرة».

سوس- ماسة: ندوة وطنية حول موضوع «دولة الحق والقانون في ظل جائحة كوفيد19-»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة سوس-ماسة وهيئة المحامين بمحاكم الاستئناف بأكادير وكلميم والعيون، ندوة وطنية حول موضوع «دولة الحق والقانون في ظل جائحة كوفيد- 19»، وذلك يوم الجمعة فاتح أبريل 2022 ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا (9.30) بالمركب الإداري لهيئة المحامين بأكادير.

ويندرج تنظيم هذه الندوة الوطنية في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة المبرمة بين اللجنة الجهوية والهيئة وتخليدا لأيام «أعراف وتقاليد مهنة المحاماة»، وكذا بمناسبة مرور سنتين على إعلان حالة الطوارئ الصحية بالمغرب.

وتعتبر هذه الندوة مناسبة لفتح النقاش حول آثار حالة الطوارئ الصحية وتداعياتها على التمتع بالحقوق والحريات، من خلال طرح التحديات المرتبطة بجائحة (كوفيد-19)، من قبيل إمكانية تحقيق التوازن والحفاظ على المكتسبات الديمقراطية وتحصين مجال الحقوق والحريات من التجاوزات، بالإضافة إلى أدوار المدافعين عن حقوق الإنسان في رصد هذه الانتهاكات ومواجهتها.

وستتميز أشغال هذه الندوة بمقاربة المشاركين، خلال جلستين، لعدة محاور تهم أساسا: «الحق في محاكمة عادلة: نموذج المحاكمة عن بعد في زمن كوفيد- 19»؛ «حرية الصحافة وجائحة كورونا»؛ «حقوق المهاجرين خلال الجائحة»، «أزمة كورونا والسياسات الثقافية بالمغرب»؛ «الحقوق المدنية والسياسية والممارسة الديمقراطية»، إلخ.

الدار البيضاء-سطات: ملتقى جهوي حول موضوع «الابتزاز الجنسي: حدود الاتجار بالبشر»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات، بشراكة مع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، ملتقى جهويا حول موضوع «**الابتزاز الجنسي: حدود الاتجار بالبشر**»، وذلك يوم الإثنين 28 مارس انطلاقا من الساعة (9.30) صباحا بقاعة الندوات بكلية الطب بالدار البيضاء.

ويندرج هذا الملتقى، الذي ستفتتح أشغاله السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان و السيد محمد الطالبي، رئيس جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة بين اللجنة وجامعة الحسن الثاني وانخراطا في الحملة الوطنية التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ابتداء من 25 نونبر 2021 من أجل الحد من العنف ضد النساء والفتيات.

ويعتبر هذا اللقاء مناسبة لإشراك المؤسسات الجامعية في النقاش حول ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتحسيس بمدى انتشارها وخطورتها، وتفاقم تمظهراتها التي تلامس في أحيان كثيرة حدود جريمة الاتجار بالبشر التي تعتبر من الانتهاكات الخطيرة للحقوق الإنسانية للنساء.

كما يشكل اللقاء فرصة لتقييم الوضع الراهن لظاهرة الاستغلال الجنسي، من خلال تقييم الإطار القانوني الحالي المناهض للعنف ضد النساء، خاصة قانون مناهضة العنف ضد النساء وقانون مكافحة الاتجار بالبشر والقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، إلى جانب تسليط الضوء على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب وضمان عدم التكرار.

ولمقاربة هذا الموضوع، سينكب المشاركون على تدارس أربعة محاور رئيسة تتعلق ب: «فعلية القانون المتعلق بالاتجار بالبشر في قضايا الابتزاز الجنسي»، «رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في القانون 27-14»، «تدابير تشجيع الشهود على الإبلاغ عن جرائم الاتجار بالبشر»، و«دور المجتمع المدني في تعزيز سبل الوقاية وحماية ضحايا الاتجار بالبشر».

لقاءات تأطيرية في أفق إحداث نوادي للتربية على حقوق الإنسان بمؤسسات التعليم العالي

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة لقاءات تأطيرية في أفق إحداث نوادي للتربية على حقوق الإنسان بجل المعاهد والمؤسسات الجامعية بالجهة وبمعهد الفنون الجميلة بتطوان، ابتداء من يوم السبت 19 مارس 2022.

وتندرج هذه اللقاءات التأطيرية إعمالا لاختصاصات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وفي إطار تنزيل اتفاقيتي الشراكة والتعاون اللتين وقعتهما اللجنة الجهوية مع جامعة عبد المالك السعدي والمعهد الوطني للفنون الجميلة، وكذا .

وتهدف هذه اللقاءات إلى تعزيز فهم الطالبات والطلبة الجامعيين لمنظومة حقوق الإنسان، واستيعابهم لقيم المساواة والسلام والديمقراطية والعدالة وعدم التمييز وقبول الاختلاف...وذلك تماشيا مع غايات إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الذي ينص على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال التعليم ومن أجل مجتمع واع ومستنير.

وسبق أن نظمت اللجنة، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، وبتنسيق مع المديريات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، دورات تكوينية لفائدة منسقي نوادي المواطنة والتربية على حقوق الإنسان ما بين 14 و23 مارس 2022 بكل من مدن: العرائش، طنجة -أصيلة، تطوان، الفحص أنجرة، المضيق، الفنيدق، شفشاون، الحسيمة ووزان، وذلك حرصا منها على النهوض بثقافة حقوق الإنسان في جل المستويات التعليمية.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أصدر سنة 2015، بشراكة مع مكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) بالمنطقة المغاربية، دليلا موجها لشباب المغرب تحت عنوان «تعليم المواطنة وحقوق الإنسان»، بهدف توفير مورد تربوي للنهوض بتملك ثقافة حقوق الإنسان خاصة في أوساط الشباب وكدعامة توجيهية للمدربين والمكونين في قطاعي التعليم والشباب.

درعة-تافيلالت: ورشات تكوينية لتأسيس أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت، بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالجهة، ورشات تكوينية إقليمية على مستوى الجهة في الفترة الممتدة بين 17 و24 مارس 2022.

وتندرج هذه الورشات التكوينية في إطار تنزيل برنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت برسم سنة 2022، في شقه المتعلق بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان داخل الوسط المدرسي.

وتهدف هذه الورشات إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الوسط المدرسي والنهوض بها عبر تأسيس 150 ناديا للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان وتكوين منسقيها بمختلف المؤسسات التعليمية بالجهة، بالنظر لدورها الأساسي في تنشيط الحياة المدرسية داخل المؤسسات التعليمية وغرس وترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان لدى الناشئة.

وسيتم تنظيم هذه الورشات التكوينية، التي ستتميز بمشاركة 30 مستفيدا في كل ورشة، على مستوى عدد من المؤسسات التعليمية التي تقع بكل من الرشيدية، ميدلت، ورزازات، زاكورة وتنغير.

ندوة جهوية حول «الشأن التعليمي بجهة درعة-تافيلالت ورهانات النموذج التنموي»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت، بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، ندوة جهوية حول موضوع «الشأن التعليمي بجهة درعة تافيلالت ورهانات النموذج التنموي»، يوم الثلاثاء 15 مارس 2022 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا (10.00) بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالرشيدية.

وتهدف هذه الندوة الجهوية إلى فتح نقاش عمومي حول المحاور الكبرى للشأن التعليمي من منظور النموذج التنموي الجديد وسبل تنزيلها على مستوى جهة درعة-تافيلالت والوقوف عند الدور الذي يتعين أن تقوم به الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة درعة-تافيلالت من أجل تنزيل مرتكزات النموذج التنموي ذات الصلة بالجهة، على اعتبار أن الحق في التعليم أساسي للتنمية البشرية وللتطوير الاجتماعي والاقتصادي وللتنمية المستدامة.

ويتضمن برنامج هذه المائدة المستديرة، التي سيشارك فيها مجموعة من الخبراء في مجال التربية والتكوين وفعاليات المجتمع المدني، مجموعة من المحاور تهم أساسا: «دور الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين في تنزيل مقتضيات النموذج التنموي الجديد ذات الصلة»، «التعليم العالي من منظور النموذج التنموي الجديد: حالة جهة درعة تافيلالت» ثم «البحث العلمي ورهانات التنمية».

العيون-الساقية الحمراء: لقاءات تواصلية حول «محاربة العنف ضد النساء» لفائدة موظفات ونزيلات سجني العيون والسمارة

تخليدا لليوم العالمي للمرأة، تنظم المديرية الجهوية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بجهة العيون-الساقية الحمراء واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون-الساقية الحمراء، لقاءات تواصلية حول «محاربة العنف ضد النساء» لفائدة موظفات ونزيلات سجني العيون والسمارة، وذلك يوم الثلاثاء 15 مارس 2022 (بالسجن المحلي بالعيون) والأربعاء 16 مارس 2022 (بالسجن المحلي بالسمارة)، ابتداء من الساعة الخامسة (17.00).

تندرج هذه اللقاءات التواصلية في إطار نشر ثقافة حقوق الإنسان داخل الوسط السجني عبر التحسيس وتعزيز النقاش وفي إطار الحملة الوطنية التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في نونبر 2021 تحت شعار «مانسكتوش على العنف» لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات والتشجيع على التبليغ من أجل مناهضة الإفلات من العقاب.

وتهدف هذه اللقاءات إلى إذكاء الوعي بمدى انتشار الظاهرة وتعدد أشكالها ووسائطها والتعبئة لكسر ثقافة الصمت وعدم التبليغ من أجل الانتصاف والحرص على عدم إفلات مرتكبي العنف من العقاب.

وسيجري على هامش هذه اللقاءات التواصلية، التي ستختتم فعالياتها بتنظيم أمسيات فنية، تكريم موظفات السجون بالجهة تقديرا لعملهن في سبيل حماية السجينات، كما سيتم تهنئة النزيلات بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، من أجل تحسيسهن بدورهن الأساسي في بناء مجتمع متكافئ، في إطار فرصة ثانية.

مائدة مستديرة حول «المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وأسئلة التكوين الحقوقي بجهة درعة-تافيلالت»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت مائدة مستديرة حول موضوع «المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وأسئلة التكوين الحقوقي بجهة درعة-تافيلالت»، يوم السبت 12 مارس 2022 ابتداء من الساعة العاشرة (10.00) بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بمدينة الرشيدية.

وتهدف هذه المائدة المستديرة إلى النهوض بثقافة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لدى طالبات وطلبة المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وتدارس سبل إدماج المقاربة الحقوقية في الأنظمة التربوية الوطنية، بالنظر إلى الدور الذي يُمكن أن تلعبه هذه المراكز في تكوين مدرسات ومدرسين تتوفر لديهم القدرة على إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها لدى الناشئة.

كما يتوخى هذا اللقاء فتح نقاش حول الدور الذي يمكن أن تلعبه المدرسة ومراكز مهن التربية والتكوين، من خلال أطرها ومدرسيها، في نشر ثقافة حقوق الإنسان في الوسط التعليمي وترسيخها في البرامج التعليمية.

ويتضمن برنامج هذه المائدة المستديرة، التي سيشارك فيها مجموعة من الخبراء وفعاليات المجتمع المدني، مجموعة من المحاور تهم أساسا: «مكانة حقوق الإنسان في القانون الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي»؛ «تجليات قيم حقوق الإنسان في البرامج والمناهج التعليمية» و«البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان».

طنجة-تطوان-الحسيمة: دورات تدريبية لفائدة منسقي نوادي المواطنة والتربية على حقوق الإنسان

في إطار النهوض بحقوق الإنسان ونشر قيمها بالوسط المدرسي، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين وبتنسيق مع المديريات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، دورات تدريبية لفائدة منسقي نوادي المواطنة والتربية على حقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 23 مارس 2022 بكل من العرائش، طنجة -أصيلة، تطوان، الفحص أنجرة، المضيق، الفنيدق، شفشاون، الحسيمة ووزان.

وتروم هذه الدورات التكوينية تقوية القدرات المعرفية وكفاءات المدرسين والأطر التربوية في مجال تأطير الأندية التربوية التي تشتغل في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة، وتعزيز أدوارها في نشر قيم المساواة، الكرامة، الحرية، التسامح وقبول الاختلاف عند الناشئة والشباب.

ويتضمن برنامج هذه الدورة التدريبية عرض نظري حول ‹‹الإطار المفاهيمي والمرجعي للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة››، وعرض حول ‹‹مشروع المؤسسة من خلال القيم الحقوقية والبرامج التربوية››، ثم سيتم تنظيم ورشة تطبيقية تفاعلية حول ‹‹كيفية تخطيط وإعداد خطة عمل نادي المواطنة والتربية على حقوق الإنسان من خلال إدماج المقاربات الحقوقية، مقاربة النوع ومناهضة العنف والتمييز في الوسط المدرسي نموذجا.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سبق وأن أصدر دليلا معنونا ‹‹ دليل الأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان ››كدعامة بيداغوجية وديتاكتيكية لمأسسة أندية التربية على حقوق الإنسان وتفعيلها بالمؤسسات التعليمية، كما ينص على ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان سنة 2011 بموجب قرار رقم 1/16.

تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان قد جددت اتفاقية الشراكة والتعاون مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين في 07 ماي 2021 بتطوان، وهي وتندرج في إطار الاتفاقية الإطار للتعاون التي وقعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، في 4 فبراير 2021 بالرباط.

مراكش-آسفي: يوم دراسي حول «الحد من الإفلات من العقاب، سبل الانتصاف والإطار القانوني لمناهضة العنف ضد النساء»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش-آسفي، بشراكة مع هيئة المحامين بمراكش، يوما دراسيا حول «الحد من الإفلات من العقاب، سبل الانتصاف والإطار القانوني لمناهضة العنف ضد النساء»، يوم الجمعة 11 مارس 2022 بنادي المحامين تاركة بمراكش ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال (15.00).

ويهدف هذا اليوم الدراسي، الذي يندرج في إطار الحملة الأممية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، إلى المساهمة في النقاش حول سبل الانتصاف في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي واستعراض النظم القانونية والمؤسساتية المتعلقة بقضايا العنف ضد النساء والفتيات.

كما يتوخى هذا اليوم الدراسي التعريف بوسائل مكافحة الإفلات من العقاب وسبل الانتصاف وتعزيزها والعمل على تيسير الولوج إلى المعلومة، فضلا عن إصدار توصيات ستشكل إضافة نوعية لإغناء النقاش العمومي، وتساهم في تجويد الإطار القانوني والعملي للحد من العنف المبني على النوع.

ويتضمن برنامج هذا اللقاء مجموعة من المحاور تهم أساسا: «حماية النساء والأطفال ضحايا العنف من خلال الخلية المحدثة بالمحكمة الابتدائية بمراكش، «قراءة في آليات مناهضة العنف ضد النساء»، « « تدابير حماية النساء ضحايا العنف، بين خصوصية المقاربة التشريعية وضعف التنزيل «،» حقوق الضحايا في ضوء القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء»، إلخ.

وسيفتتح أشغال هذا اليوم الدراسي السيد مصطفى لعريصة، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش-آسفي، والسيد محمد لحميدي، نقيب هيئة المحامين بمراكش.

الدار البيضاء-سطات: ندوة حول موضوع «العنف ضد النساء: آليات الحماية والانتصاف»

احتفاء باليوم العالمي للمرأة، الذي يصادف 08 مارس من كل سنة، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات، بشراكة مع المديرية الإقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل ببنمسيك سيدي عثمان ومولاي رشيد والجمعية المغربية للنساء القاضيات، ندوة حول موضوع «العنف ضد النساء: آليات الحماية والانتصاف»، يوم الأربعاء 9 مارس 2022، انطلاقا من الساعة (14.30) بالمركب التربوي الحسن الثاني للشباب بن امسيك.

وتندرج هذه الندوة في إطار الحملة الوطنية التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل الحد من العنف ضد النساء والفتيات تحت شعار «مانسكتوش على العنف ضد النساء والفتيات» والتي تمتد سنة كاملة (بين 25 نونبر 2021 و25 نونبر 2022).

وتهدف هذه الندوة إلى إغناء النقاش العمومي حول فعلية حماية النساء والفتيات من كافة أشكال العنف وفعالية آليات الانتصاف من أجل كسر ثقافة الصمت والحد من الإفلات من العقاب، وإذكاء الوعي المجتمعي بمدى انتشار الظاهرة.

كما يتوخى اللقاء المساهمة في تطوير القوانين والممارسات من خلال تحليل الوضع الراهن، خاصة الإطار القانوني الحالي فيما يتعلق بهدف فعالية سبل الانتصاف، ولا سيما القانون رقم 103.13 والقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، إلى جانب الإسهام في وضع حد للإفلات من العقاب، من خلال إبراز دور النيابة العامة في مجال حماية النساء ضحايا العنف، الخ.

وسيتدارس المشاركون في هذا اللقاء الموضوع من خلال محورين رئيسيين يتعلقان ب»رهان التبليغ عن حالات التحرش الجنسي ومناهضة الإفلات من العقاب وحماية الضحايا : جرأة التبليغ ومأسسة التشهير» و «العنف ضد النساء والتحرش الجنسي : دور النيابة العامة في حماية النساء ضحايا العنف».

وسيعرف هذا اللقاء مشاركة نخبة من الفاعلين والفاعلات المؤسساتيين والمدنيين والأكاديميين لتسليط الضوء على مختلف زوايا التصدي لظاهرة العنف ضد النساء والفتيات وفق مقاربة تشاركية تتوخى تحقيق انتصاف فعلي وفعال للناجيات من العنف.

مخرجات الجمعية العامة السابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان: المصادقة على مشروع رأي وعلى مشروع تقرير موضوعاتي وعلى مشروع التقرير السنوي

عقدت الجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، برئاسة السيدة آمنة بوعياش، دورتها العادية السابعة، حضوريا وعبر نظام التناظر عن بعد، يومي 24 و25 فبراير 2022 بمقر المجلس بالرباط، وذلك طبقا لمقتضيات القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ونظامه الداخلي.

وقد صادقت الجمعية العامة خلال هذه الدورة على:

مشروع رأي حول مشروع القانون رقم 71.17 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر الذي أحالته الحكومة على المجلس، الذي تضمن مجموعة من التعديلات تمت دراستها في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وكذا الاستئناس ببعض التجارب المقارنة، وأيضا المستجدات والتطورات التي عرفها مجال الصحافة والنشر، وخاصة تسارع وتيرة التطور التكنولوجي واستعمال التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال؛

مشروع تقرير حول فعلية الحق في الصحة من أجل منظومة صحية وطنية قائمة على المقاربة الحقوقية؛ الذي تم إعداده، تنفيذا لخطة العمل الاستراتيجية للمجلس. ويعد التقرير نتاج سلسلة من اللقاءات الجهوية حول فعلية الحق في الصحة، تمثل الهدف منها في إشراك الفاعلين المحليين في اقتراح حلول عملية وقابلة للتطبيق ومنسجمة مع الخصوصيات الجهوية والمحلية، والكفيلة بالمساهمة في تعزيز الحق في الصحة لجميع المواطنين والمواطنات؛

مشروع التقرير السنوي برسم سنة 2021 طبقا للمادة 35 من القانون المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في احترام تام لمبدأ الانتظام والدورية السنوية لإعداده تطبيقا للمقتضيات القانونية ولمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية.

وتواصلت أشغال الجمعية العامة للمجلس في يومها الثاني بمناقشة عرضين لمشروعين أحالتهما وزارة العدل على المجلس ويتعلق الأمر بمشروع قانون المسطرة الجنائية ومشروع قانون المسطرة المدنية. وأحدثت لجنة لتطوير ما جاء في العروض، على أن تتم المصادقة النهائية عليهما من طرف مكتب المجلس.

كما استقبلت الجمعية العامة وفدا عن المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بدولة ليبيا، يضم رئيسه ونائب الرئيس وأعضاء وأطرا منه. حيث تم التوقيع على اتفاقية تفاهم وشراكة بين السيدة آمنة بوعياش والسيد عمر حمد عطية الله الحجازي، رئيس المجلس بليبيا، تروم تعزيز التعاون بين الطرفين في مجال حقوق الإنسان وإرساء وتطوير العمل المشترك.

محطات بارزة بين الدورتين (15 أكتوبر 2021-24 فبراير 2022)

بالإضافة إلى أنشطة وعمل اللجن الدائمة والآليات الوطنية واللجن الجهوية واجتماعات مكتب المجلس، تميزت دينامية المجلس خلال هذه الفترة بالتفاعل مع عدد من القضايا التي تشغل الرأي العام الوطني، وتنويع تدخلاته بخصوص حماية حقوق الإنسان والنهوض بها والتي تهم أساسا:

تقديم توصيات للحكومة بخصوص استبدال جواز التلقيح بالجواز الصحي؛

قيام وفد من المجلس واللجنة الجهوية بجهة العيون-الساقية الحمراء بزيارة لمدينة بوجدور من أجل التحقق من ادعاءات مواطنة بالمدينة بتعرضها لمضايقات وسوء معاملة من طرف السلطات الأمنية؛

التفاعل المسبق مع الاحتجاجات التي عرفتها بلادنا بتاريخ 20 فبراير، وفي هذا الإطار تم تغطية 40 منطقة موزعة على 12 جهة؛

متابعة عدد من المحاكمات، وخاصة تلك التي تحظى باهتمام الرأي العام الوطني والدولي؛

توسيع إطار ملاحظة المحاكمات؛

تنظيم لقاءات داخلية وجهوية للاستماع للضحايا وأخرى مع مسؤولين وفاعلين غير حكوميين وممثلي النقابة الوطنية للتعليم العالي في ملف الابتزاز الجنسي والعنف القائم على النوع بالجامعات؛

مواصلة لجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة إنجاز مهامها «بنفس المنهجية والوتيرة المعتمدتين منذ 2019، لتجاوز التأخير الحاصل في التنفيذ والعمل على تسريع وتيرته؛

مواصلة برنامج جبر الأضرار الفردية والدعم الاجتماعي لضحايا ماضي الانتهاكات؛

تقدم أشغال برنامج تهيئة فضاء تازمامارت بنسبة بلغت 95%؛

مراسلة الأرشيف الديبلوماسي الفرنسي التابع لوزارة الخارجية باسترجاع أرشيف محمد بن عبد الكريم الخطابي؛

انتخاب المجلس عضوا بمكتب التحالف العالمي وإعادة انتخابه رئيسا لمجموعة العمل المعنيةبالهجرة

وعضوا بلجنة الإشراف التابعتين للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان...؛

ترافع المجلس لدى البعثة الدائمة للمملكة المغربية بنيويورك من أجل أن تدعم بلادنا قرارا هاما للجمعية العامة للأمم المتحدة يعزز عمل المؤسسات الوطنية، وصدر القرار في دجنبر 2021؛

مواصلة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الإشادة بدور اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بجهتي العيون-الساقية الحمراء والداخلة-وادي الذهب، في آخر قرار له صادر بتاريخ 29 أكتوبر 2021؛

تقديم المجلس عدة مداخلات سواء باسمه أو باسم الشبكات الدولية أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وتخص مواضيع المقاولة وحقوق الإنسان والتجمعات السلمية والتربية على حقوق الإنسان...

إلخ.

أكادير: اللجنة الجهوية بجهة سوس-ماسة تنظم الدورة الأولى للأيام الجامعية لحقوق الإنسان

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة سوس-ماسة، بشراكة مع كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بأيت ملول- جامعة ابن زهر أكادير، الأيام الجامعية لحقوق الإنسان، من 07 إلى 09 مارس 2022، بالقطب الجامعي بأيت ملول.

وتهدف هذه الأيام الجامعية، التي ستخصص في دورتها الأولى لموضوع «العنف ضد النساء» وتأتي في إطار تفعيل البرنامج السنوي للجنة، إلى نشر وترسيخ ثقافة وقيم حقوق الإنسان في الوسط الجامعي، تشجيع خلق بنيات البحث العلمي في مجال حقوق الإنسان والتشجيع على خلق أندية طلابية في مجال حقوق الإنسان، إلخ.

سيتميز اليوم الأول من هذه الدورة الأولى للأيام الجامعية بإلقاء محاضرة افتتاحية من طرف السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الإثنين 07 مارس 2022 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا، فضلا عن توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وكلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بجهة سوس-ماسة.

ويشمل برنامج الأيام الجامعية تنظيم ست ورشات لفائدة الطلبة والطالبات تهم مواضيع ترتبط بحقوق المرأة وخاصة سبل محاربة العنف ضد النساء وفق مقاربة حقوقية وتهم: تاريخ الحركة النسائية، مقاربة النوع الاجتماعي، العنف القائم على النوع، الضغوطات النفسية لدى النساء المعنفات، الحق في الصحة الإنجابية وصورة المرأة في الإعلام.

كما سيشمل برنامج الأيام الجامعية تنظيم معرض لمنشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان والكشف عن جدارية تؤرخ لانطلاق هذه الأيام. وستختتم الدورة الأولى للأيام الجامعية بالإعلان عن خلق نادي للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان داخل كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بأيت ملول بالإضافة إلى عرض مسرحية من تشخيص طلبة الكلية.

الرباط-سلا-القنيطرة: لقاء حول موضوع «الحق في الماء والتطهير الصحي: رؤية الفاعلين»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة لقاء حول موضوع «الحق في الماء والتطهير الصحي: رؤية الفاعلين»، يوم الخميس 3 مارس 2022 بمقر وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء بالرباط.

ويهدف هذا اللقاء، الذي ستترأسه السيدة حورية التازي صادق، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا- القنيطرة، إلى تقديم تصور مختلف الفاعلين حول موضوع الحق في الماء وصياغة فهم مشترك له. كما سيشكل فرصة للنقاش وتبادل الآراء بين مختلف الفاعلين في مجالي حقوق الإنسان والتنمية من أجل المساهمة في صياغة أرضية موحدة حول هذا الحق على مستوى الجهة.

سيشارك في هذا اللقاء ممثلو الجمعيات الحقوقية والفاعلون في مجال التنمية المستدامة وممثلو المؤسسة القضائية ومنظمات دولية ومنظمات غير الحكومية وفاعلون محليون وأكاديميون... بهدف إثراء النقاش وصياغة تقرير يلخص كل الجوانب المتعلقة بالحق في الماء واستخلاص التوصيات التي ستساهم في بلورة «نداء فعلية الحق في الماء والتطهير السائل من منظور التنمية المستدامة».

وسيركز النقاش على مجموعة من المحاور تهم أساسا: «الحق في الماء، من الطلب إلى التفعيل»؛ «الماء، عنصر أساسي»، «الحق في الماء: أي نموذج علمي»؛ «الحق في الماء: من الوفرة إلى الندرة».

تجدر الإشارة إلى أن المغرب كرس الحق في الماء من خلال الفصل 31 من الدستور الذي ينص على أنه: «تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة من الحق في (...) الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛ التنمية المستدامة».

توقيع مذكرة تفاهم في مجال حقوق الإنسان بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بدولة ليبيا

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب والمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بدولة ليبيا، مذكرة تفاهم تروم تعزيز التعاون بين الطرفين في مجال حقوق الإنسان، يومه الجمعة 25 فبراير 2022 بمقر المجلس.

وتهدف هذه المذكرة التي وقعتها السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد عمر حمد عطية الله الحجازي، رئيس والمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بدولة ليبيا، إلى إرساء وتطوير العمل المشترك والتعاون والتشاور بين الطرفين بما يعزز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في البلدين.

كما تروم هذه المذكرة، التي تم توقيعها تزامنا مع انعقاد الدورة السابعة للجمعية العمومية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تبادل الخبرات والعمل في المجالات ذات الاهتمام المشترك، فضلا عن تحديد وتنفيذ أنشطة مشتركة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة.

وفي كلمتها خلال حفل التوقيع، أكدت السيدة بوعياش أن «المجلس يتوخى من خلال هذه الشراكة، اقتسام تجربتنا ذات الصلة بالانتقال الديمقراطي وتدبيرنا لتاريخ حقوق الإنسان، لأن مؤسستكم يمكنها أن تلعب دورا محوريا في وضع مرتكزات دولة المؤسسات بليبيا...».

ومن جانبه أكد السيد عمر حمد عطية الله الحجازي أن «تجربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعتبر تجربة فريدة سارت بخطى ثابتة لتعزيز مسار حقوق الإنسان على المستوى الوطني وهو ما بوأها مكانة خاصة على المستوى الدولي وجعل منها مرجعا بالنسبة للعديد من المؤسسات الوطنية».

تم توقيع هذه الشراكة في إطار زيارة عمل يقوم بها الوفد الليبي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار تبادل الخبرات. وفي هذا الإطار، تم بشكل مشترك، وضع برنامج جمع بين الإطار المؤسساتي في المغرب ودور المجلس في مجال الحماية، ولا سيما ما يخص القيام بزيارات ميدانية لمراكز الحرمان من الحرية، ومعالجة الشكايات، وإعداد التقارير، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى قضايا ترتبط بتصنيف واعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، وأيضا التعرف على التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، إلخ.

جدير بالتذكير أن المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان هو مجلس وطني يتمتع بالاستقلالية في ممارسة مهامه وأنشطته واختصاصاته على النحو المنصوص عليه في قانون رقم 5 لسنة 2011، ويهدف إلى تعزيز حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها ورصد انتهاكاتها وتشجيع ودعم هيئات المجتمع المدني المهتمة بحمايتها بدولة ليبيا.

برنامج خميس الحماية: ندوة عن بعد حول موضوع «ضحايا الاتجار بالبشر... حدود التكفل»

يتابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان نقاشه حول موضوع الاتجار بالبشر حيث سينظم، في إطار برنامجه الشهري خميس الحماية، ندوة عن بعد حول موضوع: «ضحايا الاتجار بالبشر... حدود التكفل»، وذلك يوم الخميس 24 فبراير 2022 ابتداء من الساعة السابعة مساء (19.00) على صفحة المجلس على الفيسبوك.

وتهدف هذه الندوة إلى المساهمة في تعميم المعرفة حول القانون رقم 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، الذي جعل من الاتجار بالبشر جريمة قائمة بذاتها منفصلة عن الجرائم الأخرى مع ما يوفره من ضمانات للضحايا ومن تشديد للعقوبة للجناة. كما يأتي هذا اللقاء مواكبة لصدور أول تقرير وطني سنوي للجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه، الذي تم تقديمه يوم الثلاثاء 15 فبراير 2022 بالرباط.

وفي هذا اللقاء، سيعمل المشاركون على القيام بقراءة في القانون رقم 27.14، مع تقديم تجربة جمعية مغرب التضامن الطبي الاجتماعي بوجدة في مجال المساهمة في التكفل بضحايا الاتجار بالبشر واستعراض النماذج الرائدة على المستوى الدولي في مجال التكفل بضحايا الاتجار بالبشر.

تجدر الإشارة إلى أنه على غرار بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية باليرمو، فإن القانون رقم 27.14 قد نص في مادته الرابعة على تدابير حمائية هامة، تتجلى في توفير الحماية اللازمة لفائدة الضحايا في حدود الوسائل المتاحة؛ الرعاية الصحية؛ الدعم النفسي والاجتماعي؛ تقديم المساعدة القانونية اللازمة لهم، إلخ.

توسيع إطار ملاحظة المحاكمات

يرحب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بقرار المحكمة وبالتفاعل الايجابي للنيابة العامة ودفاع المتهم ودفاع المطالبة بالحق المدني مع طلب المجلس من أجل السماح لفريق الملاحظة التابع له بالحضور للجلسة المغلقة في الملف الجنائي الاستئنافي للسيد عمر الراضي المتعلق بالعنف الجنسي والمنعقدة بتاريخ 18 فبراير 2022.

وكانت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات، قد قدمت طلبا، بإسم رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره مؤسسة دستورية تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، بتاريخ 14 فبراير 2022، لملاحظة مجريات الجلسة السرية ذات الصلة.

وبناء على عدم اعتراض أي طرف من أطراف الدعوى على الطلب، قررت المحكمة بعد المداولة الاستجابة لطلب المجلس وهو ما مكنه من الاضطلاع بمهمة ملاحظة مجريات الجلسة في كل أطوارها. ويثمن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قرار المحكمة وأطراف القضية والذي سيمكن من توسيع مجال عملية ملاحظة المحاكمات بكل انواعها استنادا على هذا القرار.

الحرص على عدم الإفلات من العقاب، سواء بالنسبة للمتحرش أو بالنسبة للمتستر عنه

تبعا لبلاغ المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، الصادر بعد زوال يوم الثلاثاء 8 فبراير 2022، بشأن الإحالة على رئاسة النيابة العامة لملف تحرش جنسي بناء على شكايات أربع موظفات تعود وقائعها ابتداء من سنة 2014، بحث فيها إداريا سنة 2020. ويتعلق الأمر بمسؤول سابق بالمندوبية التحق بإدارة المجلس، كإطار بأمانته العامة، منذ يوليوز 2021،

فإن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، بناء على الصلاحيات المخولة له بمقتضى القانون رقم 15-76 والنظام الداخلي الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6856:

- يوضح أن الموظف الموماً إليه التحق بإدارة المؤسسة عبر مسطرة مضبوطة للحركية الإدارية وفق النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة (الظهير الشريف رقم 1.58.008 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، والمرسوم رقم 2.13.422 بتحديد كيفيات تطبيق الفصل 46 المكرر مرتين من الظهير الشريف 1.58.008)، وأن إدارته الأصلية قامت بتيسير الانتقال بشكل سلس ولم يثر مسؤولو المندوبية الوزارية في حينه الأفعال المنسوبة للموظف ولا كونه كان أو قيد مسطرة بحث إداري لا أثناء جريان مسطرة الإلحاق ولا بعد استئنافه للعمل، إلى غاية صدور بلاغ يوم 8 فبراير2022، بل إن ملفه الإداري تضمن تقييما «ممتازا» من طرف رؤسائه المباشرين بالمندوبية، سواء من ناحية المردودية أو السلوك المهني، وقد سبق وحصل على تفويض بالإمضاء إلى حدود مغادرته المندوبية؛

- يشدد في نفس الآن على موقف المجلس بأهمية دعم التبليغ في حالات التحرش الجنسي وضرورة التعامل مع الشكايات بجدية وتيسير ولوج الضحايا لآليات الانتصاف مع الحرص على عدم الإفلات من العقاب سواء بالنسبة للمتحرش أو بالنسبة للمتستر؛ كما يؤكد على أهمية إعمال تدابير حماية الضحايا؛

- يطلع الرأي العام أن إدارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم تتوصل لحد الآن بنسخة من نتائج البحث الإداري حول الموضوع المشار إليه في البلاغ حتى يمكن ضمه إلى ملفه المهني وينتج اثاره الإدارية الملائمة، وأن الموظف المذكور أكد بأنه يبقى رهن إشارة أي تحقيق إداري أو قضائي؛

كما يعلن أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن إدارة المجلس ستتخذ الإجراءات المترتبة وفقا للضوابط القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

محاكمة الأساتذة المتهمين في قضية تحرش بسطات: أحد أطراف الدفاع يرفض حضور المجلس للجلسة السرية

قدمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات، باسم رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره مؤسسة دستورية تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، بتاريخ 7 فبراير 2022، بطلب من أجل السماح لفريق الملاحظة التابع للمجلس بحضور الجلسة السرية المنعقدة في إطار هذا الملف، الذي بات يعرف إعلاميا بملف «الجنس مقابل النقط»، وذلك بعد أن التمس دفاع الطرف المدني في جلسة 31 يناير 2022 بجعل جلسة المحاكمة سرية.

وقد عرض رئيس الجلسة بمحكمة سطات الطلب على دفاع أطراف الخصومة يوم 7 فبراير 2022 قبل الشروع في مناقشة تطبيق المادة 302 من قانون المسطرة الجنائية وجعل مناقشة القضية سرية. وفي الوقت الذي رحب دفاع الطرف المدني بالطلب، عارضه بعض أعضاء دفاع المتهمين، استنادا إلى القانون الذي لا يسمح بحضور الملاحظين للجلسات السرية.

وإذ يرحب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتجاوب رئيس المحكمة والنيابة العامة ودفاع الطرف المدني مع طلبه، يعتبر أن أحد أطراف دفاع المتهم فوت فرصة إعمال اجتهاد المحكمة في حالات مماثلة، وهو ما اضطرت معه محكمة سطات إلى رفض طلب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات لحضور هذه الجلسة السرية وملاحظتها.

اجتماع بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والنقابة الوطنية للتعليم العالي بشأن قضية العنف القائم على النوع بالجامعات

عقدت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اجتماعا مع كاتب عام النقابة الوطنية للتعليم العالي السيد جمال الصباني وأعضاء من المكتب التنفيذي للنقابة، يوم الجمعة 4 فبراير 2022 بمقر المجلس بالرباط، في إطار متابعة المؤسسة لقضايا الابتزاز الجنسي والتحرش داخل بعض الكليات والمعاهد العليا بالمغرب، فيما أصبح يعرف بملف «الجنس مقابل النقط».

وأكدت رئيسة المجلس خلال هذا الاجتماع على أهمية التشجيع على التبليغ والشكاية باعتباره فعلا مواطنا ودعم حصانة الجامعات بالانكباب على الحالات بكل شفافية. كما دعت السيدة بوعياش جسم أساتذة الجامعة إلى التفكير في سبل التدبير الذاتي (Autorégulation) لهذه الظاهرة من أجل تحصين الجامعة، التي تعتبر حليفا استراتيجيا للمجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

ومن جانبه، سلط كاتب عام النقابة الوطنية للتعليم العالي، السيد جمال الصباني، الضوء على صعوبة مقاربة الظاهرة، حيث استحضر بعض الممارسات الفضلى الدولية في هذا المجال، مشددا على أهمية التفكير في الوسائل الكفيلة بحماية الطلبة والأساتذة صونا لمكانة الجامعة.

خلص هذا اللقاء الأولي إلى ضرورة مواصلة النقاش حول السبل الناجعة لمناهضة العنف القائم على النوع داخل فضاء الجامعات.

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان تراسل السلطات الفرنسية المختصة من أجل استرجاع أرشيف المرحوم عبد الكريم الخطابي

وجهت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نهاية الأسبوع المنصرم، عن طريق السلك الديبلوماسي، مذكرة كتابية للأرشيف الديبلوماسي الفرنسي التابع لوزارة أوروبا والشؤون الخارجية تحث من خلالها على أهمية استرجاع المغرب لأرشيف المرحوم عبد الكريم الخطابي، في إطار جهود الحفاظ على الأرشيف الوطني والذاكرة المغربية الجماعية.

وجاءت مراسلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعما لطلب في الموضوع سبق أن وجهته مؤسسة أرشيف المغرب للأرشيف الديبلوماسي من أجل استرجاع الوثائق الأصلية للمرحوم عبد الكريم الخطابي التي توجد بحوزتها، بعد أن استحوذت الجيوش الفرنسية عليها سنة 1926. كما تأتي هذه المراسلة أيضا في سياق المبادرات المشتركة للمؤسستين الرامية للنهوض بالأرشيف المغربي، خاصة في إطار وحدة حفظ الذاكرة والنهوض بالتاريخ المغربي بكل روافده، المحدثة لدى المجلس.

«حفظ الذاكرة الجماعية محور مهيكل في عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، تقول السيدة بوعياش في خطابها المطالب باسترجاع أرشيف المرحوم عبد الكريم الخطابي، «لأن للأرشيف الوطني، علاوة على قيمته الرمزية، أهمية بالغة في توطيد دولة الحق والقانون وفي قراءة الأحداث التاريخية، خاصة ما يتعلق منها بتاريخنا الراهن».

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أطلق في ماي 2021 وحدة، محدثة لدى الرئاسة، تعنى بالأساس بقضايا حفظ الذاكرة الوطنية والنهوض بالتاريخ المغربي بكل روافده. ويولي المجلس ومؤسسة أرشيف المغرب وهذه الوحدة أهمية بالغة لمسألة استرجاع الأرشيف المغربي من أجل استكمال ورش صيانة الذاكرة الجماعية والأرشيف الوطني وحفظهما.

برنامج خميس الحماية: ندوة عن بعد حول «الاتجار بالبشر: أي حصيلة لإعمال القانون»

سينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار برنامجه الشهري «خميس الحماية»، ندوة عن بعد حول «الاتجار بالبشر: أي حصيلة لإعمال القانون»، وذلك يوم الخميس 27 يناير 2022 ابتداء من الساعة السادسة والنصف مساء (18.30).

ويهدف هذا اللقاء، الذي ستفتتح أشغاله السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى التعريف بالإطار القانوني الوطني المتعلق بجريمة الاتجار بالبشر من خلال القانون رقم 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر والوقوف عند حصيلة تفعيله منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2016، إلخ.

ويتضمن برنامج الندوة مجموعة من المحاور تهم أساسا «الإطار القانوني الوطني المتعلق بجريمة الاتجار بالبشر» و«الإطار المعياري الدولي لجريمة الاتجار بالبشر» و«الإطار المؤسساتي الوطني»، وسيختتم أشغال الندوة السيد علي كريمي، رئيس اللجنة الدائمة المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان بالمجلس.

ويمكن تتبع أشغال هذه الندوة، التي ستسير أشغالها السيدة السعدية وضاح، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات، مباشرة عبر صفحة المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الفيسبوك.

جدير بالذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعتبر عضوا باللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه التي تم تنصيبها سنة 2019 بعد صدور المرسوم المحدث لها سنة 2018.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون-الساقية الحمراء تعقد اجتماعها العادي الرابع

ستعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون-الساقية الحمراء اجتماعها العادي الرابع يوم الجمعة 21 يناير 2022 بمركز الامتحانات بالعيون ابتداء من الساعة الرابعة (16.00).

ويتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع عرضا للتقرير السنوي لعمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون- الساقية الحمراء خلال سنة 2021، الذي يشمل حصيلة مختلف أنشطة اللجنة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية، خاصة معالجة الشكايات، والأوضاع داخل السجون بالجهة، وحقوق النساء والفتيات والأشخاص في وضعية إعاقة، بالإضافة إلى الحقوق البيئية والثقافية، والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

كما ستعرف أشغال هذا الاجتماع تقديم تقارير عمل اللجان الدائمة خلال سنة 2021، والتي همت قضايا حقوق الإنسان على مستوى الجهة، وخاصة المتعلقة بالرصد وتتبع وضعية حقوق الإنسان بالجهة وكذا إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في مختلف المجالات.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون الساقية الحمراء، التي تم تنصيبها بتاريخ 8 شتنبر2020 بمقتضى القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تتألف من لجنة دائمة لحماية حقوق الإنسان، لجنة دائمة للنهوض بحقوق الإنسان، ولجنة تتبع وتقييم فعلية حقوق الإنسان بالسياسات والبرامج الجهوية.

الابتزاز الجنسي ضد الطالبات: دعم التبليغ كفعل مواطن ضد المساومة القائمة على الشطط في استعمال السلطة

عقدت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان اجتماعا، يوم الثلاثاء 04 يناير 2022، حضره عدد من رئيسات ورؤساء اللجان الجهوية ورئيسة اللجنة الدائمة المكلفة بالمناصفة وعدم التمييز، بخصوص تنسيق متابعة عمله بشأن قضايا الابتزاز الجنسي والتحرش ببعض الكليات والمدارس والمعاهد العليا، فيما أصبح يعرف إعلاميا بملف «الجنس مقابل النقط»، بعدما كانت فرق من اللجن الجهوية لحقوق الانسان قد استمعت لعدد من الطالبات الضحايا بكل من سطات ووجدة، كما عقدوا لقاءات مع جمعيات الطلبة ومع عدد من الأساتذة، بالإضافة إلى متابعة حالات مماثلة في مدن أخرى.

وإذ يعتبر المجلس الوطني لحقوق الانسان أن الحق في المساواة وعدم التمييز ضد المرأة والفتاة يشكل موضوعا مهيكلا في استراتيجية عمله، فإنه يسجل بارتياح الانخراط في الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات للتشجيع على التبليغ لمناهضة الإفلات من العقاب والتي كان قد أطلقها بتاريخ نونبر 2021.

واستمرارا لتفاعله الحقوقي مع المعطيات المتواترة ذات الصلة بالابتزاز الجنسي، لا سيما حقوق المرأة وكرامتها، فإن المجلس الوطني لحقوق الانسان يسجل إيجابا:

1. أهمية فتح التحقيقات من طرف النيابات العامة المختصة حتى لا تبقى الأفعال المجرمة بدون عقاب؛
2. الإجراءات الفورية التي اتخذتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالقيام بالتحريات الإدارية الضرورية مع ما ترتب عن ذلك من إجراءات تأديبية.

وبناء على ما تم التداول بشأنه في مختلف لقاءاته وعلى ما تمخض اجتماع رئيسة المجلس يومه، فإن المجلس:

- يجدد توصيته التي كان قد أكد عليها في حالات التبليغ من طرف ضحايا الاعتداءات الجنسية سابقا بالتكفل القضائي بضحايا الجرائم والجنح الجنسية بما فيها الرعاية الطبية والنفسية للضحايا، إعمالا للفصل 117 من الدستور؛
- يستغرب تجاهل شكايات الطالبات من طرف عدد من إدارات المؤسسات الجامعية وعدم أخذها بالجدية الضرورية؛
- يسجل تعدد واختلاف المساطر المعلن عنها بالمؤسسات الجامعية، بعد تبليغ الضحايا بما تعرضن له من ابتزاز جنسي من طرف أساتذة؛
- يتسائل عن غياب وحدات إدارية وتربوية ملائمة للتعامل مع الحالات المندرجة ضمن العنف ضد النساء والابتزاز الجنسي؛

- يشدد على أهمية الوقوف عند اجتهادات وممارسات فضلى هادفة إلى حماية الضحايا قبل شيوع أخبار المساومات.

وإذ يذكر بحملته «منسكتوش على العنف ضد النساء والفتيات» لتشجيع التبليغ ومناهضة الإفلات من العقاب والتي ستدوم سنة كاملة، ولأنه من حق الطالبات والطلبة في تعليم بفضاء جامعي يحمي كرامتهم وسلامتهم الجسمانية والجسدية والنفسية، وباعتبار أن دور الأستاذ هو القيام بالتدريس وفق قواعد مهنية متعارف عليها رسختها التقاليد والأعراف الجامعية المغربية، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

- يثمن كسر صمت الضحايا والتبليغ عن الاعتداءات التي مست بكرامتهن وحياتهن رغم ما يمكن أن يترتب عن ذلك من تجريمهن والتشهير بهن والتحريض ضدهن؛
- يعبر عن انشغاله العميق بتواتر حالات الابتزاز والعنف الجنسي والعنف بمجتمعنا؛
- يعلن عن استمرار متابعته لقضايا الابتزاز الجنسي ضد الطالبات، سواء خلال المحاكمات أو غيرها؛
- يؤكد أن تواتر حالات كسر الصمت من طرف الطالبات في حاجة إلى تدابيرمتعددة لتجاوزانعكاساته السلبية على الجامعة والأساتذة والطلبة بما يعزز الثقة في الولوج إلى المؤسسات من أجل الانتصاف؛
- يدعو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تعميم بروتوكول إعلان مراكش لحماية الطالبات من العنف والتحرش وإحداث آليات خاصة بالتبليغ عن الابتزاز كيفما كان نوعه والتكفل بالضحايا؛
- يعتبر أن حملات التشهير والتحرش والتحقير ضد الطالبات اللواتي قمن بالتبليغ، كما تم تسجيله في حالات عنف جنسي سابقة، والتي يعاقب عليها القانون، خرقا سافرا لحقوق الانسان؛
- يشدد على ضرورة دعم التبليغ كفعل مواطن نظرا للعواقب والآثار المترتبة عن المساومة القائمة على الشطط في استعمال السلطة؛
- يدعو لإعمال تدابير حماية الضحايا طبقا لقانون مناهضة العنف ضد النساء واتخاذ تدابير حماية المبلغات والشهود؛
- يدعو وسائل الإعلام للنهوض بدورها الإخباري والتثقيفي دون المس بكرامة الضحايا وتعريضهن لأي تأويلات اجتماعية، أو ثقافية أو تشهير أو إيلام.

سيعقد المجلس الوطني لحقوق الانسان، في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الجامعات ولجنه الجهوية، موائد مستديرة بخصوص قضايا العنف والتحرش والابتزاز الجنسي وكيفية حماية الضحايا والمبلغين وحماية فضاء الجامعة من المساس به كفضاء للمعرفة.

2021

المجلس يواصل الاستثمار في موارده البشرية وتحفيزها على العطاء والمثابرة من أجل تملك مشترك لجهود حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

يواصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الاستراتيجية الجديدة التي وضعها منذ سنة 2019، إعمال خطة تطوير موارده البشرية، من خلال الاستثمار في المسارات المهنية وتكوينها المستمر، من جهة، ومن خلال وضع نظام تحفيزي من أجل التملك المشترك لتعزيز جهود حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ضمن الولاية الشاملة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

في هذا الإطار، بادرت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش، بصرف منح استثنائية خاصة بالمردودية على أساس الاستحقاق نهاية السنة، وذلك منذ 2019، بالنسبة للأطر والعاملين بالمجلس، باستثناء رئيسة المجلس وأمينه العام. كما سيتم اعتماد نظام خاص سنة 2022 بتقييم الأداء والتطور الوظيفي والرفع من المردودية والارتقاء بالموارد البشرية، بعد استشارة ممثلي العاملين بالمجلس.

«الاستثمار في مواردنا البشرية وتحفيز تطوير مردوديتها، استثمار في أدائنا المؤسساتي الجماعي وفي تعزيز الكفاءة والمهارات»، تقول السيدة آمنة بوعياش، «إنه استثمار في المستقبل. لا يمكن إغفال هذا المعطى أو التغاضي عنه، بالنسبة لمؤسسة مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالنظر لأدوارنا والمهام المنوطة بنا».

تجدر الإشارة إلى أن رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أعلنت في اجتماع داخلي نهاية الأسبوع الماضي (الجمعة 24 دجنبر الجاري) عن اعتماد المجلس لنظام خاص بإرساء التقاعد التكميلي لفائدة موارده البشرية، تقدر تكلفته السنوية ب 2 مليون درهم، بشكل تتحمل معه إدارة المجلس ثلثي المساهمات، بينما يساهم العاملون بالمؤسسة بالثلث المتبقي، مع سن الأفضلية والأولوية لفائدة من اقتربوا من تاريخ إحالتهم على التقاعد.

واستفاد منذ 2019 إلى نهاية 2021 أزيد من 70% من الموارد البشرية المجلس من فرص إعادة تأهيل المسار المهني و68% من فرص التكوين وتعزيز القدرات في مجالات اشتغالهم. كما ارتفع عدد العاملين بالمجلس بنسبة 30%. هذا وقد استفاد من الترقية، في إطار إعمال منظومة تثمين الموارد البشرية والارتقاء بها، 52% بين سنتي 2019 و2020، بالإضافة إلى 32 موظف(ة) سيستفيدون من الترقية نهاية 2021.

اعتماد نظام تقاعد تكميلي لفائدة الموارد البشرية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان

أعلنت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الجمعة 24 دجنبر 2021، في اجتماع داخلي مع كل أطر وأعوان المؤسسة، وبحضور الكاتب العام للنقابة الوطنية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيسة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المجلس وممثلي اللجان المتساوية الأعضاء، عن اعتماد المجلس نظاما لإرساء تقاعد تكميلي لفائدة الموارد البشرية العاملة بإدارته، بعد أن عاين حالات تمت إحالتها على التقاعد بمعاشات منخفضة لضعف مجموع مساهماتها في النظام الأساسي للتقاعد الجاري به العمل.

وتقدر التكلفة السنوية لهذا النظام ب2 مليون درهم، تتحمل الإدارة ثلثي المساهمات بينما يساهم العاملون بالمجلس بالثلث، مع سن الأفضلية والأولوية لفائدة الأطر والأعوان الذين اقتربوا من تاريخ إحالتهم على التقاعد.

إن المجلس، وهو ينخرط في المجهود الوطني لتعزيز الحماية الاجتماعية، وبتشاور مع الفرقاء الاجتماعيين للمجلس (النقابة وجمعية الأعمال الاجتماعية)، وبإطلاقه لنظام التقاعد التكميلي، يكون قد عزز ورش تأهيل وتثمين موارده البشرية منذ 2019، حيث ارتفع عدد العاملين بالمجلس ب30% واستفاد أزيد من 72% من إعادة تأهيل المسار المهني واستفاد 68% من تكوينات وتعزيز القدرات في مجالات مهامه.

كما تم الاتفاق مع الفرقاء الاجتماعيين بالمجلس على تجويد الخدمات الاجتماعية المقدمة لأطره وأعوانه وتحويل عدد من الخدمات الاستهلاكية تدريجيا من دعم مباشر إلى استثمار في مستقبل الموارد البشرية وعائلاتهم. وكان المجلس قد قام منذ نهاية 2019 بالاستشارات مع المؤسسات المعنية بالتقاعد وعقد جلسات تشاور لأكثر من سنة مع نقابة المجلس وجمعية الأعمال الاجتماعية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد لقاءات عمل مع جمعيات عاملة في مجال حقوق الإنسان

استجابة للطلبات التي توصل بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من مجموعة من جمعيات المجتمع المدني، عقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي الأربعاء 22 والخميس 23 دجنبر 2021، لقاءات عمل مع كل من مركز حقوق الإنسان للذاكرة والأرشيف وجمعية ضحايا الصخيرات والجمعية الطبية لإعادة تأهيل ضحايا العنف وسوء المعاملة ومنتدى الحقيقة والإنصاف وجمعية الطب الشرعي.

تم التداول خلال هذه اللقاءات حول القضايا مجال اشتغال واهتمام الجمعيات التي تتقاطع مع اختصاصات المجلس. حيث أطلع هذا الأخير، الجمعيات الحاضرة بمستجدات أنشطته، خاصة منها ما يهم برامج حفظ الذاكرة والدينامية الجديدة التي أطلقها المجلس لتسريع وتيرة تفعيل التوصيات المرتبطة بها والحملة السنوية التي أطلقتها المؤسسة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

خلال هذه اللقاءات، جدد المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعمه واستعداده لمواكبة البرامج السنوية لهذه الجمعيات والرفع من قدراتها الفنية.

مائدة مستديرة حول «فعلية حق الأشخاص في وضعية إعاقة في التربية الدامجة: التقدم المحرز والتحديات»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، مائدة مستديرة حول موضوع: «فعلية حق الأشخاص في وضعية إعاقة في التربية الدامجة: التقدم المحرز والتحديات»، وذلك يوم الثلاثاء 14 دجنبر 2021 بمقر المجلس بالرباط.

ويندرج هذا اللقاء في إطار مساهمة المجلس في تنظيم وتأطير النقاش العمومي حول فعلية حق الأشخاص في وضعية إعاقة في التربية والتكوين وطرح الإشكالات التي تحول دون فعلية هذا الحق، الذي يعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان تم التنصيص عليه في المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويهدف اللقاء إلى تثمين المكتسبات التي تم تسجيلها في هذا المجال والوقوف عند المعيقات التي تحول دون الوصول إلى هذا الحق، بالإضافة إلى تعميق النقاش حول سيرورة فعلية حق الأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب، والمسارات الكفيلة بالنهوض بحق هذه الفئة في الولوج إلى مدرسة منصفة وعادلة وذات جودة.

وسيتميز هذا اللقاء، الذي سينطلق في الساعة العاشرة صباحا، بالكلمة الافتتاحية لرئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش، وكلمة السيد عبد المجيد مكني، عن التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، بالإضافة إلى مشاركة ممثلي القطاعات الوزارية المعنية، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي واتحادات جمعوية مختصة في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار رصده لفعلية الحق في التربية الدامجة في المغرب ومساهمة منه في إثراء النقاش العمومي، أن أبدى رأيا سنة 2016 بخصوص «إعمال الحق في التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة»، كما ضمن تقريريه السنويين لسنتي 2019 و2020 مجموعة من التوصيات ذات الصلة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحيل نتائج تحرياته بشأن تعرض أطفال لاعتداءات جنسية بمركز اجتماعي على رئاسة النيابة العامة ويوصي بفتح تحقيق لترتيب الآثار القانونية

رصد المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والإلكترونية تصريحات لبعض القاصرين أو الراشدين كانوا أو مازالوا نزلاء «المركز الاجتماعي الصداقة بطنجة»، يدعون فيها تعرضهم للاعتداء الجنسي والعنف وسوء المعاملة من طرف بعض المشرفين على المركز من بينهم اثنين من جنسية اسبانية.

وقام فريق من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة بالتحريات الأولية بما فيها الاستماع إلى الأطفال الضحايا المحتملين.

وإذ يؤكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن ما وقع بهذه المؤسسة الاجتماعية، ومن طرف المسؤولين عنها من شأنه أن يشكل انتهاكًا خطيرًا لحقوق الأطفال، وأفعال يعاقب عليها القانون فإنه قرر إحالة النتائج المتوصل إليها على رئاسة النيابة العامة مع توصية بفتح تحقيق في الموضوع، وترتيب الآثار القانونية على ذلك.

كما قام المجلس بتوجيه مراسلة بهذا الشأن إلى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة من أجل تعميق البحث إداريًا وتحديد المسؤوليات عما وقع واتخاذ كافة الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية نزلاء المراكز الاجتماعية.

وستتابع الآلية الوطنية لتظلم الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل لدى المجلس القرارات التي سترتب عن الإجراءات المتخذة.

اليوم العالمي لحقوق الإنسان: معرض فني حول إلغاء عقوبة الإعدام من إبداع أطفال وشباب مؤسسات تعليمية

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان معرضا فنيا حول إلغاء عقوبة إلغاء، يمتد من 10 إلى 17 دجنبر 2021 بالرواق الفني نويكَة.

تم إنجاز هذه الأعمال الفنية في إطار ورشات فنية بشراكة مع فاعلين يدافعون عن إلغاء عقوبة الإعدام من المجتمع المدني والأكاديميتين الجهويتين للتربية والتكوين بكل من الدار البيضاء (سيدي البرنوصي) والرباط، وكذا المدرسة العليا للفنون الجميلة بالدار البيضاء، تحت إشراف الفنانين يوسف سعدون ونرجس الجوباري.

كما تم توثيق الأعمال المعروضة ضمن كتيب (Catalogue) يعكس تجربة غنية ومليئة بالأمل تتمحور حول ورشات للتعبير الفني من إبداع الأطفال والشباب حول قضية الحق في الحياة.

لقد كانت فكرة هذا المعرض بسيطة وطموحة في نفس الوقت، تقوم على إشراك الأطفال والشباب والفرق البيداغوجية والفنانين في مشروع يحمل حسا مواطنا، يسائل مخيالهم ويستحضر روحهم النقدية، بعد تزويدهم بالمعلومات والمعارف وسبل التفكير لتوسيع أفق فهم قضية مجتمعية من قبيل قضية عقوبة الإعدام.

هكذا إذن تم توظيف الرسم كشكل من أشكال التعبير عن الحقوق، مثل المسرح والموسيقى. باعتبار أن هذه الأشكال الفنية تشكل وسيلة فعالة للتربية على حقوق الإنسان ودعامة قوية للتماسك الاجتماعي وتعزيز دولة الحق والقانون.

وفي إطار هذا المعرض سيتم تنظيم برنامج تنشيطي وزيارات لمجموعات المدارس، بشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين المعنية خلال فترة تنظيم المعرض.

وسيتم افتتاح هذا المعرض يوم الجمعة 10 دجنبر على الساعة الخامسة (17.00) بحضور رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش، بالرواق الفني نويكة، الكائن ب2 زنقة الجامع، قصبة الأوداية، الرباط.

تخليدا للذكرى 73 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم حفلا حقوقيا عن بعد تحت شعار»تعابير الحق»

تخليدا للذكرى 73 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان حفلاحقوقيا عن بعد، تحت شعار «تعابير الحق»، وذلك يوم الأربعاء 8 دجنبر 2021 ابتداء من الساعة السابعة مساء على صفحة المجلس على الفيسبوك.

ويتوخى المجلس من إشراك أشكال مختلفة من تعابير الحق في هذا الحفل التأكيد على الإمكانات الواعدة والمزدوجة التي تزخر بها كل التعابير الفنية والأدبية والفكرية من أجل حماية الحق بمختلف أشكاله والنهوض به.

«إن التعابير الفنية والأدبية هي وسيلة من الوسائل البليغة للدفاع عن حقوق الإنسان. فعندما تغرف التعابير من نفس الإتقان وخلق العوالم، تكون خير مدافع عن الحق في حمايته والنهوض به والوقاية من انتهاكه. لأن الدفاع عن حقوق الإنسان لم يكتف يوما بالاعتماد على كون الحق حقا حتى يسود، بل كان وما يزال، لا بد له من مجهود فكري وانخراط فعلي في منظومة قيم لا تميز بين الناس ... لأن الثابت في كنه الإنسان وجوهره هو الحياة والكرامة»، آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وسيتميز الحفل بالكلمة الافتتاحية للسيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتكريم الراحلة سمية العمراني، عضو سابق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وباللجنة الأممية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والراحل محمد الخاديري، عضو سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ورئيس سابق للتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

أما الشق الفني من البرنامج، فيتضمن فقرات غنائية من تراث منطقة الريف، وموسيقى الجاز الأمازيغية والموسيقى المغربية التراثية وموسيقى دول جنوب الصحراء، وقراءات شعرية من الشعر الحساني بما فيه التبراع، وعرضا للوحات فنية من إنجاز تلميذات وتلاميذ مدرسة عمومية حول موضوع حقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان من المقرر أن يتم تنظيم هذا الحفل حضوريا، إلا أنه احتراما للإجراءات الاحترازية التي أقرتها الحكومة للتصدي لتفشي (كوفيد-19)، فسيتم تنظيمه عن بعد من خلال البث المباشر.

طنجة-تطوان-الحسيمة: مائدة مستديرة حول «الأمن في الفضاء العام وإشكالية التبليغ والولوج الى انتصاف فعلي وفعال»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة-تطوان-الحسيمة، بمناسبة الحملة الأممية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي وانخراطا في الدينامية التي يطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهذه المناسبة، مائدة مستديرة حول «الأمن في الفضاء العام وإشكالية التبليغ والولوج إلى انتصاف فعلي وفعال»، يوم الجمعة 10 دجنبر2021 بطنجة.

ويهدف هذا اللقاء إلى إثراء النقاش حول فعلية الحق في الانتصاف للناجيات من العنف وتشجيعهن على كسر حاجز الصمت، ومناهضة إفلات المعتدين من العقاب كأولوية نظرا لاستمرار تمظهرات العنف ضد النساء والفتيات، مما يعرضهن لانتهاك حقوقهن والمس بكرامتهن خاصة الفئات في وضعية هشة.

كما تسعى هذه المائدة المستديرة إلى مناقشة سبل تحقيق فضاء عمومي آمن للنساء والفتيات من العنف، من خلال التطرق للإجراءات الأمنية المتخذة والحماية القانونية الكفيلة بحمايتهن، وللإشكالات المطروحة المتعلقة بإجراءات التبليغ، والمعيقات التي تواجه الحماية القضائية للنساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف في الفضاء العام، فضلا عن تسليط الضوء على دور المجتمع المدني والإعلام في التوعية والتبليغ عن القضايا ذات الصلة.

تجدر الإشارة أن اللجنة الجهوية، في إطار اختصاصاتها في مجال الرصد والحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، كانت قد أصدرت هذه السنة بلاغا بشأن الحدث المتعلق بإلصاق منشورات على جدران وأعمدة الكهرباء بإحدى الشوارع الرئيسية لمدينة طنجة، تحرض على التمييز واستباحة العنف ضد النساء والفتيات وعلى الحد من حريتهن بالفضاء العام.

للتذكير فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أطلق حملة وطنية تحت شعار "منسكتوش على العنف ضد النساء والفتيات ›› تمتد من 25 نونبر 2021 إلى 25 نونبر 2022، تروم تشجيع ضحايا العنف على التبليغ ومناهضة الإفلات من العقاب، من خلال جعل سبل الانتصاف متاحة وولوجة وفعالة، وإعمالا لمبدأ المساواة بين الجميع ومن أجل الحد من هذه الظاهرة.

تذكير

النشاط : مائدة مستديرة حول : «الأمن في الفضاء العام وإشكالية التبليغ والولوج الى انتصاف فعلي و فعال»

التاريخ والتوقيت : الجمعة 10 دجنبر2021 بطنجة على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال

المكان :فندق سولازور بطنجة

لقاء دراسي حول «العنف ضد النساء والفتيات: فعلية الحماية القضائية من الولوج إلى الانتصاف»

انخراطا في الحملة الأممية للحد من العنف ضد النساء والفتيات التي تنظم كل سنة في الفترة بين 25 نونبر و10 دجنبر، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون-الساقية الحمراء لقاء دراسيا حول «العنف ضد النساء والفتيات: فعلية الحماية القضائية من الولوج إلى الانتصاف»، وذلك يوم الأربعاء 8 دجنبر 2021 ابتداء من الساعة 9.30 صباحا بمقر المدرسة العليا للتكنولوجيا-الوحدة العيون.

ويهدف هذا اللقاء إلى إثارة النقاش حول فعلية سبل الانتصاف في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والحد من الإفلات من العقاب والتعبئة لكسر ثقافة الصمت وعدم التبليغ، عبر مساءلة النظم القانونية والمؤسساتية وكذا إذكاء الوعي بمدى انتشار الظاهرة بمعية الشركاء المحليين والجهويين.

ويتضمن برنامج هذا اللقاء، الذي سيعرف مشاركة الفرقاء المؤسساتيين والمدنيين، مداخلات حول» الحماية القضائية للمرأة في ظل قانون محاربة العنف ضد النساء» و»دور الأجهزة القضائية في التعامل مع حوادث العنف ضد النساء والفتيات» و»قراءة تحليلية في المقتضيات القانونية و»الإجراءات القضائية المتعلقة بمحاربة العنف ضد النساء والفتيات» فضلا عن «معيقات ولوج النساء المعنفات للعدالة بين القانون والواقع».

وسيتم التركيز خلال هذا اللقاء على جرد أهم التحديات والعوائق وكذا استخلاص آفاق العمل حول تعزيز الضمانات المتعلقة بالولوج إلى العدالة لضحايا العنف ضد النساء وعدم إفلات مرتكبي العنف من العقاب.

العيون-الساقية الحمراء: تنظيم قافلة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

تخليدا للذكرى 73 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون-الساقية الحمراء قافلة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بجهة العيون-الساقية الحمراء.

وتهدف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان من خلال تنظيمها لهذه القافلة بالوسط التعليمي إلى إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ومبادئها لدى الناشئة، وذلك إعمالا لاختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنه الجهوية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وإشاعة ثقافتها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة في مجالات التربية والتعليم والتكوين والإعلام والتوعية.

وستتخلل هذه القافلة أنشطة تربوية وثقافية وتعابير فنية (رسم تشكيلي، عروض مسرحية...) تترجم قيم ومبادئ حقوق الإنسان، من إبداع تلميذات وتلاميذ المؤسسات التعليمية بجهة العيون-الساقية الحمراء.

وسيتم تنظيم قافلة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وفق الجدول الزمني التالي:

- **بوجدور**: 7 دجنبر 2021 على الساعة العاشرة صباحا، بالثانوية الإعدادية القدس.
- **السمارة**: 9 دجنبر 2021 على الساعة العاشرة صباحا، بمدرسة ابن زهر الابتدائية.
- **أخفنير**: 13 دجنبر 2021 على الساعة العاشرة صباحا، بالثانوية التأهيلية صلاح الدين الأيوبي.
- **العيون**: 14 دجنبر 2021 على الساعة السادسة مساء، بمؤسسة التفتح للتربية والتكوين سيداتي السلامي.

طنجة-تطوان-الحسيمة: السيد منير بنصالح يلقي درسا افتتاحيا جامعيا حول «الرقمنة، الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان»

تفعيلا لاختصاصاتها في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وتفعيلا لاتفاقية الشراكة الموقعة مع جامعة عبد المالك السعدي، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طنجة-تطوان-الحسيمة درسا افتتاحيا جامعيا حول موضوع ‹‹ الرقمنة، الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان››، من تأطير السيد منير بنصالح، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك يوم الثلاثاء 07 دجنبر2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة.

ويأتي هذا اللقاء في إطار تحسين المعرفة بتكنولوجيا الرقمنة والذكاء الاصطناعي واستخداماته والتحديات التي يطرحها في مجال حقوق الإنسان، خاصة ما يتعلق ببعض الممارسات التي تقع في الفضاء الرقمي المتعلقة أساسا بالتحريض على العنف والعنصرية والتمييز والكراهية، ونشر الأخبار الزائفة، فضلا عن استخدام المعطيات الشخصية التي قد تمس وتنتهك الحياة الخاصة، الخ.

وسيفتتح أشغال هذا الدرس الافتتاحي الجامعي كل من السيدة سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية والسيد بوشتى المومني، رئيس جامعة عبد المالك السعدي بطنجة.

جدير بالذكر أن التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2020 المعنون "كوفيد 19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد"، قد قدم مجموعة من التوصيات في مجال الذكاء الاصطناعي والرقمنة تتعلق بتعزيز سبل الانتصاف القضائية وغير القضائية للمواطنات والمواطنين، وضرورة أخذ حماية حقوق الإنسان بعين الاعتبار، ولاسيما الحق في الخصوصية والمعطيات الشخصية والأمن عند تصميم التطبيقات والخوارزميات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

تذكير

النشاط : درس افتتاحي جامعي حول الرقمنة، الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان

التاريخ والمكان: الثلاثاء 07 دجنبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الملحقة2 أمام المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بطنجة

بلاغ حول ادعاءات بمعاملة مهينة

بتكليف من رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبعد الاطلاع على تصريحات تفيد ادعاء تعرض أحد المعتقلين لمعاملة مهينة بالسجن المحلي بالسمارة، قام وفد عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون الساقية الحمراء، بتنسيق من رئيس اللجنة واثنين من أعضائها، بزيارة المعتقل بالسجن المحلي بالسمارة بتاريخ 29 نونبر 2021، للتحري في مزاعم معاملة قاسية ومهينة.

خلال استماع الفريق للسيد يحظيه الصابي، موضوع الادعاء، أوضح للجنة الجهوية أن ظروف سجنه ضمن القواعد المحددة، إلا أنه يلح على التسريع في تلبية طلبه بتغيير نظارته الطبية، ومراجعة طبيب مختص لضبط آلة اصطناعية خاصة بالسمع. كما طلب الاستفادة من وقت إضافي للمكالمة الهاتفية وزيارة العائلة.

إدارة المؤسسة السجنية أطلعت فريق اللجنة على الوضع الصحي للنزيل، مؤكدة استجابتها لكل طلباته المرتبطة بإحضار بعض الأدوية بعد الاستشارة الطبية داخل المؤسسة. وبشأن طلب الإحالة على طبيب مختص، أفادت المؤسسة، أن طلب السجين في طور التنفيذ.

فيما يخص طلب تمديد الزيارة، أفادت المؤسسة السجنية أن الزيارات تتم بالشكل العادي المرتبط بالتدابير الاحترازية الخاصة بكوفيد 19، وليس في موضوع الزيارة والمكالمة الهاتفية أي تمييز بين النزلاء.

تم الاستماع للمعتقل بشكل فردي ودون حضور أي إطار أو حارس بالمؤسسة السجنية. وتوصي اللجنة في هذا الصدد بالعمل على تسريع تحديد موعد مع طبيب مختص.

طنجة-تطوان-الحسيمة: ندوة حول ‹›المحاكمة عن بعد: أية ضمانات لتحقيق شروط المحاكمة العادلة؟"

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طنجة تطوان الحسيمة بشراكة مع هيئة المحامين بطنجة، ندوة حول موضوع: ‹›المحاكمة عن بعد: أية ضمانات لتحقيق شروط المحاكمة العادلة؟››، وذلك يوم الجمعة 26 نونبر2021 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال بدار المحامي بطنجة.

وتهدف هذه الندوة إلى إثارة النقاش والتفكير الجماعي حول تجربة التقاضي عن بعد في سياق تداعيات جائحة كوفيد19 التي فرضت اعتماد محاكم المملكة نظام المحاكمة عن بعد في جل القضايا المطروحة عليها. كما تروم تقييم مدى احترامها لمعايير المحاكمة العادلة وضمانات حقوق الدفاع وتحقيق الإنصاف والمساواة أمام القانون، على ضوء بعض التجارب المقارنة.

ويتضمن برنامج الندوة، التي ستعرف مشاركة محاميات ومحامون وأساتذة متخصصون في المجال، مجموعة من المحاور تهم أساسا: «المحاكمة عن بعد وضمانات حقوق الدفاع»، «المحاكمة عن بعد ومطلب تحقيق العدل والانصاف»، «المحاكمة عن بعد بين اكراهات الجائحة ومعايير المحاكمة العادلة» و«المحاكمة عن بعد في ضوء التجارب المقارنة، الضمانات والحماية».

وستتميز هذه الندوة بتوقيع السيدة سلمى الطود، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة تطوان الحسيمة، والأستاذ هشام الوهابي، نقيب هيئة المحامين بطنجة، اتفاقية شراكة وتعاون تروم نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز العمل المشترك وتقوية دور الدفاع في حماية الحقوق والحريات الأساسية واحترامها ودعم القدرات من أجل المساهمة في بناء دولة الحق والقانون.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تطوان الحسيمة كانت قد وقعت اتفاقية شراكة وتعاون مع هيئة المحامين بتطوان بتاريخ 09 يوليوز 2021.

تذكير

النشاط: ندوة حول ‹›المحاكمة عن بعد: أية ضمانات لتحقيق شروط المحاكمة العادلة؟"

التاريخ والتوقيت: الجمعة 26نونبر2021 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

المكان: دار المحامي، طنجة.

ورشة تكوينية بالرباط حول الحق في الصحة الجنسية والإنجابية لدى النساء والفتيات

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وسفارة كندا بالمغرب، ورشة تكوينية حول الحق في الصحة الجنسية والإنجابية لدى النساء والفتيات أيام 25، 26 و27 نونبر 2021 بالرباط.

وتندرج هذه الورشة التكوينية في إطار سعي المجلس لتعزيز قدرات أعضائه وأطره ولجنه الجهوية لحقوق الإنسان في الأمور المعرفية والعملية المتعلقة بتتبع ورصد مظاهر العنف المرتبطة بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية لدى النساء والفتيات، وكذا حماية حقوقهن الجنسية والإنجابية ونشر ثقافتها من خلال تبني المقاربة القائمة على حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة.

ويهدف هذا التكوين إلى تعميق المعرفة بالمفاهيم الأساسية للصحة وللحقوق الجنسية والإنجابية والتمكن من الإطار المعياري الوطني والدولي المتعلق بالأحكام والالتزامات الرئيسية فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وتحليل قضايا الصحة الجنسية والإنجابية من منظور الحقوق ومقاربة النوع. كما يسعى التكوين لتملك أدوات رصد الصحة الجنسية والإنجابية ثم تعزيز المعرفة بالسياسات العمومية والمخططات والتدابير المتخذة على المستوى الوطني وكذلك المؤشرات الوطنية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

ويشتمل برنامج هذه الدورة التكوينية على عدة محاور، من بينها: «الإطار المفاهيمي للحقوق الجنسية والإنجابية في علاقته بحقوق الإنسان»، «الإطاران المعياران الوطني والدولي لحماية الحقوق الجنسية والإنجابية ومجالات العمل الجديدة»، «حالة الصحة الجنسية والإنجابية في المغرب»، «رصد الحقوق الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة»، «المؤشرات الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية»، «دور اللجن الجهوية لحقوق الإنسان في دعم الفاعلين المدنيين المحليين»، إلخ.

وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة التكوينية بحضور السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد لوي مورا، الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب، فيما سيشرف على باقي محاور التكوين خبراء مغاربة ودوليون.

دورة تكوينية حول «مشاركة الشباب في الاستعراض الدوري الشامل»

في إطار حملة هذه السنة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي تمتد من 25 نونبر إلى 10 دجنبر 2021، تحت شعار: «فلنُنْهِ العنف ضد المرأة الآن!»، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة UPR Info السويسرية، بدعم مالي من سفارة كندا في المغرب، دورة تكوينية حول موضوع «مشاركة الشباب في الاستعراض الدوري الشامل»، وذلك يومي 24 و25 نونبر 2021 بمعهد الرباط ادريس بنزكري لحقوق الإنسان.

يأتي تنظيم هذه الدورة في سياق الاستعراض الدوري الشامل المقبل الخاص بالمغرب، المقرر في شهر نونبر 2022، وتهدف إلى ضمان مقاربة تشاركية لشباب من المغرب في إعداد التقرير الموازي للاستعراض الدوري الشامل الذي يعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان. من أجل ذلك سيشارك في الدورة شباب من مختلف جهات المملكة من أجل تعزيز معارفهم حول هذه العملية وإشراكهم في إعداد التوصيات المتعلقة بحقوق المرأة.

تجدر الإشارة إلى أن المملكة المغربية خضعت ثلاث مرات للافتحاص في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وذلك سنوات 2008 و2012 و2017. وخلال الافتحاص الأخير في شتنبر 2017، تلقى المغرب مائتين وأربع وأربعين توصية (244)، ضمنها العديد من التوصيات المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة.

الاستعراض الدوري الشامل آلية من آليات مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تمكن من افتحاص إنجازات الدول وتتبع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتسجل هذه الآلية التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتستند على المعلومات التي تقدمها الدولة المعنية والمعلومات الواردة من هيئات الأمم المتحدة علاوة على المعلومات التي يوفرها فاعلون آخرون من بينهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

جهة درعة-تافيلالت: ورشات تكوينية حول إدماج قيم حقوق الإنسان في الوسط المدرسي ولقاءات تواصلية حول حماية التراث الصخري

في إطار تنزيل برنامج عملها برسم سنة 2021، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت، بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتكوين بالجهة، ورشات تكوينية إقليمية لفائدة منسقات ومنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالجهة حول موضوع: «إدماج قيم حقوق الإنسان في الوسط المدرسي»، وذلك حسب البرنامج التالي: 23 نونبر بتنغير، 25 نونبر بورزازات و30 نونبر بكل من الرشيدية وميدلت وزاكورة.

وتسعى هذه الورشات، التي تنطلق في الساعة التاسعة والنصف صباحا، إلى تعزيز دور أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في تثقيف الحياة المدرسية داخل المؤسسات التعليمية وتكوين الإنسان الواعي بالممارسة الحقوقية والاضطلاع بواجباته تجاه الجماعة التي ينتمي إليها، وكذا دورها في تنمية المواطنة والانتماء إلى الوطن والوعي بمختلف الأبعاد الحقوقية والاجتماعية والثقافية.

ومساهمة منها في حماية التراث الثقافي اللامادي بالجهة والنهوض به، تنظم اللجنة الجهوية، كذلك، لقاءات تواصلية إقليمية حول حماية التراث الصخري والتحسيس بأهمية المحافظة عليه باعتباره تراثا إنسانيا مشتركا، وذلك في خمس مؤسسات تعليمية بالجهة حسب البرنامج التالي: 26 نونبر بالثانوية التأهيلية أيت زينب (ورزازات)، فاتح دجنبر بثانوية لالة سلمى التأهيلية بالريصاني (الرشيدية) وثانوية زايدة التأهيلية بزايدة (ميدلت)، 6 دجنبر بثانوية لمحاميد الجديدة (زاكورة) ثم في 7 دجنبر بثانوية صلاح الدين الأيوبي (تنغير)، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنشطة تندرج في إطار الاتفاقية الإطار للتعاون التي وقعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، يوم 4 فبراير 2021 بالرباط، والتي تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية والنهوض بها فكرا وممارسة، وإرساء قيم التسامح والتفاهم والاحترام والاختلاف ونبذ العنف، والعمل على تطوير وتقوية كفايات وقدرات مؤطرات ومؤطري نوادي حقوق الإنسان في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان ومقاربة النوع، فضلا عن التنظيم المشترك للأنشطة التربوية واللقاءات الثقافية والاجتماعية والفنية الإشعاعية في المجال الحقوقي، إلخ.

بلاغ المجلس حول استكمال تفعيل ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

في إطار الدينامية التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاستكمال تفعيل ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ذات الصلة بتعويض ذوي حقوق بعض ضحايا الانتهاكات الجسيمة بالماضي، واستكمال ملف التقاعد التكميلي لفائدة مجموعة من الضحايا وذوي الحقوق الذين أدمجوا بمؤسسات عمومية وشبه عمومية، سيباشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ابتداء من 20 نونبر 2021، تسليم مقررات تحكيمية طبقا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لفائدة مجموعات من الضحايا أو ذوي حقوق والتي تهم 186 مستفيدا(ة)، من برامج جبر الضرر الفردي، بمبلغ إجمالي قدره 16.392.400 درهم.

والتزاما بنفس الدينامية وتنفيذا للتوصية الخاصة بتسوية التقاعد التكميلي لفائدة 99 مستفيد(ة)، يواصل المجلس الوطني دعم الضحايا الذين أدمجوا بالوظيفة بعد تجاوزهم سن الأربعين سنة، على تجهيز ملفات الانخراط بالصندوق الوطني للتقاعد والتأمين وذلك تفعيلا لبنود الاتفاقية الموقعة، يوم الثلاثاء 4 ماي 2021، بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئاسة الحكومة وصندوق الإيداع والتدبير، بميزانية تقدر 29.768.246 درهم.

المعرض الدولي دبي 2020: ندوة حول «حقوق المرأة بالمغرب: نظرة تاريخية وآفاق مستقبلية»

ينظم الجناح المغربي بالمعرض الدولي دبي 2020، بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ندوة حول «حقوق المرأة بالمغرب: نظرة تاريخية وآفاق مستقبلية»، وذلك يوم الخميس 18 نونبر 2021 بفضاء المرأة.

وتروم هذه الندوة مناقشة السبل الكفيلة بتشجيع التنزيل الفعلي والكامل لمبدأ المساواة والمناصفة، على المستوى القانوني والفعلي، وتعزيز التمثيلية السياسية للمرأة واعتماد مقاربات تهدف إلى دعم الإدماج العرضاني لمقاربة النوع في السياسات العمومية، خاصة في سياق وطني وإقليمي ودولي في تطورا مستمرا.

وسيشارك في هذا اللقاء ممثلون عن الجمعيات المغربية للدفاع عن حقوق المرأة بالمغرب لمناقشة التقدم الذي تعرفه هذه القضية والتحديات التي تواجهها، وكذا سبل دعم مختلف المشاريع والمبادرات الهادفة إلى تعزيز حقوق المرأة وتجديد الدينامية التي تعرفها هذه القضية على المستوى الوطني.

كما ستتميز الندوة بالكلمة الافتتاحية للسيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومشاركة السيدة مريم العثماني، رئيسة الجمعية المغربية للتضامن مع النساء في وضعية صعبة (إنصاف) والسيدة أميمة عاشور، رئيسة منتدى جسور للمرأة المغربية، فيما ستشرف السيدة ميمونة السيد، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الداخلة-وادي الذهب على تسيير أشغالها.

تجدر الإشارة إلى أن البث المباشر لهذه الندوة سيكون متاحا على صفحة الفيسبوك الخاصة بالجناح المغربي بالمعرض الدولي دبي 2020 (Morocco Expo 2020 Dubai) وصفحة الفيسبوك الخاصة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك يوم الخميس 18 نونبر 2021 انطلاقا من الساعة الثالثة بعد الزوال بتوقيت المغرب GMT+1 (السادسة مساء بتوقيت دبي GMT+4).

درعة-تافيلالت: ندوة جهوية حول «فعلية الحق في الصحة بجهة درعة تافيلالت»

ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت، بتنسيق مع المديرية الجهوية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بالجهة، ندوة جهوية حول «فعلية الحق في الصحة بجهة درعة تافيلالت»، وذلك يوم الخميس11 نونبر 2021 بالمركب السوسيو-ثقافي أولاد الحاج بالرشيدية.

ويندرج هذا اللقاء، الذي سيعرف مشاركة المهنيين الصحيين والمنتخبين وممثلي النقابات وفعاليات المجتمع المدني والإعلاميين بالجهة، ضمن استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان القائمة على فعلية حقوق الإنسان في مختلف السياسات العمومية بما في ذلك القطاع الصحي.

ويهدف اللقاء أساسا إلى فتح نقاش حول فعلية الحق في الصحة من خلال رصد العوائق التي تمنع الولوج إليه والترافع من أجل وضع استراتيجية صحية جهوية مندمجة قادرة على ضمان الحق في الصحة للجميع بهدف تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية التي تعيق تمتع الجميع بهذا الحق.

كما يسعى إلى الخروج بمقترحات وتوصيات لإيجاد حلول للإشكالات والاختلالات التي تعتري المنظومة الصحية والتداول حول سبل تعزيز جودة العرض الصحي بالجهة.

انتخاب المجلس عضوا بمكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية وبعض أجهزة شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية

انتخب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته ممثلا لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، عضوا بمكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)، بمناسبة انعقاد الجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان في 2 نونبر 2021.

وفي نفس السياق، أعيد انتخاب المجلس، بصفته ممثلا لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، عضوا في اللجنة الفرعية التي تمنح الاعتماد للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (SCA)، التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعضوا في مجموعة عمل التحالف المعنية بالمقاولات وحقوق الإنسان، إلى جانب المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان بكل من ملاوي والكاميرون.

وخلال هذا الاجتماع أعيد انتخاب المجلس أيضا رئيسا لمجموعة العمل المعنية بالهجرة، علاوة على انتخابه عضوا بلجنة الإشراف التابعة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، ممثلا للمنطقة الفرعية الشمالية، إلى جانب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من غانا ورواندا وملاوي وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والطوغو وكينيا ومصر.

وباقتراح من السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وافقت الجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان على تشكيل مجموعة عمل تُعنى بحقوق الطفل، انتخب المجلس عضوا فيها.

وإلى جانب انتخاب أعضاء أجهزة الشبكة، ناقشت الجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق استراتيجية 2022 و2025 واستعرضت حصيلة عمل مجموعة العمل المعنية بالهجرة برسم سنة 2020. وقد شهد الاجتماع انتخاب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيمبابوي رئيسا لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان.

تجدر الإشارة إلى أنه على هامش أشغال الجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، شاركت السيدة آمنة بوعياش، يوم 4 نونبر 2021، في لقاء تفاعلي عن بُعد مع مفوضة الأمم المتحدة السامية في حقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليت، إلى جانب خمس مؤسسات وطنية إفريقية لحقوق الإنسان، حول الممارسات الفضلى التي اعتمدتها المؤسسات الوطنية في زمن جائحة كوفيد-19.

ومن جهة أخرى، شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ندوة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول موضوع «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تقليص فجوة المسؤولية في حالة الطوارئ المناخية»، التي عقدت في 5 نونبر 2021 على هامش المؤتمر 26 للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وخلال هذه الندوة، رحبت السيدة آمنة بوعياش بقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي اعترف لأول مرة بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق من حقوق الإنسان، وذكرت أن مشروع القرار، الذي اقترحته خمس دول، ضمنها المغرب، يشكل تكريسا للجهود التي يبذلها العديد من الفاعلين، بما فيهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

لقاء مع «شباب مغربي ملتزم بالتصدي للتغيرات المناخية"

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لقاء مع «شباب مغربي ملتزم بالتصدي للتغيرات المناخية»، وذلك يوم السبت 30 أكتوبر 2021 بمعهد الرباط إدريس بنزكري ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا. لمناقشة المستجدات ذات الصلة بالتغيرات المناخية وطنيا ودوليا، عشية انعقاد الدورة 26 لمؤتمر الأطراف (كوب 26) شهر نونبر باسكتلندا.

ويهدف اللقاء إلى بلورة آراء وتوصيات الشباب فيما يتعلق بعملية رصد ومتابعة السياسات العمومية الوطنية والترابية وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خصوصا فيما يتعلق بفئة الشباب، وكذا استعراض الوسائل الكفيلة بتعزيز عمل ومبادرات الشباب في مجال العمل المناخي وتقوية قدرات الشبكات والجمعيات الشبابية التي تم إحداثها قبل الدورة 22 لمؤتمر الأطراف بشأن التغيرات المناخية بمراكش وبعدها.

وستتميز الجلسة الافتتاحية للقاء بحضور كل من السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة شرفات أفيلال، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالماء سابقا، والسيد سيمون مارتن، سفير بريطانيا بالمغرب، وبمداخلة للسيد ديفيد ر. بويد، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان وتغير المناخ.

وجدير بالذكر أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اعترف مؤخرا، ولأول مرة، بالحق في بيئة نقية وسليمة ومستدامة باعتباره حقا من حقوق الإنسان، حيث دعا في قراره 48/13 جميع دول العالم إلى العمل معا ومع مختلف الشركاء من أجل إعمال هذا الحق. ويشكل هذا القرار ترسيخا للجهود التي بذلها مختلف الفاعلين، خاصة الشباب والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما يعيد التأكيد على الدور المحوري الذي تضطلع به الأجيال الشابة في مواجهة التحديات ذات الصلة، ولاسيما فيما يتعلق بتغيير العقليات وتطوير المفاهيم.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوجه رسالة إلى رئيس الحكومة بخصوص قرار إجبارية التوفر على «جواز التلقيح»

وجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الإثنين 25 أكتوبر 2021، رسالة إلى السيد رئيس الحكومة بعد اطلاعه على القرار الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2021 الذي حدد ابتداء من يوم الخميس 21 أكتوبر اعتماد مقاربة احترازية جديدة قوامها جواز التلقيح كوثيقة معتمدة من طرف السلطات الصحية.

وقد سجل المجلس في معرض هذه الرسالة عددا من الإشكالات المرتبطة بهذا القرار، تتجلى أساسا في توافد عدد كبير من المواطنات والمواطنين على مراكز التلقيح منذ يوم 21 أكتوبر بسائر جهات المملكة؛ حالات الفئات الهشة خاصة من المسنين والنساء وسكان البوادي والذين وجدوا صعوبات في تحميل وثيقة جواز التلقيح؛ احتجاجات وشكايات للمواطنات والمواطنين توصل بها المجلس، منعوا من خدمات عمومية أو خاصة (وسائل النقل، أماكن للتسوق، إدارات، ...) لعدم توفرهم على وثيقة جواز التلقيح، وتقييد بعض حقوقهم من دون إجراءات بديلة.

كما سجل المجلس تباين تعامل إدارات عمومية ومقاولات خاصة بشأن وضعية موظفين ومستخدمين لا يتوفرون على جواز التلقيح؛حالات الاكتظاظ والازدحام الناجمة عن تدابير واجراءات تطبيق قرار «جواز التلقيح « بوسائل النقل العمومي بما فيها الحافلات والترامواي، الخ.

وانطلاقا مما سبق، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة بما يلي:

- تعزيز التواصل والإرشاد مع المواطنات والمواطنين غير الملقحين، لحد الآن، قصد بلوغ الحماية الجماعية ضد كوفيد-19،
- العمل على ضمان ولوج المواطنات والمواطنين للاماكن العامة وخاصة المصالح العمومية والتي لا يمكن تقييده دون قرار ودون اتخاذ الإجراءات الانتقالية الضرورية، بما لا يمس حقوق الافراد والجماعات في التمتع بالخدمات العمومية،
- استبدال «جواز التلقيح ««بالجواز الصحي»، الذي يمكن أن يشهد بالتحصين عبر:

• شهادة الكشف السلبي طبقا للإجراءات المعمول بها لصلاحياتها؛
• شهادة طبية تثبت الشفاء من كوفيدحسب المعايير المحددة لذلك.
• شهادة طبية تثبت عدم إمكانية أخذ التلقيح، مسلمة من طرف الطبيب المعالج، للأسباب المحددة طبيا وعلميا؛

- تحديد فترة زمنية معقولة،لتمكين المواطنات والمواطنين من التكيف مع التدابير (سواء بأخذ الجرعة الأولى والثانية أو استخراج الشواهد الطبية ...) ولتمكين السلطات العمومية من توفير الوسائل التقنية الضرورية ذات الصلة (وثيقة إشهاد تلقي الجرعة

الأولى، وثيقة الجواز الصحي، ...)؛

- دراسة إمكانيات تخفيف المزيد من القيود المطبقة انطلاقا من اعتماد الجواز الصحي؛
- يشجع المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الانخراط الواعي والمسؤول لكافة المواطنات والمواطنين في حملة التلقيح الوطني، كما سيعمل على فتح نقاش حول جواز التلقيح وسبل استبداله بالجواز الصحي من أجل تجاوز الإكراهات المرتبطة بتدبير هذه المرحلة.

وذكر المجلس بتوصيات تقريره السنوي 2020 «كوفيد 19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد»، ولا سيما منها المتعلقة «بعرض تمديد سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية على البرلمان»، و«بإنهاء تطبيق حالة الطوارئ الصحية عندما ينتفي شرط الضرورة».

الدورة السادسة للجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

صادقت الجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في دورتها السادسة، المنعقدة برئاسة السيدة آمنة بوعياش، يوم الجمعة 15 أكتوبر الجاري، على التوجهات الاستراتيجية للنصف الثاني من ولاية المجلس 2024-2022، وعلى مقترحات وتوصيات أساسية لضمان فعلية حقوق الإنسان سيوجهها المجلس لرئيس الحكومة المغربية.

فعلية الحقوق: نفس جديد واستراتيجية متجددة

تداول أعضاء المجلس، حول استراتيجيته خلال النصف الثاني لولاية المجلس والتي تتضمن سبع محاور كبرى محددها الأساسي؛ ضمان فعلية حقوق الإنسان وتكريسها.

وتتمثل محاور أولويات المجلس 2024-2020 في تعزيز العمل الحمائي للمجلس، باعتباره أولوية أولوياته، تعزيز الوقاية من الانتهاكات، مواصلة تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان، تعزيز الممارسة الاتفاقية ومواصلة التفاعل على المستوى الإقليمي والدولي، متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، تعزيز التواصل المؤسساتي وتطويره، بالإضافة إلى تطوير التنظيم المؤسساتي للمجلس.

في هذا السياق، شددت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أن المجلس «سيواصل عمله بنفس جديد، وباستراتيجية متجددة، تحت نفس العنوان «فعلية الحقوق»، تتوخى (1) مواصلة الاشتغال على المحددات الضمنية لفعلية الحقوق، وذلك بعدم الاقتصار فقط على المحددات القانونية، والانكباب على الجوانب غير القانونية، بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية و(2) واعتماد المقاربة المتعددة القطاعات باعتبارها المدخل الأنسب لتطوير مداخل فعلية الحقوق وإيجاد سبل الالتقائية لتجاوز المعوقات التي تحول دون فعلية الحقوق».

حقوق الإنسان، أولوية السياسات العمومية

كما صادقت الجمعية العامة للمجلس بعد مناقشة مستفيضة على مقترحات وتوصيات لتعزيز فعلية الحقوق ضمن السياسات العمومية، سيوجهها المجلس إلى السيد رئيس الحكومة.

وتشدد مقترحات وتوصيات المجلس على ضرورة اعتماد المقاربة المبنية على حقوق الإنسان في بناء وهندسة السياسات العمومية، على اعتبار أن المنهجية الأكثر ملاءمة، لبناء تنمية شاملة ومستدامة، كما يتجلى ذلك في التجارب الدولية المقارنة، تتمثل بالأساس في صياغة سياسات عمومية قائمة على المقاربة المبنية على حقوق الإنسان، والتي ترتكز على مبادئ المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والتمكين والشرعية و الاستباقية لضمان حماية حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أكدت السيدة آمنة بوعياش أنه من شأن مقترحات وتوصيات المجلس «تعزيز ما راكمته بلادنا من مكتسبات في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وكذا مواجهة التحديات التي مازالت تعترض التمتع الفعلي بالحقوق والحريات»، استنادا على المقتضيات الدستورية والصكوك الدولية التي صادق عليها المغرب، وتوصيات المجلس الموجهة إلى الحكومة.

ومن شأن المقاربة الحقوقية، التي يقترحها المجلس؛ «تجسير الهوة بين التراكم الحاصل على مستوى التشريعات والقوانين وانعكاساتها المباشرة على فعلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتعزيز إمكانية وأفق التمكين والإدماج الاجتماعي».

وتنتظم توصيات ومقترحات المجلس في محاور كبرى تشمل تعزيز الممارسة الاتفاقية للمغرب وملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وترصيد الحريات العامة وتعزيز الديموقراطية التشاركية والحفاظ على البيئة والاستدامة وتكريس العدالة الاجتماعية والمجالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأولوية الاستثمار في الرأسمال البشري، واعتماد مقاربة عرضانية ما بين الصحة والتعليم والبيئة والثقافة.

وعلاقة بتوصيات المجلس الموجهة لرئيس الحكومة ذات الصلة بالصحة، اطلعت الجمعية العامة على محاور تقرير موضوعاتي سيصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول فعلية الحق في الصحة، يتناول المحددات القانونية والمؤسساتية والسوسيو-اقتصادية والثقافية لتعزيز الحق في الصحة بالمغرب.

تجدر الإشارة إلى أن رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش، قدمت لأعضاء الجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عرضا حول أنشطة المجلس خلال الفترة الفاصلة بين دورتي الجمعية العمومية الخامسة والسادسة. ومن أبرز هذه الأنشطة: ملاحظة الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021، مواصلة الترافع من أجل إلغاء الإعدام، تقديم مساهمة كتابية لشبكة الأمم المتحدة للهجرة، على هامش المؤتمر الدولي لتقييم مدى تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة، في إطار ترأس المجلس لمجموعة العمل المعنية بالهجرة التابعة للشبكة الافريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمشاركة في الدورة 48 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، مواصلة القيام بدور المجلس الحمائي من خلال معالجة الشكايات والقيام بزيارات للمؤسسات السجنية.

بالإضافة إلى ذلك، رحب أعضاء المجلس بقرار المجلس الدولي لحقوق الانسان بجعل الحق في تنمية سليمة ومستدامة حقا من حقوق الانسان. كما واصل المجلس، بين الدورتين، الدعم والتفاعل وتبادل التجارب مع المؤسسات الوطنية، خاصة بأفغانستان وموريتانيا وليبيا والنيجر والكاميرون وكوت ديفوار، علاوة على تحضيره للدورة المقبلة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي يتشرف المجلس برئاستها، التي ستنطلق الأسبوع المقبل.

توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة وسيط المملكة

سيوقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة وسيط المملكة اتفاقية تعاون وشراكة، يوم الإثنين 18 أكتوبر 2021، ابتداء من الساعة الحادية عشر صباحا، بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الداخلة-وادي الذهب.

وتهدف هذه الاتفاقية، التي سيشرف على توقيعها كل من السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسيد محمد بنعليلو، وسيط المملكة، إلى تحديد إطار مرجعي لتمتين علاقات التعاون والشراكة بين المؤسستين في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها،

كما تسعى هذه الاتفاقية إلى تعزيز العمل المشترك من أجل نشر ثقافة الحق والواجب، والتربية على حقوق الإنسان والمواطنة في ممارسة الحقوق وتوطيد مقومات الحكامة في التدبير الإداري، فضلا عن تبادل التجارب والخبرات في مجالات معالجة الشكايات والتكوين والتدريب، الخ.

ومن جهة أخرى، ستشرف السيدة آمنة بوعياش، بمعية السيد بنعليلو على افتتاح مكتب وسيط المملكة بجبهة الداخلة-وادي الذهب بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالجهة الكائن بشارع الولاء بمدينة الداخلة.

ندوة صحفية بمناسبة اليوم العالمي ضد عقوبة الإعدام

بمناسبة اليوم العالمي ضد عقوبة الإعدام، الذي يصادف 10 أكتوبر من كل سنة، ينظم الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة صحفية، يوم الخميس 14 أكتوبر 2021 على الساعة العاشرة صباحا بمقر المجلس.

وسيخصص اليوم العالمي لهذه السنة لموضوع النساء اللواتي يواجهن خطر الإدانة بالإعدام واللواتي صدرت في حقهن أحكام بالإعدام أو اللواتي أُعدمن، وكذا النساء اللواتي استفدن من العفو أو تمت تبرئتهن.

وسيشكل هذا اللقاء الصحفي مناسبة لمواصلة الترافع من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، ودعوة الحكومة إلى التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، وذلك في أفق الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ويعد هذا اللقاء أيضا مناسبة لتقديم برنامج الأنشطة التحسيسية التي ستنظم بشراكة مع المؤسسات التعليمية ومع مختلف الفاعلين في المجتمع المدني من أجل إلغاء عقوبة الإعدام.

وفي إطار الاحتفال بهذا اليوم، سيحتضن مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان المعرض الذي يتوج النسخة الرابعة لمسابقة الملصقات الدولية «أُرسم الإلغاء»، المنظمة لفائدة الشباب من طرف «الشبكة الدولية للتربية على إلغاء عقوبة الإعدام» وجمعية «معا ضد عقوبة الإعدام».

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام يعملان من أجل إلغاء عقوبة الإعدام من منظور استراتيجي يقوم على «تعزيز الخطوات نحو إلغاء عقوبة الإعدام»، وذلك بتعاون مع جمعية «معا ضد عقوبة الإعدام».

اليوم العالمي ضد عقوبة الإعدام: المجلس الوطني لحقوق الإنسان- «أرسم إلغاء عقوبة الإعدام»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنشطة متعددة للنهوض بإلغاء عقوبة الإعدام، بشراكة مع «الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام» و«المرصد المغربي للسجون» وجمعية «معا ضد عقوبة الإعدام، ومع عدد من المؤسسات التعليمية، وذلك بمناسبة اليوم العالمي ضد عقوبة الإعدام.

وسيخصص اليوم العالمي لهذه السنة لموضوع النساء اللواتي يواجهن خطر الإدانة بالإعدام واللواتي صدرت في حقهن أحكام بالإعدام أو اللواتي أُعدمن، وكذا النساء اللواتي استفدن من العفو أو تمت تبرئتهن.

ويمثل اليوم العاشر من أكتوبر لكل سنة مناسبة يجدد فيها المجلس موقفه الراسخ، الداعي إلى إلغاء عقوبة الإعدام قانونا وممارسة، وتوسيع قاعدة المناهضين لعقوبة الإعدام، عبر إشراك ومشاركة كل التعابير والفاعلين.

«ينتظر المجلس الوطني لحقوق الإنسان من البرلمان والحكومة ترجمة تطور الحقوق والحريات بمراجعة المنظومة الجنائية وملاءمتها مع الالتزامات الدولية للمملكة ومع الدستور المعتمد منذ سنة *2011*، بما فيها حماية الحق في الحياة».

السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وتتمحور الأنشطة المبرمجة بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، التي تنعقد أيام 14 و16 و25 و26 و28 أكتوبر، حول:

حلقة نقاش من تأطير جمعية (Savoirêtre et vivre ensemble «SEVE) بالدار البيضاء، سيتم من خلالها الترافع ضد هذه العقوبة التي تتناقض مع الحق الكوني في الحياة والتحسيس بآثارها المدمرة على المجتمع؛

ورشات «أرسم إلغاء عقوبة الإعدام» بمدينتي الرباط والدار البيضاء للنهوض بحق التلاميذ في التعبير عن مواقفهم وانطباعاتهم إزاء عقوبة الاعدام القاسية واللاإنسانية، من خلال أعمال تشكيلية تعتمد التعبير بالرسم واللون والشكل.

معرض فني بمقر المجلس تتويجا للنسخة الرابعة لمسابقة الملصقات الدولية «أُرسم الإلغاء»، المنظمة لفائدة الشباب من طرف «الشبكة الدولية للتربية على إلغاء عقوبة الإعدام» وجمعية «معا ضد عقوبة الإعدام».

وكان المجلس قد طالب بإلغاء عقوبة الإعدام في مذكرته بخصوص مشروع القانون رقم 10.16 الذي يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي وفي تقريره السنوي 2020، ووجه بتاريخ 11 نونبر 2020 نداء إلى السلطات المغربية من أجل التصويت لصالح القرار الأممي بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، وذلك بمناسبة تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار وقف تنفيذ عقوبة الإعدام في منتصف شهر دجنبر 2020.

بلاغ بخصوص اجتماع مكتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان

انعقد يوم الخميس 2 شتنبر 2021، الاجتماع الدوري لمكتب المجلس حضوريا وعبر تقنية المناظرة عن بعد وذلك طبقا للقانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومقتضيات نظام المؤسسة الداخلي والذي تداول في:

- عملية ملاحظة الانتخابات بما فيها اعتماد الملاحظين الوطنيين والدوليين والدورات التكوينية التي نظمت لفائدتهم؛

- مسطرة تصريح أعضاء الجمعية العامة أو أعضاء اللجان الجهوية حول الوضعيات التي يمكن أن يكونوا في وضعية نزاع مع التزاماتهم، في سياق تنظيم الانتخابات، والتي يترتب عنه الإعفاء من المشاركة في المداولة أو في اتخاد القرار أو من القيام بالمهام، وذلك طبقا لمقتضيات الباب السادس للنظام الداخلي للمجلس.

- تحديد تاريخ انعقاد الدورة العادية الثامنة للجمعية العامة للمجلس التي ستنظم نهاية شهر أكتوبر 2021؛

اعتماد 19 منظمة وهيئة دولية من أجل الاضطلاع بالملاحظة المستقلة والمحايدة للاستحقاقات الانتخابية 8 شتنبر 2021

بعد دراسة طلباتهم واستيفائهم للشروط الضرورية للقيام بملاحظة انتخابات 2021، تم اعتماد 19 منظمة وهيئة دولية، يمثلها أكثر من 100 ملاحظ وملاحظة والذين سينطلقون في عملية الملاحظة في الدوائر التي اختاروها ابتداء من نهاية الأسبوع في الجهات الإثنى عشر للمملكة.

وتمثل الهيئات الدولية مختلف البلدان الإفريقية والأوروبية والأسيوية ويتعلق الأمر ب: «الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا»، «المنظمة الدولية للفرنكوفونية»، «الغرفة المدنية الروسية»، «مؤتمر السلطات المحلية والجهوية لمجلس أوروبا»، «Gender Concerns International»، (آفاق جديدة) «nouvelles perspectives»، «المجلس الوطني لتنظيم القطاع السمعي البصري بالسنغال»، «المجلس الأعلى للتواصل ببوركينا فاسو»، و«المركز الإفريقي للوقاية من النزاعات»، «دائرة أوجين دولا كروا» و«Dynamic Maroc» و«شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان».

وعلى الصعيد العربي، تم اعتماد «جامعة الدول العربية» و«البرلمان العربي و«الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان».

كما تم اعتماد ممثليات دبلوماسية معتمدة بالرباط: «مفوضية الاتحاد الأوروبي»، «سفارة المملكة المتحدة»، «سفارة كندا»، و«سفارة هولاندا».

وستنظم لقاءات إخبارية تواصلية لفائدة الملاحظين الدوليين سيتم خلالها تسليط الضوء على الترسانة القانونية المتعلقة بسير العمليات الانتخابية وقانون الملاحظة.

جدير بالتذكير أنه تم اعتماد أكثر من 4600 ملاحظة وملاحظا يمثلون 44 منظمة غير حكومية وطنية، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تعقد اجتماعها عشية انطلاق الحملة الانتخابية

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات اجتماعها يوم الأربعاء 25 غشت 2021 بمقر المجلس بالرباط، برئاسة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وحضور أعضاءها.

وقد أعلنت السيدة بوعياش أن الاجتماعات الستة التي عقدتها اللجنة قد توجت باعتماد أكثر من 4500 ملاحظة وملاحظا يمثلون 44 منظمة غير الحكومية وطنية، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيتوزعون على كافة جهات المملكة وحوالي 17 جمعية غير حكومية دولية وبرلمانين دوليين بحوالي أكثر من 70 ملاحظا.

وأكدت رئيسة اللجنة أن منح الاعتماد لملاحظي هذه الجمعيات قد تم في حرص تام على استيفاء جميع الشروط التي تؤهلهم للقيام بالملاحظة المحايدة والمستقلة للاستحقاقات الانتخابية المقبلة وذلك وفق المقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.
كما أكدت السيدة بوعياش أن اللجنة ستدرس طلبات الانتصاف التي ستتوصل بها وفق المسطرة التي اعتمدتها اللجنة الخاصة.

وقد جددت رئيسة اللجنة بهذه المناسبة دعوتها للهيئات المعتمدة لملاحظة الانتخابات إلى التقيد الصارم بالتدابير الاحترازية للوقاية من (كوفيد-19) والتي كانت قد وجهت اللجنة بخصوصها مذكرة للممثلين القانونيين لهذه الهيئات.

وبناء على مراسلة سابقة للمجلس حول المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، أعلنت وزارة الداخلية إنها بصدد إرسال مذكرة لمختلف السلطات قصد اعتماد الإجراءات التيسيرية للمشاركة للأشخاص في وضعية إعاقة في جميع أطوار العملية الانتخابية.

يذكر أنه خلال اجتماعاتها الستة، قامت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات بالمصادقة على نظامها الداخلي وعلى استمارة الترشيح وعلى إعلان الترشيح ثم ميثاق أخلاقيات الملاحظ. كما قامت اللجنة، بمبادرة من رئيستها، باستشارة كل شخص تراه مناسبا بخصوص مواضيع تهم ملاحظة الانتخابات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي والأشخاص في وضعية إعاقة واللغة الأمازيغية والفاعلين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما عملت اللجنة على تحديث الموقع الالكتروني الخاص باللجنة.https://observationelections.cndh.ma))، ليكون متاحا بخمس لغات: العربية، الأمازيغية، الفرنسية والإنجليزية ولغة الإشارة وذلك لمواكبة عملية ملاحظة الانتخابات واعتماد الملاحظين كما تحرص على تحيينه المستمر بكل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالعملية الانتخابية بالإضافة إلى القرارات الحكومية ذات الصلة.

يذكر أن القانون رقم 11-30 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، الصادر في 6 أكتوبر 2011، يمنح للجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي ينص على إحداثها، صلاحيات تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي ترأسها رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتسند كتابتها للأمانة العامة للمجلس، من الأعضاء التاليين:

- أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والاتصال؛
- ممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛
- ممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة؛
- خمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

مشاورات إقليمية بين المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بشأن الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بإفريقيا

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته رئيسا لمجموعة العمل المعنية بالهجرة التابعة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان وشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، يوم الخميس 26 غشت 2021، مشاورات بين المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بشأن الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بإفريقيا.

وتندرج هذه المشاورات في إطار تنفيذ مخطط عمل مجموعة العمل المعنية بالهجرة التابعة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، ولا سيما المحور المتعلق بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وإعلان القاهرة المعتمَد خلال المؤتمر الثاني عشر لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان حول موضوع «الاتفاق العالمي للهجرة: رؤية مشتركة للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، آفاق وتحديات التنزيل»، المنظم في مصر يومي 5 و6 نونبر 2019. وسيشكل هذا اللقاء فرصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تقييم التقدم الذي أحرزته في مجال مواكبة تنفيذ الأهداف الثلاثة والعشرين المضمنة في الاتفاق العالمي للهجرة في المناطق الإفريقية الخمسة. كما سيمكن من تسليط الضوء على التحديات الرئيسية والفرص والثغرات والرهانات الجديدة التي يتعين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مواجهتها، بالإضافة إلى الدروس المستخلصة في هذا المجال.

كما يعد هذا الاجتماع فرصة للمشاركين لمناقشة الأولويات المطروحة على المستوى الإقليمي ومجالات التعاون الإقليمي المحتملة في مجال الهجرة الدولية، بهدف صياغة الخلاصات والتوصيات الرئيسية لإغناء التقرير حول الهجرة في منطقة إفريقيا.

وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذه المشاورات، التي ستعقد عبر تقنية التناظر عن بُعد، بمشاركة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجموعة العمل المعنية بالهجرة التابعة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان والسيد محمد فايق، رئيس شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان.

كما سيتميز اللقاء بمشاركة ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان وقطاعات حكومية ووكالات وخبراء تابعين للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وممثلين عن المجتمع المدني.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم تقاسم الوثيقة النهائية لمشاورات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع شبكة الأمم المتحدة حول الهجرة، كمساهمة من المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان في المنتدى الدولي حول الاستعراض المتعلق بالهجرات المرتقب انعقاده سنة 2022.

اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي وملاحظات الانتخابات تدعو الهيئات المعتمدة لملاحظة الانتخابات إلى التقيد بالتدابير الاحترازية للوقاية من (كوفيد19-)

على إثر الاجتماع الذي عقدته يوم الجمعة 13 غشت 2021، دعت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي وملاحظات الانتخابات، التي ترأسها السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الهيئات المعتمدة لملاحظة الانتخابات برسم سنة 2021 للتقيد بالتدابير الاحترازية للوقاية من (كوفيد-19) وذلك عبر مذكرة وجهتها اللجنة للممثلين القانونيين لهذه الهيئات بهذا الخصوص.

وفي هذا الصدد، ونظرا للظروف المرتبطة بالجائحة التي تزداد حدة، دعت اللجنة ملاحظات وملاحظي الهيئات المعتمدة إلى التقيد الصارم بالتدابير الاحترازية للوقاية من (كوفيد-19)، بالإضافة إلى التدابير الاعتيادية للملاحظة، لاسيما منها الإجراءات التالية:

- التأكد من عدم الإصابة بفيروس (كوفيد-19)؛
- ارتداء الكمامات بشكل سليم، التباعد الجسدي، التعقيم ...؛
- الامتناع عن القيام بمهام الملاحظة في حالة ظهور أي من أعراض الفيروس أو في حالة مخالطة أشخاص ثبتت إصابتهم أو تظهر عليهم الأعراض؛
- السهر على إجراء التلقيح ضد الفيروس (الجرعتين المحددتين من طرف السلطات العمومية المختصة)؛
- الالتزام بالإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف السلطات المعنية عند مدخل مكاتب التصويت ومكاتب اجتماع لجان الإحصاء، ومنها على الخصوص قياس درجة حرارتهم قبل الولوج إلى الأماكن المذكورة، والإدلاء بشهادة التلقيح؛
- احترام مسافة التباعد المطلوبة داخل مكاتب التصويت وأثناء انعقاد لجان الإحصاء؛
- التقيد بحقوق والتزامات ملاحظي الانتخابات طبقا للمواد 16 و17 من القانون رقم 30.11، وكذا بالنصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل منذ الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية بالمغرب؛
- التبليغ الفوري والتلقائي بشأن حالات مخالفات الالتزامات الواجبة للملاحظات والملاحظين، طبقا لمقتضيات المادة 18 من القانون رقم 30.11؛
- إطلاع رئيسة اللجنة الخاصة لاعتماد الملاحظين بالمعطيات الضرورية عن أي حالة يحتمل إصابتها ب(كوفيد-19).

وإعمالا لقرارات اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظات وملاحظي الانتخابات، طلبت اللجنة من الهيئات المعتمدة الإدلاء القبلي بتوزيع ملاحظاتها وملاحظيها على لجان الإحصاء التي تختارها، وذلك من أجل تسهيل عملية الملاحظة واحترام التدابير الاحترازية للوقاية من جائحة (كوفيد-19). كما دعت اللجنة هذه الهيئات إلى اعتماد المجلس كإطار لاقتسام أو طلب المعلومات التي يحتاجها ملاحظات وملاحظي الانتخابات، بتنسيق مع الجمعيات والشبكات المعتمدة.

يذكر أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظات وملاحظي الانتخابات كانت قد قررت منح الاعتماد ل44 جمعية وشبكة وطنية، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصفته هيئة وطنية، بعد استكمالها لجميع الشروط التي تؤهلها للقيام بالملاحظة المحايدة والمستقلة للاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

حملة رقمية لتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة

يطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان وآليته الوطنية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ابتداء من يومه الجمعة 13 غشت 2021، حملة رقمية للنهوض بحق الأشخاص في وضعية إعاقة في المشاركة السياسية.، للمساهمة في تعزيز الحق في المشاركة السياسية، عشية الاستحقاقات الانتخابية 2021، إعمالا لأحكام الدستور المغربي، الذي يكرس تصديره عدم التمييز على أساس الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها والقوانين التنظيمية ذات الصلة بالانتخابات.

«نسعى من هذه الحملة الرقمية التحسيسية إلى تسليط الضوء على حق مواطنات ومواطنين في وضعية إعاقة في المشاركة في الحياة السياسية وفي الشأن العام، على قدم المساواة مع الجميع، على أن لا نترك أحدا خلفنا ونحن نوطد مسار المواطنة، كما يكرس ذلك دستور المملكة في الفصل 34 والمادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صادق عليها المغرب سنة 2009 .» السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمناسبة إطلاق الحملة.

وتهدف الحملة إلى النهوض بالحق في المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز سبل ممارسة هذا الحق على قدم المساواة وبدون تمييز. كما تبتغي التنبيه بشأن كلفة عدم مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة السياسية والعامة وانعكاسات حرمان هذه الفئة من ممارسة هذا الحق، بالإضافة إلى تسليط الضوء على العوائق والحواجز التي تحول دون التمتع الكامل به.

«لقد ارتأينا، من خلال هذه الحملة، إثارة الانتباه إلى أهمية وضرورة كفالة المشاركة السياسية الكاملة للأشخاص في وضعية إعاقة، عشية استحقاقات انتخابية نطمح إلى أن تكون محطة كبرى تساهم نتائجها، خلال السنوات القادمة، في تعزيز وتكريس دولة الحق والقانون والمساواة وعدم التمييز،» بشكل فعلي وفعال»، تضيف السيدة بوعياش.

خلاصات أولية بشأن ملاحظة محاكمة السيدين سليمان الريسوني وعمر الراضي، على خلفية جنايات متعلقة بالعنف الجنسي

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
خلاصات أولية بشأن ملاحظة محاكمة السيدين سليمان الريسوني وعمر الراضي، على خلفية جنايات متعلقة بالعنف الجنسي

بناء على أحكام الفصل 161 من الدستور؛

إعمالا لمقتضيات المادتين الرابعة والحادية عشرة من قانون إعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ؛

استحضارا لمقتضيات قرار جمعية الأمم المتحدة العامة رقم 48/134 بشأن المبادئ الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، ولا سيما ما يتعلق بالمسؤوليات المرتبطة ب «الأحكام التشريعية والإدارية وكذلك المتعلقة بالتنظيمات القضائية التي تهدف إلى المحافظة على حماية حقوق الإنسان وتوسيع نطاقها» ؛

بالنظر إلى محورية مكافحة الاعتداء والعنف الجنسي، بالنسبة للمجتمع والمواطنات والمواطنين، لا سيما ضد الفئات الهشة؛

واستحضارا للإرادة العليا لبلدنا من أجل العمل على توطيد سيادة القانون وإصلاح النظام القضائي لضمان ولوج عادل ومتساو للعدالة دون تمييز؛

يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان للرأي العام العناصر التالية:

- إذ يسجل، في السنوات الأخيرة، ارتفاعا مقلقا لحملات الإساءة والتشهير والوصم ضد ضحايا أشكال الاعتداء والعنف الجنسيين، المحتملين أو الفعليين، لا سيما عندما يكون لمرتكب أشكال الاعتداء والعنف المذكورة وضع خاص في المجتمع؛

- وإذ قام، إعمالا للمادة السادسة من قانون إعادة تنظيمه، بإجراء عشر زيارات للسيد سليمان الريسوني والسيد عمر الراضي، من ضمنها زيارة قام بها وفد عن المجلس بتاريخ 27 يونيو 2021 للسيد سليمان الريسوني، خلصت إلى كون حالته الصحية مستقرة، وآخرها زيارة قامت بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات بتاريخ 3 غشت 2021، وهو التاريخ الذي أعلن فيه السيد الريسوني أنه «قرر إيقاف إضرابه عن الطعام» والعدول عن رفضه الخضوع للتكفل الطبي المحدد في حالات الانخفاض الحاد للسعرات الحرارية. وبتاريخ 7 غشت الجاري، أجريت للسيد الريسوني تحاليل طبية وفحوصات بالمستشفى، جاءت نتائجها جد مطمئنة؛

- وإذ عمل المجلس على تتبع ظروف اعتقال المعتقلَين؛

- وإذ تدخل لتسهيل الرعاية المناسبة للمعتقلين، مع ضمان التواصل مع عائلتيهما؛

- وإذ أوفد فريقيان من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات، لملاحظة 28 جلسة من جلسات محاكمة المتهمين، في المرحلة الابتدائية؛

- وإذ عقد المجلس لقاء مع منسق دفاع السيد عمر الراضي بشأن جلستين مغلقتين أثناء محاكمته؛

- وبعد تدقيق المعطيات التي جرى تجميعها من قبل فريقي المجلس والعمل على تقاطعها والتحقق منها؛ وبناءً على محاضر الجلسات المحررة من قبل كاتب الضبط، وكذلك القرارات التي أصدرتها المحكمة بالقاعة، بالإضافة إلى المحاضر التي أعدها كاتب الضبط والشرطة القضائية المسلمة لإدارة المؤسسة السجنية؛ يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان للرأي العام ملاحظات أولية، في انتظار تعميم خلاصاته النهائية بعد نشر الأحكام واستنفاد المسار القضائي:

ملاحظات أولية مشتركة

§ احترام شرط العلنية في المحاكمتين؛

§ استيفاء مسطرتي الاعتقال المقتضيات القانونية طبقا للمسطرة الجنائية؛

§ تقدم دفاعي المتهمين بطلب إجراء المحاكمتين حضوريا، وهو الطلب الذي تجاوبت معه المحكمة؛

§ احترام الآجال المعقولة في المحاكمتين؛

§ إشعار المتهمين بالتهم الموجهة إلى كل منهما، وتمكن كل واحد منهما من الاتصال بمحام من اختياره، وتمكينهما من الوقت والتسهيلات اللازمة لإعداد الدفاع. كما استجابت المحكمة لطلبات التأجيل المتعددة التي قدمها دفاع كل متهم على حدة من أجل تحضير المحاكمتين.

ملاحظات أولية بشأن محاكمة السيد سليمان الريسوني

§ حضر السيد الريسوني الجلسات السبع الأولى من محاكمته، إلى غاية الجلسة المنعقدة بتاريخ 15 يونيو 2021، ثم امتنع بعد ذلك عن المثول أمام المحكمة خلال الجلسات اللاحقة، مبررًا هذا الغياب بحالته الصحية، لتقرر المحكمة، التي اعتبرت أن مبررات عدم مثوله أمامها غير مقبولة، مباشرة المحاكمة بحضور الدفاع فقط وفي غيبة المتهم بعد إنذاره، كما هو محرر في محضر الشرطة القضائية الذي اطلع عليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفقا لمقتضيات المادة 423 من قانون المسطرة الجنائية؛

§ أعلن الدفاع انسحابه من الجلسة عقب قرار المحكمة مواصلة المحاكمة في ظل الغياب غير المبرر للمتهم. وبناء على هذا القرار أمر القاضي، في إطار إجراءات المساعدة القضائية، بتمكين المتهم من محامين لمؤازرته، وهو ما تمكن المجلس الوطني لحقوق الإنسان من التحقق منه. وفي هذا الإطار، عين السيد نقيب هيئة الدار البيضاء ثلاثة محامين، غير أن هيئة دفاع المتهم أعلنت أنها لم تسحب مؤازرتها، لينتفي بذلك سبب استفادة السيد الريسوني من المساعدة القضائية.

وقد جدد الدفاع طلب إحضار المتهم وهو ما رفضته المحكمة، ليعلن الدفاع مرة أخرى انسحابه من الجلسة.

لم ينتج عن هذا الانسحاب أي أثر قانوني بموجب قانون تنظيم مهنة المحاماة، لذلك قررت المحكمة مواصلة الجلسة؛

§ رغم طلب الدفاع، تشبثت المحكمة بقرار مباشرة المحاكمة في غيبة المتهم، قياسا لأحكام المادتين 443 و446 من قانون المسطرة الجنائية؛

§ لم يُستدعَ المتهم لجلسات المحاكمة اللاحقة، بعدما تشبثت المحكمة بقرارها بناء على أحكام المادة 423 من قانون المسطرة الجنائية. وإعمالا لأحكام هذه المادة، كان السيد الريسوني يطلع، بزنزانته، على مضمون محضر كل جلسة من خلال كاتب الضبط؛

§ أمر قاضي التحقيق بإجراء خبرة على التسجيل الذي قدمه المشتكي، ثم أدرج بعد ذلك التسجيل المذكور في الملف؛

§ بتاريخ 9 يوليوز 2021 وجهت المحكمة للسيد الريسوني الأمر بحضور جلسة النطق بالحكم، كما تأكد من ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وأمام رفضه، صدر الحكم في غيبته، لينتقل عنده بعد ذلك كاتب ضبط الجلسة لتلاوة منطوق قرار المحكمة.

ملاحظات أولية بشأن محاكمة السيد عمر الراضي

§ أمام الدفوعات الشكلية التي قدمها الدفاع بشأن مسألة عدم التوقيع على المحضر أثناء الاستماع للمتهمين من قبل الدرك الملكي، ردت النيابة العامة بأن المسطرة كانت سليمة، وفقًا لأحكام الظهير الشريف رقم 1.57.280، التي تنص على تدوين تصريحات أي شخص يجري الاستماع إليه في «كناش التصريحات»، الذي يتضمن توقيعات الأشخاص الذين يجري الاستماع إليهم؛

§ لم يطعن الدفاع في مضمون التصريحات المدونة في الكناش المذكور؛

§ طلب الدفاع مثول شهود سبق استجوابهم من قبل قاضي التحقيق، وهو الطلب الذي رفضته

المحكمة، مستحضرة اجتهادا لمحكمة النقض يفيد بأن المحكمة غير ملزمة باستدعاء شهود سبق مثولهم أمام قاضي التحقيق بعد أدائهم اليمين القانونية (قرار عدد 283 في الملف عدد 19016/99 الصادر بتاريخ 3/2/2000)؛

§ على الرغم من أن الوكيل العام استمع للمشتكية فور تقديم شكايتها، إلا أنه لم يكن هناك أي طلب لإجراء فحص للتأكد من حالتها الصحية وتوثيقها؛

§ بناء على طلب الطرف المدني، انعقدت جلستان مغلقتان من ضمن جلسات المحاكمة؛

على الرغم من أن المحاكمتين الملاحظتين أجريتا وفق القانون وأحكام الفصل 110 من الدستور الذي بموجبه «لا يلزم قضاة الأحكام إلا بتطبيق القانون. ولا تصدر أحكام القضاء إلا على أساس التطبيق العادل للقانون»، يرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ضوء ملاحظاته الأولية المذكورة، أن هناك عناصر تطرح تساؤلات في سياق هاتين المحاكمتين، ليست لا خاصة بهاتين القضيتين ولا مرتبطة حصريا بهما، بل هي عناصر ناجمة عن نواقص وفجوات في القانون، لا سيما قانون المسطرة الجنائية في علاقته مع المعايير الدولية؛ فهاتين القضيتين لا تمثلان سوى دراستي حالة حول عدم مطابقة مقتضيات من القانون المذكور مع أحكام الدستور والمعايير الدولية المرتبطة بالمحاكمة العادلة، ولا سيما الفصل 120 من دستور المملكة والمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تكفل النقطة (ه) من فقرتها الثالثة حق المتهم في «أن يناقش شهود الاتهام، بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام».

ويذكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا السياق بأنه يوصَى، وفقًا للمعايير الدولية في هذا الشأن، بالاستماع في ظروف معينة للإفادات التي يتم الإدلاء بها أمام المحكمة، بالإضافة إلى الإفادات التي يتم الإدلاء بها أثناء مرحلة التحقيق، وذلك من أجل تشجيع الشهود على الإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة في جلسة علنية.

وفي الأخير، يؤكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التكفل القضائي بضحايا الجرائم والجنح الجنسية يشمل الرعاية الطبية والنفسية للضحايا، إعمالا للفصل 117 من دستور المملكة، الذي ينص على أن القاضي يتولى «حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي، وتطبيق القانون.»

ويدرك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته مؤسسة دستورية وطنية لحقوق الإنسان، ما تمثله مثل هذه القضايا، على غرار قضايا سابقة، بالنسبة لحقوق المتقاضيات والمتقاضين في بلادنا؛ ووفقًا لولايتها:

- يخبر الرأي العام بانشغاله العميق بكيفية معالجة القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي في مجتمعنا، بشكل يخالف مبادئ وقيم وثقافة حقوق الإنسان؛

- يديـن بشـدة حملـة التشـهير والتحـرش والتحقـير، المُسْـتَعِرة وغـير المسـبوقة، التـي كان ضحيتهـا المشـتكية والمشـتكي في هاتـين القضيتـين، فضـلا عـن القـذف والاعتـداء والتهديـدات المتكـررة التـي مسـت بكرامتهـما وعرضـت سـلامتهما وصحتهـما ورفاههـما للخطـر؛

- يشـعر الـرأي العـام بمعاينتـه لانتشـار قـدر كبـير مـن المعلومـات الخاطئـة وغـير المدققـة بشـأن هاتـين القضيتـين، خاصـة عـبر وسـائل التواصـل الاجتماعـي؛

- يجـدد توصيتـه بتجريـم خطـاب التشـهير والتمييـز والتحريـض عـلى الكراهيـة والعنـف وعـلى توصيتـه المتعلقـة بوضـع إطـار قانـوني مناسـب لمكافحـة المعلومـات المضللـة و»الأخبـار الزائفـة»؛

- يذكّـر بـأن تصديـر دسـتور المملكـة والمـادة 26 مـن العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية يحظـران تعـرض أي شـخص لأي شـكل مـن أشـكال التمييـز أو الاضطهـاد بسـبب الجنـس أو الهويـة أو الانتـماء الاجتماعـي أو الـرأي، خاصـة بغـرض ترهيبـه أو إجبـاره عـلى الصمـت؛

- يشـدد عـلى تذكـير الـرأي العـام عـلى أنـه لا المهنـة ولا الشـهرة ولا العلاقـات ولا حتـى آراء المعنيـين، يمكـن أن تشـكل بمفردهـا عنـاصر لتأكيـد أو نفـي تهـم بارتـكاب جرائـم و/أو جنـح؛ كـما لا ينبغـي لهـا، بـأي حـال مـن الأحـوال، المـس بمبـدأ المسـاواة بـين المواطنـين أمـام القانـون الـذي يكفلـه الفصـل السـادس مـن الدسـتور؛

- يدعـو هيئـة العدالـة إلى ضـمان تحكيـم المقتضيـات الدوليـة التـي صادقـت عليهـا المملكـة المغربيـة، عندمـا تـرى ذلـك مناسـبا، إلى حـين ملاءَمـة قوانـين المملكـة مـع المعايـير الدوليـة وأحـكام الدسـتور، كـما ينـص عـلى ذلـك تصديـر الدسـتور؛

- يوصي بتمكينه من حضور الجلسات المغلقة خلال المحاكمات التي يقوم بملاحظتها؛

- يذكـر بتوصيته المتعلقـة بملاءَمـة قانـون الـدرك الملـكي مـع أحـكام الدسـتور والمعايـير الدوليـة المتعلقـة بتوقيـع المحـاضر؛

- يجـدد التأكيـد عـلى التوصيـة الـواردة في تقريـره السـنوي برسـم سـنة 2020 المتعلقـة بـضرورة تمسـك المحامـين بحقـوق الإنسـان والحريـات الأساسـية التـي تعـترف بهـا القوانـين الوطنيـة والدوليـة، وأن تكـون تصرفاتهـم في جميـع الأحـوال متماشـية مـع القانـون والمعايـير المعـترف بهـا وأخلاقيـات المهنـة؛ وتغليـب حقـوق الأطـراف ورفاهيتهـم كمصلحـة عليـا، كـما تكـرس ذلـك المبـادئ الأساسـية المتعلقـة بـدور المحامين؛

- يـوصي بإخضـاع جميـع القـرارات المتعلقـة بالحرمـان مـن الحريـة لمراجعـة قضائيـة مسـتقلة، وفقـا للمعايـير الدوليـة في هـذا الشـأن؛

- يجـدد التأكيـد عـلى توصيتـه المتعلقـة بمصادقـة البرلمـان، في أقـرب الآجـال، عـلى إصـلاح القانـون الجنـائي

وتكريس مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب وتوقع مآلات تطبيق القوانين (la prévisibilité de la loi) ؛

- يجدد التأكيد على توصياته بشأن مراجعة الباب الثامن من القانون الجنائي وخاصة تعديل المادة 486 والمواد من 489 إلى 493 وتوصيته بجعل الرضى أساس التشريع المتعلق بالجرائم والجنح ذات الطابع الجنسي، كما يجدد التأكيد على دعوته إلى جعل المكافحة الفعلية والفعالة لإفلات مرتكبي أشكال الاعتداء والعنف الجنسي من العقاب قاعدة رادعة؛

- يدعو النيابة العامة إلى تسريع جهود عقلنة اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي؛

- يدعو لإعمال تدابير حماية الضحايا طبقا لمقتضيات القانون رقم 103.13 ولإعمال تدابير حماية الضحايا والشهود والمبلغين طبقا للقانون رقم 37.10؛

- يؤكد على ضرورة وضع آلية للتكفل الطبي والنفسي والقانوني لضحايا أشكال الاعتداء والعنف الجنسي؛

- يخبر المواطنات والمواطنين وكذلك الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين بأنه يعتزم خلال الأشهر القادمة نشر مذكرته حول إصلاح قانون المسطرة الجنائية، الذي يعتبره المجلس إصلاحا مستعجلا وضروريا؛

- يذكر بمختلف توصياته، خاصة المتضمنة في تقريره السنوي برسم سنة 2019 ، المتعلقة بضرورة احترام المعطيات ذات الطابع الشخصي؛

- يخبر الرأي العام أنه سيواصل تتبع ظروف اعتقال المعنيين وملاحظة محاكمتيهما في مرحلة الاستئناف، والعمل على إخبار الرأي العام بأي تطور، وكلما كان ذلك ضروريًا، وفقًا لاختصاصاته وولايته.

انعقـاد الـدورة العاديـة الخامسـة للجمعية العامـة للمجلس الوطنـي لحقوق الإنسـان

تأسيسا على استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي راهنت على إطلاق أفق جديد لتعزيز الحماية عبر مداخل العدالة الاجتماعية والمجالية وفعلية الحقوق، ورغبة في تجسيد البعد الترابي لهذه الاستراتيجية، ومن أجل إثارة انتباه الفاعل العمومي إلى الخصاص الذي تعرفه جهة بني ملال - خنيفرة من حيث مؤشرات فعلية الحقوق، عقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومي 16 و17 يوليوز 2021 دورته العادية الخامسة بإقليم أزيلال.

وكان جدول أعمال هذه الدورة، التي ترأستها رئيسة المجلس السيدة آمنة بوعياش قد حدد لقاء مع السيد شكيب بنموسى، رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، لعرض مضامين تقرير اللجنة. وقد تميز هذا اللقاء بتفاعل غني ومتنوع لأعضاء الجمعية مع السيد بنموسى، ركز بالأساس على أهمية اعتماد المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في بناء وبلورة مداخل النموذج التنموي الجديد.

كما انكبت الجمعية العامة في نقاش مفتوح على أولويات استراتيجية عمل المجلس الخاصة ب 2024/2022، وفق نفس الإطار المفاهيمي القائم على فعلية الحقوق والحريات.

بعد التداول حول أولويات ومداخل استراتيجية العمل، اطلعت الجمعية العامة أيضا على سياق ومستويات تقدم الأشغال التحضيرية لمنهجية الملاحظة المستقلة والمحايدة لانتخابات2021 . وقد حرصت السيدة آمنة بوعياش على دعوة رؤساء اللجان الجهوية إلى تأجيل الأنشطة العمومية خلال الاستحقاقات الانتخابية للحفاظ على الحياد التام.

كما صادقت الجمعية العامة خلال هذه الدورة على المشروع الأولي للنظام الخاص الأساسي للموارد البشرية العاملة بالمجلس، مع إعطاء تفويض لمكتب المجلس بالمصادقة عليه نهائيا بعد إدماج الملاحظات والاقتراحات، علاوة على مشروع ميزانية المجلس لسنة 2022.

محطات بارزة بين الدورتين (19 مارس / 16-17 يوليوز 2021)

بالإضافة إلى أنشطة وعمل اللجن الدائمة والآليات الوطنية واللجن الجهوية واجتماعات مكتب المجلس، قام المجلس بين الدورتين ب:

- نشر التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان لسنة 2020» وضع استثنائي وتمرين حقوق جديد» والذي سينشر بالجريدة الرسمية خلال الأيام المقبلة:

- متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة عبر توقيع اتفاقية بشأن التقاعد التكميلي

لفائدة 99 شخصا من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان:

- الانكباب على إعداد مشروع التقرير الخاص بإعمال وتفعيل اتفاقية الاختفاء القسري وإحداث وحدة لحفظ الذاكرة والنهوض بكل روافد التاريخ المغربي خلال شهر ماي الماضي:

- متابعة استكمال ملفات جبر الضرر والادماج الاجتماعي والزيارات الميدانية لكل من أماكن حفظ الذاكرة بتازمامارت ومتحف الحسيمة ومقبرة الناظور:

- متابعة زيارة عدد من المؤسسات السجنية من أجل متابعة الظروف السجنية لعدد من الحالات وإطلاق دليل حول تدبير الإضراب عن الطعام بالمؤسسات السجنية مع شركائه:

- المشاركة في لقاءات حوارية وتفاعلية في إطار الدورة 47 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف حول مدى استجابات الدول للوقاية لجائحة كوفيد19 :

والمقاولة وحقوق الإنسان :

ومناهضة العنف ضد المرأة :

- تنظيم حوار جهوي ضمن أجندة المجلس حول المناصفة السياسية بمدينة الداخلة بمشاركة رئيسة المجلس :

- تحيين اتفاقيتي تفاهم بين المجلس والبرلمان بغرفتيه:

- إطلاق موقع الكتروني خاص بملاحظة الانتخابات باللغة العربية والأمازيغية والفرنسية والانجليزية ولغة الإشارة، والذي يتضمن كل القوانين والقرارات ذات الصلة بعملية الانتخابات وشروط إيداع الترشيحات من أجل القيام بعملية الملاحظة المستقلة للانتخابات :

طنجة-تطوان-الحسيمة: ندوة حول «حق الطفل في النسب بين الواقع الاجتماعي والقانوني والمواثيق الدولية»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بشراكة مع هيئة المحامين بتطوان، ندوة حول موضوع «حق الطفل في النسب بين الواقع الاجتماعي والقانوني والمواثيق الدولية»، يوم الجمعة 09 يوليوز 2021 ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال بمحكمة الاستئناف بتطوان.

وتندرج هذه الندوة في إطار اختصاصات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ذات الصلة بحماية حقوق الطفل والنهوض بها والعمل على ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، خاصة مقتضيات مدونة الأسرة مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، التي تنص في مادتها 7 على حق الطفل في الحصول على اسم منذ ولادته ومعرفة والديه. كما يتزامن موعد الندوة مع سياق النقاش العمومي الذي أثاره قرار محكمة النقض بالرباط بتاريخ 29 شتنبر 2020 في القضية المتعلقة بإثبات البنوة اعتمادا على الخبرة الجينية.

وتهدف هذه الندوة إلى إثارة النقاش والتفكير بين الفاعلين المعنيين بحقوق الطفل حول الحلول الممكنة والواقعية للإشكالات القانونية للأطفال المزدادين خارج مؤسسة الزواج، وذلك استنادا إلى المصلحة الفضلى للطفل واستحضارا لمبدأ المساواة بين الجنسين وانسجاما مع توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2019، الذي أوصى بحماية حق الطفل في النسب بغض النظر عن الوضعية العائلية لوالديه.

وستكون الندوة، التي ستعرف مشاركة خبراء وباحثين وقضاة ومحامين وممثلي المؤسسات المعنية بالطفولة والمجلس العلمي والجمعيات الفاعلة في المجال، مناسبة لمقاربة الموضوع وتحليله من زوايا حقوقية وقانونية وسوسيولوجية ودينية، من خلال تناول المحاور التالية: «حق الطفل في النسب بين مدونة ا لأسرة والعمل القضائي»؛ «الأطفال بدون نسب: سؤال الهوية وعنف التمثلات»؛ «قضايا النسب والبنوة في ضوء الاجتهاد القضائي»، «أي مجال لاستحضار المصلحة الفضلى للطفل؟»؛ «حقوق الطفل في الإسلام: الحق في النسب نموذجا»؛ ثم «الحق في النسب: أي تقاطعات بين مرجعية النص الدستوري والنص القانوني».

وستتميز هذه الندوة بتوقيع الأستاذة سلمى الطود، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة- تطوان-الحسيمة والأستاذ محمد المرتضى درجاج، نقيب هيئة المحامين بتطوان، لاتفاقية شراكة تروم تعزيز العمل المشترك ونشر ثقافة حقوق الإنسان، فكرا وممارسة، خاصة وسط الفاعلين في هيئات الدفاع ومؤسسات إنفاذ القانون.

ندوة رقمية دولية حول «المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة: الوضعية الراهنة والتجارب الدولية المقارنة»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، يوم الثلاثاء 6 يوليوز 2021، ندوة رقمية دولية حول موضوع «المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة: الوضعية الراهنة والتجارب الدولية المقارنة».

وتهدف هذه الندوة إلى المساهمة في تدقيق المعايير والمؤشرات التي تمكن من قياس مدى إعمال الحق في المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن تحليل القضايا المتعلقة بالقوانين المؤطرة للعملية الانتخابية، والمعايير الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وأدوار المتدخلين والجهات المعنية.
ويتضمن برنامج هذه الندوة، التي ستعرف مشاركة خبراء وطنيين ودوليين في مجال الإعاقة من اللجنة الأممية المعنية بحقوق الأشخاص، التحالف الدولي للإعاقة، المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، مجموعة من المحاور تهم أساسا: «المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وفقا للإطار المعياري الوطني والدولي»، «التجارب المقارنة في مجال دعم الشمول وفعلية الحق في المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة».

كما ستعرف الندوة عرض تجربة المغرب في مجال ملاحظة الانتخابات والتي قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وطنية معنية بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، من جهة، وتجربة الملاحظة التي قام بها التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سنتي 2015 و2016.
وينتظر أن تسفر أشغال هذه الندوة عن تقديم أوراق علمية تساهم في الإعداد لوثيقة مرجعية تؤطر عملية ملاحظة وقياس مدى إعمال الحق في المشاركة السياسية والعامة خلال مسار الانتخابات برمته بدء من الحملة الانتخابية مرورا بالاقتراع وانتهاء باعتماد البرنامج الحكومي للحكومة المنتخبة.
وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء بمشاركة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسيد دلامي باشارو، عضو اللجنة الأممية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والسيد محمد الخادري، رئيس التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب.
يذكر أن هذه الندوة سيتم بثها مباشرة على الساعة الثالثة زوالا على صفحة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالفايسبوك.

السيدة بوعياش تعطي انطلاقة دورة تدريبية لفائدة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا

أعطت السيدة آمنة بوعياش، صبيحة يومه الاثنين 05 يوليوز 2021، و السيد أحمد سالم ولد بوحبيني، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، انطلاقة دورة تدريبية لفائدة أعضاء وأطر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا، وذلك في إطار مذكرة التفاهم التي تجمع بين المؤسستين والتي تسعى إلى تعزيز القدرات وتبادل الخبرات والمعارف بين المؤسستين.

وبهذه المناسبة، أبرزت رئيسة المجلس في اللقاء الافتتاحي لهذه الدورة التدريبية، التي ستمتد يومي 5 و6 يوليوز 2021، أن هذه الدورة هي فقط لبنة من لبنات التعاون الذي تجمع المؤسستين في مواضيع متعددة، حيث سيتم الحرص على إعمال كافة مقتضيات مذكرة التفاهم الموقعة بين المجلس واللجنة في يناير 2021 وذلك في أفق الانكباب على مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما أبرز السيد أحمد سالم ولد بوحبيني أن اللجنة الموريتانية لحقوق الإنسان تراهن بشكل كبير على استفادة أعضاءها وأطرها من هذه الدورة حيث تشكل مناسبة للتعرف على التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان وما راكمه المجلس من خبرات مشهود لها على المستوى الوطني والدولي في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وسيتمحور برنامج هذه الدورة التدريبية، التي سيستفيد منها أطر وأعضاء اللجنة الوطنية بموريتانيا، حول عدة مواضيع تهم أساسا: «تقديم عام حول المجلس الوطني لحقوق الإنسان: التطور التركيبة والصلاحيات»، «تفاعل المجلس مع المنظومة الدولية لحماية حقوق الإنسان»، «حماية حقوق الإنسان: الرصد وزيارة أماكن الحرمان من الحرية ومعالجة الشكايات»، «كيفية معالجة الشكايات بواسطة نظام المعلومات».

يذكر أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا، التي تم إنشاءها سنة 2006، تعتبر هيئة استشارية مستقلة تضطلع بمهام حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وهي مؤسسة معتمدة في الفئة «ألف» من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في شقها المتعلق بحفظ الذاكرة

تقدم أشغال متحف الحسيمة وإعادة تأهيل مقبرة الناظور

في إطار إعمال استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الخاصة بحفظ الذاكرة المعتمدة منذ 2019، وبعد انتهاء المرحلة الأولى من إنجاز متحف الحسيمة المتعلقة بالدراسات السينوغرافية والمتحفية، عقدت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش، يوم 2 يوليوز 2021 بالحسيمة، لقاء عمل مع عامل الحسيمة، السيد فريد شوراق، ورئيس المجلس الإقليمي، وفريق المهندسين المشرفين على المشروع، من أجل الوقوف على تقدم أشغال هذا المتحف.

وتتمثل المرحلة الثانية من إنجاز هذا المشروع في التداول بخصوص الدعم المالي لشركاء المشروع ومشاريع أشغال التهيئة والتوطين التقني والتأثيث، وأشغال البحث وتملك الدعامات الأساسية القابلة للعرض (مجموعات التحف، المواد التراثية وغيرها)، علما أنه قد تم التوقيع سنة 2019، في إطار المساهمة في مشروع إحداث متحف الحسيمة، على اتفاقيتي شراكة مع كل من مجلس جهة-طنجة-تطوان-الحسيمة ووزارة الثقافة، والمجلس البلدي للحسيمة.

تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، تندرج فلسفة إحداث متحف الحسيمة في سياق المستلزمات الدستورية التي كان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد لخصها في الخطاب الذي وجهه للمشاركين في اللقاء الدولي الذي نظمه المجلس سنة 2011 حول التحافة، حيث أكد على ضرورة حفظ الذاكرة الجماعية للمغاربة «باعتبارها لبنة أساسية على درب استكمال بناء المجتمع الديمقراطي»، وعلى تدعيم مصالحة المغاربة مع تاريخهم، وتجاوز شوائب الماضي، تحصينا لحاضرهم.

كما انعقد يوم 3 يوليوز 2021 بمقر عمالة الإقليم لقاء مع عامل إقليم الناظور، السيد علي خليل، بخصوص برنامج إعادة تأهيل مقبرة الناظور ودعم فضاءها لحفظ الذاكرة. وقامت السيدة آمنة بوعياش بزيارة لهذه المقبرة من أجل الترحم على الضحايا الستة عشر المتوفين على خلفية الأحداث الاجتماعية لسنة 1984.

وكان وفد المجلس يتكون من رئيسة المجلس والسيد عباس بودرقة، مستشار لدى رئاسة المجلس والعضو السابق بهيئة الانصاف والمصالحة، والسيد ومراد رغيب، مدير الديوان، والسيدة أمينة صالحي، مديرة التواصل والسيد منير عبد الله، مدير النهوض بحقوق الإنسان والسيد نجيم حيدوش، مدير مكتب الحسيمة التابع للجنة الجهوية بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تعقد اجتماعها الثاني

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات اجتماعها الثاني يوم الأربعاء 30 يونيو 2021 بمقر المجلس بالرباط، برئاسة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وإلى حدود 22 يونيو 2021، آخر أجل استلام طلبات الاعتماد، توصلت اللجنة بطلبات 51 جمعية ومؤسسة وطنية واحدة.

وستجتمع اللجنة الخاصة لاعتماد الملاحظين خلال الأيام القليلة القادمة لدراسة طلبات الاعتماد المعروضة على أنظارها والبت فيها، بما فيها طلبات المنظمات غير الحكومية الدولية التي ترغب بالقيام بملاحظة الاستحقاقات المقبلة، وذلك وفق المقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

وقد انعقد الاجتماع الثاني للجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات بحضور ممثلي القطاعات الحكومية وأعضاء من الجمعيات الممثلة بالمجلس.

يذكر أن القانون رقم 30.11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، الصادر في 6 أكتوبر 2011، يمنح للجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي ينص على إحداثها، صلاحيات تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي ترأسها رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتسند كتابتها للأمانة العامة للمجلس، من الأعضاء التاليين:

- أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والاتصال؛
- ممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛
- ممثل عن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
- ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
- شخصيات مؤهلة لحضور أشغال اللجنة على سبيل الاستشارة.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة كلميم-واد نون تعقد اجتماعها العادي الثاني

ستعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة كلميم-واد نون اجتماعها العادي الثاني طبقا لمقتضيات القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووفقا للمادة 36 من نظامه الداخلي، وذلك يوم السبت 26 يونيو 2021 على الساعة الحادية عشر صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة كلميم واد نون.

ويتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع، الذي سيترأسه رئيساللجنة، السيد إبراهيم لغزال، تنزيل مخطط عمل اللجنة الذي تمت المصادقة عليه في الاجتماع العادي الأول.

كما سيشكل الإجتماع مناسبة لتقديم حصيلة عمل اللجن الدائمة الثلاث للجنة الجهوية برسم النصف الأول من سنة 2021، وعرض تقرير تركيبي لأشغال اللقاءات الدراسية والندوات المنظمة من طرف اللجنة خلال نفس الفترة، بالإضافة إلى تحيين برنامج العمل خلال الفترة المتبقية من السنة الحالية والمصادقة عليه.

يذكر أنه تم تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة كلميم-واد نون تم بتاريخ 17 شتنبر 2020 برئاسة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك في إطار استكمال المجلس لهيئاته وهياكله.

وتتألف تركيبة اللجنة، التي يشمل نفوذها الترابي أقاليم سيدي إفني، كلميم، طانطان وآسا-الزاك، من 21 عضوا تم اقتراحهم من طرف الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والمجلس العلمي الأعلى والأطباء والصحفيين المهنيين وجمعيات المجتمع المدني، بالإضافة إلى فاعلين في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش-آسفي تنظم ندوة وطنية حول موضوع «التنمية وحقوق الإنسان»

ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش-آسفي، بتنسيق مع اللجنة الدائمة المكلفة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان والتعزيز الديمقراطي بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة سوس-ماسة، ندوة وطنية حول موضوع «التنمية وحقوق الإنسان»، وذلك يوم الجمعة 25 يونيو 2021 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا (9.00) بمدينة مراكش.

وتهدف هذه الندوة، التي ستفتتح أشغالها السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى إعادة طرح سؤال الحق في التنمية وتدارس سبل تفعيل هذا الحق المتعدد الأبعاد، ومحاولة تقديم اجتهاد نظري حوله، فضلا عن تسليط الضوء على الإشكالات والتحديات المرتبطة بالولوج إليه، في إطار المسؤولية التي وضعها الدستور على عاتق الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وستشكل هذه الندوة، التي ستعرف مشاركة خبراء وباحثين وحقوقيين ومهتمين بموضوع التنمية وحقوق الإنسان، فرصة لمقاربة الموضوع وتحليله من زوايا حقوقية وقانونية واقتصادية واجتماعية ودينية، من خلال تناول المحاور التالية: «المرجعية الدولية والوطنية للحق في التنمية»، «الأبعاد المتعددة والمتكاملة لمسألة التنمية»، «حقوق النساء ومقاربة النوع الاجتماعي»، وسيختتم اللقاء بتقديم شهادات حول تجارب فضلى في مجال التنمية.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد قدم للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، في 4 غشت 2020، مذكرة تحت عنوان «فعلية الحقوق والحريات في المغرب...من أجل عقد اجتماعي جديد»، قدم من خلالها عناصر تصوره لاستراتيجية تنموية تهدف إلى جعل فعلية الحقوق والحريات مدخلا أساسيا لضمان الحق في التنمية، وجعله في قلب الخيارات الاستراتيجية لبلادنا في المرحلة المقبلة، وذلك ترجمة لاستراتيجية عمل المجلس المرتكزة على فعلية الحقوق والحريات كما صادقت عليها جمعيته العمومية المنعقدة في شتنبر 2019.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش-آسفي تنظم ندوة وطنية حول موضوع «التنمية وحقوق الإنسان»

ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش-آسفي، بتنسيق مع اللجنة الدائمة المكلفة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان والتعزيز الديمقراطي بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة سوس-ماسة، ندوة وطنية حول موضوع «التنمية وحقوق الإنسان»، وذلك يوم الجمعة 25 يونيو 2021 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا (9.00) بمدينة مراكش.

وتهدف هذه الندوة، التي ستفتتح أشغالها السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى إعادة طرح سؤال الحق في التنمية وتدارس سبل تفعيل هذا الحق المتعدد الأبعاد، ومحاولة تقديم اجتهاد نظري حوله، فضلا عن تسليط الضوء على الإشكالات والتحديات المرتبطة بالولوج إليه، في إطار المسؤولية التي وضعها الدستور على عاتق الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وستشكل هذه الندوة، التي ستعرف مشاركة خبراء وباحثين وحقوقيين ومهتمين بموضوع التنمية وحقوق الإنسان، فرصة لمقاربة الموضوع وتحليله من زوايا حقوقية وقانونية واقتصادية واجتماعية ودينية، من خلال تناول المحاور التالية: «المرجعية الدولية والوطنية للحق في التنمية»، «الأبعاد المتعددة والمتكاملة لمسألة التنمية»، «حقوق النساء ومقاربة النوع الاجتماعي»، وسيختتم اللقاء بتقديم شهادات حول تجارب فضلى في مجال التنمية.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد قدم للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، في 4 غشت 2020، مذكرة تحت عنوان «فعلية الحقوق والحريات في المغرب...من أجل عقد اجتماعي جديد»، قدم من خلالها عناصر تصوره لاستراتيجية تنموية تهدف إلى جعل فعلية الحقوق والحريات مدخلا أساسيا لضمان الحق في التنمية، وجعله في قلب الخيارات الاستراتيجية لبلادنا في المرحلة المقبلة، وذلك ترجمة لاستراتيجية عمل المجلس المرتكزة على فعلية الحقوق والحريات كما صادقت عليها جمعيته العمومية المنعقدة في شتنبر 2019.

الرباط-سلا-القنيطرة: «اللجنة الجهوية والنسيج الجمعوي في سياق النموذج التنموي الجديد»

ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، بشراكة مع النسيج الجمعوي بالجهة، يوم الثلاثاء 22 يونيو 2021 بالقنيطرة ابتداء من الساعة التاسعة صباحا، اللقاء الجهوي الأول حول مشروع «اللجنة الجهوية والنسيج الجمعوي في سياق النموذج التنموي الجديد: تعبئة ومواكبة دينامية وتشاركية من أجل فعلية التنمية وحقوق الإنسان بالجهة».

ويندرج هذا اللقاء في إطار تنزيل مخطط عمل اللجنة في شقه المتعلق بتعزيز الشراكة مع فعاليات المجتمع المدني والانفتاح على مختلف الشركاء والفاعلين. كما يندرج في سياق تعزيز اللجنة الجهوية لمبدأي المقاربة التشاركية والقرب قصد توفير الشروط الضرورية لفعلية الحقوق والحريات بالجهة.

وتهدف اللجنة من خلال هذا المشروع إلى فتح قنوات التواصل وخلق فضاءات وديناميات للتشاور مع مختلف مكونات المجتمع المدني بالجهة من أجل تعزيز آليات الشراكة والتعاون الرامية لتنزيل الشروط الضرورية والمقومات اللازمة لتحقيق فعلية الحقوق والمسؤوليات كما تحددها المواثيق الدولية والوطنية لحقوق الإنسان. كما يروم المشروع تثمين القواسم المشتركة بين اللجنة الجهوية والمجتمع المدني في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، رغم تمايز أدوارهما.

ويقوم هذا المشروع بشكل خاص على تعزيز المقاربة القائمة على التوطين الترابي والمجالي لمقاربة حقوق الإنسان وترسيخها، وذلك بإشراك النسيج الجمعوي في برامج وأنشطة اللجنة الجهوية، كما يقوم على خلق دائرة للتفكير حول الخصوصيات المحلية والإشكاليات المجالية. ويسعى المشروع إلى الوقوف عند كافة المقترحات الرامية لتعزيز فعلية التنمية وحقوق الإنسان بالجهة، فضلا عن المساهمة في تنزيل الجهوية وإعمال كافة مقوماتها، دون إغفال دور وسائل الإعلام في تعبئة ومواكبة دينامية البرامج والمشاريع ذات الصلة.

وسيتمحور النقاش في هذا اللقاء الجهوي حول تطور حقوق الإنسان والمجتمع المدني؛ الشراكة والحكامة والمجتمع المدني وموقع المجتمع المدني في تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، كما سيعرف تنظيم ورشات تمهيدية للقاءات المحلية المقبلة.

جدير بالذكر أن هذا المشروع يأتي في سياق صدور النموذج التنموي الجديد الذي يشكل فرصة للوقوف عند موقع وأدوار المجتمع المدني في هندسة النموذج التنموي الجديد وسبل مواكبته وتنزيل مضامينه، وذلك من خلال تفعيل تعبئة ومواكبة دينامية وتشاركية لجمعيات المجتمع المدني من أجل تعزيز تملك الفاعلين المدنيين لأدوات وآليات تحقيق فعلية التنمية وحقوق الإنسان بالجهة.

الرباط-سلا-القنيطرة: مشروع دراسة حول «ولوج أبناء المهاجرين واللاجئين إلى الحق في التمدرس بجهة الرباط سلا القنيطرة: أي فعلية»

ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، يوم الخميس 10 يونيو 2021 ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا، لقاء من أجل تقديم مشروع دراسة تحت عنوان «ولوج أبناء المهاجرين واللاجئين إلى الحق في التمدرس بجهة الرباط-سلا-القنيطرة: أي فعلية».

يندرج موضوع هذه الدراسة في إطار مسار وطني انطلق مع صدور القانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، وإصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقريره الموضوعاتي حول الأجانب في المغرب، واعتماد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وإعمالها، ثم إطلاق عملية التسوية الإدارية الاستثنائية التي اعتمدت مقاربة إنسانية وحقوقية في تدبير الملفات.

وتهدف اللجنة الجهوية من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف عند الوضع القانوني والحقوقي لفعلية الحق في ولوج أبناء المهاجرين واللاجئين بجهة الرباط-سلا-القنيطرة إلى التمدرس دون أي تمييز، كما تروم صياغة توصيات ومقترحات من شأنها تعزيز فعلية الحق في التمدرس لفائدة هذه الفئة.

كما سيشكل اللقاء فرصة للتشاور مع ممثلي القطاعات العمومية والخبراء وجمعيات الآباء والمهاجرين من أجل إغناء محاور الدراسة التي سيقوم بتقديمها الشيخ مباكي كييل، عن منظمة «France volontaire».

وسيتميز اللقاء بحضور السيدة حورية التازي صادق، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، والسيد مباكي كيي عن منظمة «France volontaire»، إلى جانب مشاركة العديد من الفعاليات الحقوقية والتربوية.

جدير بالذكر أن إنجاز هذه الدراسة يأتي في سياق وطني يتميز بتعزيز حقوق المهاجرين في عدة مجالات خاصة منها قطاع الصحة والشغل والتسجيل في الحالة المدنية والاعتراف القانوني بالجمعيات والحق في الانتماء النقابي للمهاجرين بالمغرب، فضلا عن تقديم مشروعي قانونين يتعلقان باللجوء وبدخول وإقامة الأجانب بالمغرب، الخ.

رئيس مجلس النواب ورئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوقعان اتفاقية محينة للتعاون بين المؤسستين

وقع السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، والسيدة آمنة بوعياش رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الخميس 10 يونيو 2021 بمقر مجلس النواب، على مذكرة تفاهم محينة للتعاون بين المجلسين تروم تفعيل الآليات التعاقدية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز وتقوية مساهمة مجلس النواب في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وكذا تبادل الخبرات بين المؤسستين في هذا المجال.

وفي كلمته بالمناسبة، أكد رئيس مجلس النواب على الانخراط الكامل للمؤسسة التشريعية في المبادرات الرامية للنهوض بحقوق الإنسان بالمملكة، تنفيذا لمقتضيات الدستور والتزامات المغرب الدولية، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية التي تولي عناية كبيرة لحماية الحقوق والحريات والنهوض بها ضمانا لكرامة المواطنات والمواطنين من جهة وتعزيزا لدولة الحق والقانون وتطوير المسار الديمقراطي من جهة ثانية.

وسجل السيد المالكي التطور النوعي في مجال حقوق الإنسان بالمملكة المغربية في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، مشيرا إلى تجربة هيئة الانصاف والمصالحة، وما تلاها من إصلاحات عميقة بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط.

كما نوه بمسار النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ببلادنا، والذي توج بدستور المملكة المغربية لسنة 2011، حيث تمت دسترة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وتعزيز مجال الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والتنصيص على المساواة وعلى مبدأ المناصفة، وعلى إحداث هيئات حقوق الإنسان والنهوض بها، وعلى عدم قابلية الأحكام الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات للمراجعة.

ولفت إلى أن المشرع الدستوري، خص مؤسسة البرلمان، بالتشريع بشكل حصري في مجال الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في تصدير الدستور وفي فصوله الأخرى طبقا لما يقضي به الفصل 71 من الدستور. وأضاف «البرلمان من خلال وظائفه الدستورية المتمثلة في التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، يتولى صيانة وحماية الحقوق والحريات والنهوض بها».

وشدد السيد المالكي على أن خيار النهوض بحقوق الإنسان لا رجعة فيه، مشيدا «بالمجهودات الحثيثة التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار تفعيل الاختصاصات الدستورية المنوطة به للنظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها وضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها وكذا مساهمته الفاعلة، وانخراطه الدائم في مسار بناء وتعزيز دولة القانون».

ومن جهتها، اعتبرت السيدة آمنة بوعياش رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التعاون بين المجلسين «في غاية الأهمية لعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، والذي رغم استقلاليته فإنه يتفاعل مع باقي المؤسسات وخاصة مؤسسة البرلمان، مبرزة دور المؤسسة التشريعية في ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة.

واستعرضت السيدة بوعياش مجالات التعاون بين الطرفين، كما جاء في الاتفاقية الجديدة، والتي من بينها تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، وتعبئة مشورة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إعمال مقاربة حقوق الإنسان في أعمال التشريع وملاءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة، مع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها؛ واستشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال دراسة أثر مشاريع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وشددت السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان على دور المؤسسة التشريعية في مجال الحماية والنهوض بحقوق الإنسان، مبرزة أهمية مساهمة البرلمان في أشغال المجلس الدولي لحقوق الإنسان، والحرص المشترك على إعداد استراتيجية لمتابعة التوصيات التي تقدمها الآليات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وقد اتفق الجانبان على إحداث لجنة مشتركة لتتبع تنفيذ الاتفاقية، تجتمع بصفة دورية لتسطير برنامج عملها واتخاذ الخطوات العملية لتنزيل مضامينه.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون-الساقية الحمراء تعقد اجتماعها العادي الثاني

ستعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون- الساقية الحمراء اجتماعها العادي الثاني طبقا لمقتضيات القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووفقا للمادة 36 من نظامه الداخلي، وذلك يوم السبت 12 يونيو 2021 ابتداء من الساعة 11 صباحا بمدينة العيون.

ويتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع، الذي سيترأسه رئيس اللجنة، السيد توفيق برديجي، دراسة وتقييم الأنشطة التي قامت اللجنة بتنفيذها بناء على قرارات الاجتماع العادي الأول، بالإضافة إلى مناقشة التقرير السنوي للجنة برسم سنة 2020.

كما سيتم خلال هذا الاجتماع تقديم تقرير حول «الحق في الصحة خلال جائحة كوفيد 19»، من إعداد اللجنة الدائمة المكلفة بتقييم وتتبع فعلية حقوق الإنسان في السياسات والبرامج الجهوية باللجنة، بالإضافة إلى عرض التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2020.

جدير بالذكر أن تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون - الساقية الحمراء تم يوم 8 شتنبر 2020 بمدينة العيون برئاسة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك في إطار استكمال المجلس لهيئاته وهياكله.

وتتألف تركيبة اللجنة، التي يشمل نفوذها الترابي العيون، السمارة، بوجدور وطرفاية، من 21 عضوا يتم اقتراحهم من طرف الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والمجلس العلمي الأعلى والأطباء والصحفيين المهنيين وجمعيات المجتمع المدني، بالإضافة إلى فاعلين في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

فاس-مكناس: ندوة حول «الحق في حماية الحياة الخاصة»

ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بجهة فاس-مكناس والمكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بفاس وهيأة المحامين بفاس، يوم الأربعاء 09 يونيو 2021 بفاس ابتداء من الساعة الثالثة زوالا، ندوة حول»الحق في حماية الحياة الخاصة».

وتندرج هذه الندوة في إطار مهام الحماية التي يضطلع بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والدينامية التي يعرفها المغرب على المستويين التشريعي والحقوقي، والقناعة المشتركة لشركائه بأهمية حماية الحياة الخاصة، والتي تحظى بعناية خاصة في المواثيق الدولية وفي الوثيقة الدستورية للمملكة.

وتسعى الندوة إلى تسليط الضوء على الضمانات التشريعية الكفيلة بتعزيز حماية الحق في الحياة الخاصة في ظل التطور الرقمي المتسارع، كما ستقارب محاور مرتبطة بمجال الحق في حماية الحياة الخاصة، من خلال الوقوف عند وضع هذا الحق على المستوى التشريعي وعلى مستوى تطور مجال حماية الحق في الحياة الخاصة ومسايرته للتطور الرقمي، وذلك من خلال مداخلات عدد من المهتمين بالمجال الحقوقي والقانوني منهم قضاة ومحامون.

وستتميز الندوة بحضور السيد عبد الرحمن العمراني، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة فاس- مكناس، والسيد عبد اللطيف الشنتوف، رئيس نادي قضاة المغرب، والأستاذ عبد العزيز بوزكراوي، رئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بفاس، والأستاذ محمد بومليك، رئيس هيئة المحامين بفاس، وممثل عن اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، كما ستعرف حضور العديد من الفعاليات المؤسساتية والمدنية.

وعلى هامش هذه الندوة سيتم تنظيم حفل توقيع اتفاقية شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة فاس-مكناس والمكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بفاس.

وجدير بالذكر أن المشرع المغربي قد عمل على حماية الحياة الخاصة للفرد من خلال الفصل 24 من الدستور، فضلا عن إقرار حماية جنائية من خلال القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، بالإضافة لما تضمنه القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة.

فاس-مكناس: ندوة حول «الوساطة الاجتماعية: قراءة في التجربة ومداخل تطويرها، جهة فاس-مكناس نموذجا»

سينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنته الجهوية لحقوق الإنسان بجهة فاس-مكناس، يوم الثلاثاء 8 يونيو 2021 بمدينة فاس، ندوة حول «الوساطة الاجتماعية: قراءة في التجربة ومداخل تطويرها، جهة فاس-مكناس نموذجا»، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

وتندرج هذه الندوة في إطار مهام الحماية التي يضطلع بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والدينامية التي يعرفها المغرب على المستويين التشريعي والحقوقي والتحديات التي يواجهها بفعل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة (كوفيد-19).

وتسعى الندوة إلى الوقوف عند التجارب العالمية في مجال الوساطة الاجتماعية كآلية توافقية لحل النزاعات والمساهمة في تقليص عدد من الملفات الاجتماعية المحالة على القضاء، الخ.

كما ستقارب الندوة التجربة المغربية في مجال الوساطة الاجتماعية، من خلال عرض نموذج جهة فاس-مكناس، بالنظر لطبيعة بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأكاديمية، وذلك من خلال مداخلات عدد من الأساتذة والباحثين الذين سيسلطون الضوء على خصائص هذه التجربة على المستوى الدستوري والتشريعي والمؤسساتي، وكذلك على المستوى الأكاديمي.

وستتميز الندوة بحضور رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش، التي ستفتح أشغال هذا اللقاء، وتأطير السيد عبد الرحمان العمراني، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة فاس-مكناس، والسيد عبد القادر أزريع، المسؤول عن وحدة الوساطة والعلاقة مع البرلمان بالمجلس.

جدير بالذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أحدث وحدة إدارية خاصة بالوساطة والعلاقة مع البرلمان، تابعة لرئاسة المجلس، وعيا منه بالحاجة الملحة لآلية مؤسساتية أكثر تطورا ومرونة من أجل مسايرة كل التحولات والتطورات خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المجتمع المغربي، وإيجاد حلول توافقية للإشكالات العالقة التي لم تتمكن آليات الحوار الكلاسيكية من مواكبتها.

انطلاق عملية إيداع الترشيحات لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية برسم سنة 2021

تعلن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي تترأسها رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن انطلاق عملية إيداع الترشيحات من أجل القيام بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات الجماعية والجهوية، انتخابات أعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين وانتخابات مجالس العمالات والأقاليم المقرر تنظيمها ما بين 8 شتنبر و5 أكتوبر 2021.

يتعين على الهيئات الراغبة في القيام بمهام ملاحظة الانتخابات، طبقا للقانون رقم 30-11 الذي يقضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، إيداع طلبات الاعتماد لدى اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات في أجل أقصاه 22 يونيو 2021 على الساعة الرابعة زوالا (غرينتش+1). وتجدر الإشارة إلى أن وثائق طلب الاعتماد (استمارة طلب الاعتماد، ميثاق ملاحظة الانتخابات ولائحة الملاحظين) متاحة للتحميل بشكل مباشر من الموقع الإلكتروني للجنة: (observationelections.cndh.ma) وستهم عملية الملاحظة الاستحقاقات الانتخابية لأعضاء مجلس النواب ومجالس الجهات والجماعات والمقاطعات المقرر تنظيمها في 8 شتنبر 2021، انتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم المقرر في 21 شتنبر 2021 وانتخاب أعضاء مجلس المستشارين المقرر في 5 أكتوبر 2021.

وطبقا للمادة 2 من القانون رقم 30.11 الذي يقضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، الصادر في 6 أكتوبر 2011، فإن الهيئات المعنية بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات هي:

- المؤسسات الوطنية المؤهلة بحكم القانون للقيام بمهام ملاحظة الانتخابات؛
- جمعيات المجتمع المدني الفاعلة المشهود لها بالعمل الجاد في مجال حقوق الإنسان، ونشر قيم المواطنة والديمقراطية، المؤسسة بصفة قانونية والمسيرة وفق أنظمتها الأساسية؛
- المنظمات غير الحكومية الدولية المؤسسة بصفة قانونية، طبقا لتشريعاتها الوطنية والمشهود لها بالاستقلالية والموضوعية والمهتمة بمجال ملاحظة الانتخابات.

وللإشارة، فإن الموقع الالكتروني الخاص باللجنة متاح بخمس لغات: (العربية، الأمازيغية، الفرنسية والإنجليزية ولغة الإشارة)، ويشمل مضامين تهم العملية المتعلقة بآجال وشروط إيداع طلبات الاعتماد. كما يقدم معطيات أخرى تهم اللجنة الخاصة للاعتماد، التعريف بعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، النصوص المرجعية التي تنظم عملية الملاحظة وطنيا ودوليا، تكوين الملاحظات والملاحظين والأرشيف، الخ.

جدير بالذكر أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات عقدت اجتماعها الأول يوم الاثنين 23 مارس 2021 بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، برئاسة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفتها رئيسة للجنة، من أجل الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لانتخابات 2021.

بلاغ بخصوص اجتماع مكتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان

عقد مكتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان اجتماعه الشهري، يوم الإثنين 31 ماي 2021، برئاسة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس، طبقا لأحكام القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس، ومقتضيات نظامه الداخلي، لا سيما المادتين 14 و15 منه.

وبهذه المناسبة، ثمن المكتب في مستهل الاجتماع إصدار المجلس لتقريره السنوي برسم سنة 2020 تحت عنوان «كوفيد-19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد» وإحداث «وحدة حفظ الذاكرة والنهوض بالتاريخ المغربي بمختلف روافده».

وقدم(ت) السيدات والسادة رؤساء اللجن الدائمة ومنسقو الآليات الوطنية عروضا حول أشغال اللجان والآليات خلال شهر ماي. كما جرى تحديد المواضيع ذات الأولوية التي سيشتغل عليها المجلس خلال الفترة القادمة بالإضافة إلى مهامه الدائمة.

كما ناقش المكتب الخلاصات الأولية لفريق العمل الذي تم احداثه لرصد ومتابعة تداعيات احترام حقوق الإنسان، خاصة انتهاك حقوق الأطفال بعد الأحداث الأخيرة التي عرفتها مدينتي سبتة ومليلية.

وتم تقديم عرض حول منهجية المجلس في مجال ملاحظة الاستحقاقات المقررة سنة 2021 ومتابعة إطلاق الموقع الإلكتروني الخاص بلجنة اعتماد الملاحظين والملاحظات للانتخابات منذ يوم الجمعة الماضي.

درعة-تافيلالت: لقاء تواصلي حول «دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تنزيل فعلية الحقوق»

ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت، يوم الجمعة 28 ماي 2021 بمدينة زاكورة، لقاء تواصليا تحت شعار «أي دور للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تنزيل فعلية الحقوق».

يندرج هذا اللقاء ضمن استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان القائمة على الانفتاح على الشركاء وفتح النقاش مع مختلف الفاعلين في أفق ترسيخ فعلية حقوق الإنسان، ويسعى إلى المساهمة في ترسيخ التعاون البناء وتعزيز التعاون مع مختلف المشارب والتيارات الفكرية والحقوقية وكذا مكونات المجتمع المدني، محليا وجهويا.

كما يسعى اللقاء إلى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة الحقة، وذلك من خلال رؤية تعتمد على القرب والاستباق وفق مقاربة مندمجة للوقاية من الانتهاكات وحماية الضحايا وتعزيز الحقوق الإنسانية.

وسيكون اللقاء، الذي سيحضره ممثلو المصالح الخارجية وفعاليات المجتمع المدني، مناسبة للتعريف بأدوار وصلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنه الجهوية، والتعريف بمرتكزات المخطط الاستراتيجي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة- تافيلالت.

الدار البيضاء-سطات: ندوة فكرية تحت شعار «المصلحة الفضلى للطفل في قضايا البنوة»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات ندوة فكرية حول موضوع حقوق الطفل في قضايا البنوة تحت شعار «المصلحة الفضلى للطفل في قضايا البنوة»، وذلك يوم الجمعة 28 ماي 2021 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا (9.00) بمقر اللجنة بالدار البيضاء.

ويأتي تنظيم هذه الندوة الفكرية انسجاما مع مضامين التقرير السنوي الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2020 حول حالة حقوق الإنسان تحت عنوان «كوفيد19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد» خلال سنة 2020 في الشق المتعلق بحقوق الطفل.

وتتوخى اللجنة من خلال هذا اللقاء المساهمة في النقاش العمومي الذي أثاره القرار الأخير الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 29 شتنبر 2020 في ملف متعلق بإثبات البنوة. كما تهدف إلى تعميق النقاش حول الإشكالات القانونية المرتبطة بحقوق الطفل خارج مؤسسة الزواج، وكذا المساهمة في إعادة النقاش حول ضرورة تعديل مدونة الأسرة بما يتماشى مع مضامين دستور 2011 ومقتضيات اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها المغرب، من أجل ضمان المصلحة الفضلى للطفل باعتبارها المبدأ الأساسي لقضايا الطفولة.

وسيشكل اللقاء، الذي سيتميز بمشاركة ثلة من الخبراء في مجال القانون والحقوق والسوسيولوجيا، فرصة من أجل تسليط الضوء على التحديات التي تعترض تحقيق فعلية حقوق الطفل على المستوى الاجتماعي والمؤسساتي وعلى مستوى السياسات العمومية من مختلف الزوايا القانونية والعلمية والاجتماعية.

طنجة-تطوان-الحسيمة: مائدة مستديرة جهوية حول ‹›فعلية الحق في الصحة: نحو نظام صحي قائم على المقاربة المبنية على حقوق الإنسان"

ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة مائدة مستديرة جهوية حول ‹›فعلية الحق في الصحة: نحو نظام صحي قائم على المقاربة المبنية على حقوق الإنسان‹‹، وذلك يوم السبت 29 ماي 2021 بمدينة شفشاون ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال (15.00).

ويأتي هذا اللقاء في إطار تنفيذ استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان القائمة على فعلية حقوق الإنسان واعتبارا لراهنية موضوع الصحة، خاصة في ظل تداعيات جائحة (كوفيد-19)، باعتبار أن الحق في الصحة حق أساسي نص عليه الدستور والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة، الخ.

ويهدف هذا اللقاء إلى التفكير المشترك في إصلاح وتأهيل النظام الصحي بالمغرب من أجل الإعمال الكامل للحق في الصحة لجميع الأشخاص بمن فيهم: النساء، الرضع، الأطفال، كبار السن، الأشخاص في وضعية إعاقة، السجناء والمهاجرين واللاجئين، الخ.

وسيعمل المشاركون في هذا اللقاء على تحديد أوجه التفاوتات واختلالات السياسة العامة في الصحة، والمسببات التي تعيق الولوج إلى الحق في الصحة، فضلا عن تعميق النقاش حول الوسائل الكفيلة بمعالجة الوضع الصحي وتجويد خدماته.

كما تروم أشغال هذه الندوة الخروج بتوصيات دقيقة وواضحة تبتغي اعتماد وتنفيذ استراتيجية صحية شاملة تضمن الوقاية مع توفير إمكانية الوصول لخدمات الرعاية الصحية للجميع، على أساس المساواة وعدم التمييز.

وسيتميز اللقاء بمشاركة مجموعة من الفاعلين المعنيين بقطاع الصحة من ممثلي الأطباء بالقطاع العام والخاص، نقابات، أساتذة باحثين بكلية الطب، وزارة الصحة، الضمان الاجتماعي، مؤسسات حكومية وغير حكومية معنية، جمعيات المجتمع المدني، إعلاميين وخبراء في المجال.

درعة-تافيلالت: ندوة جهوية حول «الحق في الولوج إلى الموارد المائية بجهة درعة تافيلالت»

ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت ندوة جهوية حول «الحق في الولوج إلى الموارد المائية بجهة درعة تافيلالت» تحت شعار «فعلية الحق في الولوج إلى الموارد البشرية»، وذلك يوم الخميس 27 ماي 2021 بمدينة زاكورة.

وتتوخى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت من خلال تنظيمها لهذه الندوة الفكرية والحقوقية المساهمة في تحديد الإشكالات الأساسية المرتبطة بتدبير الموارد المائية بالجهة، وإرساء فهم مشترك للظاهرة وتحديد مداخل للتدخل الفعلي ووضع خطة إجرائية للعمل واعتمادها ووضع آليات لمتابعة تنفيذها.

كما تسعى إلى اتخاذ تدابير مستعجلة للتوعية من أجل تغيير سلوك المرتفقين وتدابير مؤسساتية وتنظيمية، بما يضمن حق المواطنين في الماء، في ارتباطه بحقوق أخرى أساسية في مقدمتها الحق في الحياة، وحق الأجيال القادمة من هذه الثرة الحيوية.

وسيعمل المشاركون في هذا اللقاء على تدارس إشكاليات الولوج إلى الموارد المائية بجهة درعة-تافيلالت، على اعتبار أن الماء كثروة عمومية تنحو نحو الندرة، وجب الانتباه إلى ضرورة ترشيد استثمارها من خلال تفعيل القوانين ذات الصلة وتثمين الممارسات الفضلى في هذا المجال، بما في ذلك الأساليب العرفية التي تميز الجهة.

في إطار متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة: المجلس يعلن عن إطلاق وحدة حفظ الذاكرة والنهوض بالتاريخ المغربي بمختلف روافده

سينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان حفل إطلاق «وحدة حفظ الذاكرة والنهوض بالتاريخ المغربي بمختلف روافده»، وذلك يوم الثلاثاء 25 ماي 2021 بمقر أكاديمية المملكة بالرباط ابتداء من الساعة الخامسة (17.00).

ويندرج إحداث «وحدة حفظ الذاكرة والنهوض بالتاريخ المغربي بمختلف روافده»، في إطار إعمال الاستراتيجية المندمجة للمجلس المعتمدة منذ 2019 واسترشادا بالمقتضيات الدستورية واستكمالا لمعالجة هيئة الإنصاف والمصالحة لإشكاليات تاريخية وحقوقية، في سياق تنفيذ التوصيات المتعلقة بقراءة الأحداث واستخلاص دلالاتها السياسية والحقوقية، وكذلك في إطار تفعيل أشغال لجنة متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة بحفظ الذاكرة والاهتمام بالتاريخ.

Wوتكون الوحدة آلية لدراسة مجالات وأشكال حفظ الذاكرة والاهتمام بالتاريخ الراهن، واقتراح توصيات لتفعيلها من طرف المؤسسات المعنية.

وهذا ما ينسجم ورؤية المجلس المندمجة المعتمدة منذ 2019، التي اهتمت بتنظيم الأرشيف الداخلي وتحيين الاتفاقيات المبرمة مع مختلف الشركاء وتسريع وتيرة تحويل المعتقلات السابقة إلى أماكن لحفظ الذاكرة، وتقديم التوصيات بشأن القوانين المتعلقة بالمتاحف والمؤسسة الوطنية ذات الصلة، وكذلك استحضاره لحفظ الذاكرة والاهتمام بالتاريخ ضمن تصوره للنموذج التنموي من خلال الاقتراحات التي قدمها للجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد.

وستشكل وحدة حفظ الذاكرة، المحدثة لدى رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فضاء للتفكير والبحث الموضوعي في القضايا التي تهم التاريخ الراهن وامتداداته التي بقدر ما يمكن أن تعرقل، بشكل مباشر أو غير مباشر، تكريس دولة الحق والقانون، بقدر ما يمكن أن تكون، بالمقابل، منطلقات لتأصيل الممارسة الديمقراطية وفعلية حقوق الإنسان في الدولة والمجتمع.

كما سيعمل المجلس من خلال هذه الوحدة على اتخاذ المبادرات اللازمة في مجال حفظ الذاكرة، والتي قد تبدأ بالتفاعل مع مختلف أنواع التدوين الشخصي للأحداث التاريخية ذات الصلة بالانتهاكات السابقة والبحث والتناظر حولها، مرورا بالتأهيل السوسيو-اقتصادي لمراكز الذاكرة وتنتهي بإنشاء المتاحف والعناية بالأرشيفات وحسن استثمارها، الخ.

المجلس يصدر تقريره السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2020 تحت عنوان «كوفيد19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد»

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الخميس 6 ماي 2021، تقريره السنوي برسم سنة 2020 تحت عنوان «كوفيد19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد»، باعتباره مؤسسة دستورية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها والنهوض بها وضمان ممارستها الكاملة، وصيانة كرامة المواطنات والمواطنين وحقوقهم وحرياتهم، أفرادا وجماعات، وإعمالا للمادتين 48 و51 من القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيمه؛ وبعد المصادقة عليه بالإجماع من طرف جمعيته العامة المنعقدة في 19 مارس 2021.

وفي كلمتها خلال افتتاح الندوة الصحفية لعرض التقرير السنوي للمجلس حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2020، أكدت رئيسة المجلس، السيدة آمنة بوعياش، أن التقرير يعتبر « تقييما لحالة حقوق الإنسان بالمغرب حول الوضع الاستثنائي الذي فتح للمجلس تمرينا حقوقيا جديدا، عبر نماذج من تدبير المهام والتدخلات في مجال الوقاية من الانتهاكات وحماية الضحايا والنهوض بحقوق الانسان خلال سنة 2020.».

وعلاقة بعنوان التقرير، تضيف رئيسة المجلس، أن «التقرير يضعنا أمام أسئلة متعددة، بعضها غير مسبوق، حيث تلخصت صعوبة ممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها خلال السنة التي يشملها التقرير في التشبث بتطبيق معايير حقوق الإنسان ومبادئها في ظل وضع استثنائي غير معروف التجليات والملامح وأن مقاومة انعكاسات الجائحة أعطتنا زخما جديدًا على مستوى ممارسة حقوق الإنسان وفتحت أمامنا آفاقًا جديدة».

ويتميز التقرير السنوي لسنة 2020 الذي يتضمن تقييما وتحليلا موضوعيين لحالة حقوق الإنسان ببلادنا خلال فترة جائحة (كوفيد19)، بخمس خصائص:1) الدورية والانتظام في نشر التقرير السنوي،2) الشمولية عبر التطرق لـ 22 حقا موضوعاتيا و6 حقوق فئوية و45 زيارة للمؤسسات السجنية، خلصت إلى 220 توصية موضوعاتية و40 توصية عامة مهيكلة، ضمن ستة محاور رئيسية، في تقرير يضم 230 صفحة، 3) السياق الخاص المرتبط بتدبير الجائحة، 4) إدراج تقارير الآليات الوطنية الثلاث المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في التقرير طبقا للمادة 20 من القانون المتعلق بإعادة تنظيم المجلس 5) المقاربة التشاركية في إعداد التقرير.

ويقدم التقرير الذي رفعه المجلس إلى نظر جلالة الملك، ووجهت نسخة منه إلى رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان مجموعة من المعلومات الموثوقة والمحققة للقارئ(ة)، لتمكينه من بلورة رأيه على مدى التقدم الذي أحرزته بلادنا في مجال حقوق الإنسان، وتشخيص الأسباب التي تقف وراء التعثرات والفجوات والإخفاقات.

كما يسعى هذا التقرير إلى إجراء تقييم موضوعي وتحليل شامل لأوضاع حقوق الإنسان في بلادنا بارتباط مع المهام الموكولة للمجلس في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، من خلال اعتماد مقاربة تتوخى مراعاة طبيعة المجلس باعتباره مؤسسة مستقلة وتعددية وذات اختصاصات موسعة.

ويتضمن هذا التقرير، بالإضافة إلى تقديم عام حول حالة حقوق الإنسان، ستة محاور أساسية تهم: 1)الإطار القانوني المنظم لحالة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة (كوفيد19)، 2) وضعية حقوق الإنسان وتأثرها بجائحة (كوفيد-19)، 3) النهوض بحقوق الإنسان، 4) علاقات التعاون على المستوى الوطني، 5) علاقات التعاون والتضامن الدوليين، 6) تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

كما يتضمن التقرير توصيات خاصة تتعلق بحماية الحقوق والنهوض بها أثناء تدبير الجائحة وكذا توصيات عامة تروم تطوير واقع حقوق الإنسان على المستوى القانوني والمؤسساتي وعلى مستوى السياسات والممارسات. ويتضمن التقرير كذلك توصيات تم إعدادها بما يستجيب للمقتضيات الدستورية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وهي توصيات تهدف إلى تعزيز النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان، ويبقى تفعيلها رهينا بتعاون كافة المتدخلين، بما في ذلك الحكومة والبرلمان والقضاء وباقي المؤسسات والهيئات المعنية ومنظمات المجتمع المدني.

أمام كل ما جاء به التقرير، تضيف السيدة بوعياش، «يبقى شيء واحد أكيد ومؤكد؛ يتمثل في نهاية براديغمات ونماذج الأمس، وبذلك يكون بروز الدولة الراعية والاجتماعية (l'Etat Social) ضروريا في معركة صعبة كما هو الحال في تدبير الأزمات الصحية، وأن التحدي المبدئي الذي عمل على أساسه المجلس هو عدم التمييز وعدم ترك أي أحد خلف الركب».

توقيع اتفاقية لتنفيذ توصية التقاعد التكميلي لفائدة بعض ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئاسة الحكومة وصندوق الإيداع والتدبير، يوم الثلاثاء 4 ماي 2021 بمقر رئاسة الحكومة بالرباط، اتفاقية تقضي بتنفيذ إحدى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بتسوية التقاعد التكميلي لفائدة 99 ضحية من ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتهم هذه الاتفاقية، التي وقعها كل من رئيس الحكومة، السيد سعد الدين العثماني، ورئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش، والمدير العام لصندوق الإيداع والتدبير، السيد عبد اللطيف زغنون، الضحايا الذين استفادوا من إجراء استثنائي نصت عليه توصية الإدماج الاجتماعي الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، لإدماجهم في القطاع العمومي وشبه العمومي.

وبهذه المناسبة، أبرزت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، «أنه بإعمال هذه التوصية نكون قد حققنا تقدما كبيرا فيما يخص برنامج تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتنفيذ المهمة التي أسندت للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعليمات من جلالة الملك خلال تقديم التقرير الختامي للهيئة في 6 يناير 2006 والمتعلقة بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة».

ومن جانبه نوه السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، بالعمل المكثف والتنسيق المتواصل بين الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي مكن من تنفيذ التوصيات، سواء تعلق الأمر بالتعويض المالي أو التغطية الصحية أو الإدماج الاجتماعي أو تسوية الوضعية الإدارية والمالية للموظفين الذين توقفوا عن العمل بسبب تعرضهم للاعتقال أو الاختفاء القسري.

وجدير بالذكر أن مجموعة من الضحايا أو ذوي الحقوق استفادوا من ترخيص استثنائي سمح لهم بالتوظيف في القطاع العمومي وشبه العمومي، بلغ عددهم 183 مستفيدا، 99 منهم تجاوزوا السن القانوني للتوظيف. وقد نصت دراسة أنجزت سنة 2017 وتم تحيينها سنة 2019، على تمكينهم من تقاعد لا يقل عن خمسين بالمائة من دخلهم الشهري، وهو ما تطلب البحث عن صيغة لتمكينهم من راتب معاش تكميلي عمري إلى جانب معاشهم الأساسي، قابل للتحويل إلى ذوي الحقوق، وذلك تنفيذا لتوصية الإدماج الاجتماعي التي أصدرتها هيئة الإنصاف والمصالحة.

مجموعة العمل المعنية بالهجرة ستجري مشاورات بين المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بشأن مشاركتها في المؤتمر الإقليمي حول الاتفاق العالمي للهجرة

عقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته رئيسا لمجموعة العمل المعنية بالهجرة التابعة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، يوم الخميس 29 أبريل 2021، اجتماعا عن بعد خصص لتدارس العمل الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الهجرة.

وقد تميز الاجتماع بمشاركة ممثلي مجموعة العمل المعنية بالهجرة التابعة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان (المغرب، زيمبابوي، كينيا، النيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية)، إلى جانب ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية بالمغرب باسم المرصد الإفريقي للهجرة وممثل عن شبكة الأمم المتحدة للهجرة بإفريقيا.

ويندرج هذا الاجتماع في إطار تنفيذ مخطط عمل مجموعة العمل المعنية بالهجرة، ولا سيما المحور المتعلق بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وإعلان القاهرة المعتمد خلال المؤتمر الثاني عشر لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان حول موضوع «الاتفاق العالمي للهجرة: رؤية مشتركة للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان»، المنظم في مصر يومي 5 و6 نونبر 2019.

وقد تم خلال هذا الاجتماع اعتماد اقتراح المجلس الوطني لحقوق الإنسان القاضي بإجراء مشاورات بين المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، في أفق التحضير لمشاركتها في المؤتمر الإقليمي المقبل بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بإفريقيا، المزمع عقده في المغرب في يوليوز 2021.

وستشكل هذه المشاورات فرصة بالنسبة للمؤسسات الوطنية من أجل تقييم التقدم الذي أحرزته في مجال تنفيذ الأهداف الـ23 المضمنة في الاتفاق العالمي للهجرة، تحديد الرهانات الرئيسية ودراسة الأولويات ومجالات التعاون الإقليمي المحتملة، والعمل على تقديم الخلاصات والتوصيات الرئيسية لإغناء التقرير حول الهجرة بإفريقيا.

جدير بالتذكير أن هذا الاجتماع، الذي تميز بمشاركة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيدة ثوكو روزفيدزو، مديرة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA)، والسيدة سهام مرابط، ممثلة وزارة الشؤون الخارجية، مناسبة كذلك لتدارس فرص التعاون مع المرصد الإفريقي للهجرة وتمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من تقاسم خبراتها في مجال تنفيذ الممارسات المتجددة والفضلى في المجالات القانونية والمؤسساتية المتعلقة بالهجرة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطلق مشاورات وطنية حول الذكاء الاصطناعي والمواطنة الرقمية

أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان مشاورات وطنية حول الذكاء الاصطناعي وتأثيرات استعمالاته المحتملة على حقوق الإنسان، حيث عقد، يوم الأربعاء 28 أبريل الجاري، أولى ندواته، عن بعد، حول «الذكاء الاصطناعي والمواطنة الرقمية».

وتأتي هذه المشاورات في سياق «انشغال المجلس بتخويل الخوارزميات وميكنزمات الذكاء الاصطناعي صلاحيات اتخاذ قرارات يمكن أن يكون لها تأثير أو تأثيرات على حياة الإنسان»، تقول رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش.

ينخرط المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا الورش والنقاش الدولي المطروح حول الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، انطلاقا من أربع محددات أساسية: **(1)** الدفع بالتطور التكنولوجي واستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمغرب، وفق مقاربة قائمة على حقوق الإنسان وتستحضر قيم المجتمع الديمقراطي، **(2)** دراسة آثار استخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان ومعالجتها، **(3)** مسائلة الفاعلين المعنيين في ما يتعلق باستخدامات الذكاء الاصطناعي، **(4)** التمتع بالإمكانيات والفرص والمنافع التي يوفرها استخدام الذكاء الاصطناعي، في احترام تام لحقوق الإنسان.

يطرح استخدام الذكاء الاصطناعي في علاقته بحقوق الإنسان انشغالات الفاعلين، استنادا إلى التأثيرات المحتملة لبعض الاستخدامات وحتى الانتهاكات المحتملة للحريات والحقوق الأساسية، خاصة الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، وحرية التعبير، والحق في المشاركة في المسلسلات الديمقراطية، والحماية من التأثير على الأشخاص والتضليل...

«يطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان هذا المسلسل للتفكير والتشاور مع الفاعلين المعنيين، انطلاقا من وعيه بالفرص والفوائد وأيضا التحديات والتأثيرات الممكنة للذكاء الاصطناعي واستعمالاته وأيضا من أجل مواكبة تطور الذكاء الاصطناعي بالمغرب في إطار تحقيق التوازن بين التقدم التكنولوجي، من جهة، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، من جهة ثانية»

آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

تجدر الإشارة إلى أن مشاورات المجلس الأولية، التي سير أشغالها أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد منير بنصالح، انعقدت بمشاركة فاعلين مغاربة وأجانب، يمثلون، بالإضافة إلى الفاعلين المؤسساتيين، جامعات ومدارس ومراكز ومجموعات تفكير ومقاولات معنية بالبحث العلمي في مجال التكنولوجيات الحديثة واستخدامات الذكاء الصناعي

جهة الرباط- سلا- القنيطرة: اتفاقية شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وفرع الاتحاد العام لمقاولات المغرب

توقع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط- سلا- القنيطرة والاتحاد العام لمقاولات المغرب فرع الرباط- سلا- القنيطرة اتفاقية شراكة، وذلك يوم الثلاثاء 20 أبريل 2021 ابتداء من الساعة الحادية عشر صباحا بمقر الاتحاد العام لمقاولات المغرب فرع الرباط- سلا- القنيطرة.

وتروم هذه الاتفاقية تعزيز التعاون بين قطاع المقاولات واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان من خلال تكريس فعلية الحقوق واحترام العمل الجمعوي وممارسة الحق النقابي ومنع كل أشكال التمييز وتشجيع تكافؤ الفرص والعمل على النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء من خلال الحد من القيود التي تعوق الارتقاء المهني للنساء داخل المقاولة.

وتهدف الاتفاقية إلى دعم إحداث شبكات الفاعلين والمشتغلين في مجال حقوق الإنسان وإعداد آليات حاضنة لمبادرات وأفكار الشباب، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفئات الهشة والفئات ضعيفة التمثيليه، خاصة فئة الأشخاص في وضعية إعاقة، إضافة إلى تطوير الكفاءات والحماية الاجتماعية للأجراء والنهوض بجودة الحياة في أماكن العمل ووضع سياسة بيئية تهدف للحد من آثار أنشطة المقاولة على البيئة وتعزيز التواصل والتعاون مع الفاعلين العموميين والمؤسساتيين والمحليين والجمعويين والساكنة المجاورة.

وجدير بالذكر أن توقيع هذه الاتفاقية يندرج في إطار تفعيل مخرجات المائدة المستديرة حول «حقوق الإنسان والحكامة الترابية: أي شراكات؟» التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة في 30 يناير 2020، والتي كان من بين توصياتها إبرام شراكات مع مختلف الفاعلين بالجهة.

اتفاقية إطار بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

أشرفت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيدة سمية العمراني، نائبة رئيس التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، على توقيع اتفاقية تعاون وشراكة تروم النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك يومه الخميس15 أبريل 2021 بمقر المجلس.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى إرساء آليات للتعاون بين المجلس والتحالف، عبر بلورة وتنفيذ برامج ومشاريع مشتركةفي مجال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من أجل ضمان فعلية حقوق هذه الفئة وفقا للمعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان.

وبهذه المناسبة، أبرزت السيدة بوعياش أن توقيع هذه الاتفاقية يندرج في إطار استراتيجية المجلس القائمة على فعلية حقوق الإنسان في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحمايتها، والتي تقوم على تعزيز الجانبين التشريعي والإجرائي من خلال إشراك كافة الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين بما في ذلك منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

ولم يفت رئيسة المجلس التذكير بالدور الذي تلعبه الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، المحدثة لدى المجلس بمقتضى القانون 76.15، خاصة فيما يتعلق بمراجعة المقتضيات ذات الصلة بالأهلية القانونية، باعتبارها ركيزة أساسية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة عبر توسيع مشاركتهم في الحياة المدنية والسياسية، وكذا العمل على تعزيز مشاركتهم في عملية ملاحظة الانتخابات، الخ.

ومن جهتها أشارت نائبة رئيس التحالف أن «توقيع هذه الاتفاقية يشكل فرصة لاستثمار التراكم الذي تحقق في مجال التعاون المشترك من أجل تحقيق فعلية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال تعزيز العمل على القضايا الآنية من قبيل المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، حقوق النساء في وضعية إعاقة، الحماية الاجتماعية، الحق في التربية الدامجة والحق في الأهلية القانونية باعتبارها ركيزة تحقيق فعلية الحقوق.»

وتهدف هذه الاتفاقية إلى إرساء آليات للتعاون بين الطرفين، كل حسب اختصاصاته، من أجل حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة و النهوض بها من خلال تعزيز الحق في المشاركة السياسية، دمج بُعد الإعاقة في مختلف برامج التكوين والملاحظة الانتخابية في مختلف مراحلها، النهوض بالحق في الأهلية القانونية وتمتع كافة الأشخاص في وضعية إعاقة بحرية الاختيار واتخاذ القرار.

كما تسعى هذه الاتفاقية إلى تعزيز النهوض بحقوق الفتيات والنساء في وضعية إعاقة خاصة ذوات الإعاقة الفكرية، تعزيز النهوض بالآليات الجهوية والمحلية لضمان احترام الحق في التربية والتعليم الدامج وكذا تعزيز الحق في الشغل الكريم والحماية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة، الخ.

بلاغ صحفي

في إطار اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمقتضى القانون رقم 76-15 المتعلق بإعادة تنظيمه، وبناء على طلب «الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين»-فرع فاس المقدم بتاريخ 18 مارس 2021، للتدخل على إثر إضراب مفتوح عن الطعام لمجموعة من حاملي الشهادات والوضعية الحرجة لاثنين منهم خلال اعتصام أمام مقاطعة سيدي ابراهيم بفاس منذ 15 مارس 2021، قامت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس-مكناس بمجموعة من مبادرات الوساطة سعيا إلى إيجاد الحلول الممكنة لهذه الوضعية.

وبفضل التفاعل الايجابي الذي عبر عنه مختلف الفرقاء المؤسساتيين بالجهة، كللت مجموع هذه المبادرات واللقاءات، التي بلغ عددها 12، بتوقيف الإضراب عن الطعام، بتاريخ 10 أبريل 2021، ورفع الاعتصام، بتاريخ 12 أبريل 2021.

وقد مرت عملية الوساطة بمجموعة من المراحل همت أساسا قيام اللجنة، في 23 مارس 2021، بزيارة أولية لمكان الاعتصام مرفوقة بطبيب، عضو في اللجنة، من أجل الوقوف على الوضعية الصحية للمضربين عن الطعام وكذلك الاستماع لمطالبهم المرتبطة بالإدماج في سوق الشغل.

وفي الفترة الممتدة بين 25 مارس 2021 و13 أبريل 2021، عقدت اللجنة جلسات عمل مع الفرقاء المؤسساتيين من أجل التداول بخصوص مطالب حاملي الشهادات وبحث الحلول العملية لتجاوز هذه الوضعية والتي عبر خلالها مجموع الفرقاء عن استعدادهم للتفاعل الايجابي معها.

وبمبادرة من ولاية جهة فاس-مكناس، توجت هذه اللقاءات بعقد جلسة عمل مشتركة بتاريخ 13 أبريل 2021، حضرها ممثلو كل من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس-مكناس ومجلس جهة فاس-مكناس والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين والجامعة المتوسطية بفاس والمركز الجهوي للاستثمار بجهة فاس-مكناس وبرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و»الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين»-فرع فاس.

توقيع اتفاقية إطار بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أشرفت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد فرانسوا ريبي-ديغا، ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على توقيع اتفاقية إطار تهدف أساسا إلى تعزيز المنظومة الوطنية لحماية حقوق اللاجئين، وذلك يوم الأربعاء 14 أبريل 2021 بمقر المجلس.

وتعد هذه الاتفاقية تجسيدا لإرادة الطرفين من أجل تطوير مجالات تعاونهما المشترك، خاصة فيما يتعلق بالدراسات ذات الصلة بالسياسات العمومية في مجال حقوق اللاجئين، تبادل المعطيات ونتائج الأبحاث والدراسات، تتبع تنفيذ المقتضيات المتعلقة بحقوق اللاجئين ومدى تطورها، تطوير مشاريع للأبحاث والدراسات والتكوين، تنظيم ملتقيات ومؤتمرات وندوات، إلخ.

وبهذه المناسبة، أكدت السيدة آمنة بوعياش أن «قيم الكرامة والتضامن والاحترام تمثل بالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أكثر من مبادئ مجردة، فهي بالنسبة لنا وعد بالتزام مؤسساتي دائم تجاه الأجانب، كيفما كانت وضعيتهم القانونية والإدارية».

ومن جهته، أبرز السيد فرانسوا ريبي-ديغا أن» توقيع هذه الاتفاقية يعد خطوة مهمة في مسار التعاون الوثيق بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بموضوع اللجوء في المغرب. كما يعكس العمل المشترك الذي يقوم به كل من المجلس والمفوضية فيما يتعلق بتنفيذ السياسة الوطنية للهجرة واللجوء».

ويتعهد الطرفان بموجب هذه الاتفاقية بتنظيم مجموعة من الأنشطة وترصيد تجاربهما، وذلك من خلال توسيع مجالات التعاون ووضع مخطط عمل سنوي كجزء من هذه الاتفاقية الإطار.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوقع اتفاقية شراكة مع معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

أشرفت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد ياسين بزاز، المنسق العام لمعهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان، على توقيع اتفاقية تعاون وشراكة تروم ترسيخ قيم المواطنة وإثراء الفكر في مجال حقوق الإنسان، وذلك يومه الجمعة 8 أبريل 2021 بمقر المجلس.

وسيتم من خلال هذه الاتفاقية إطلاق مسلسل للتعاون والشراكة سيجمع بين المجلس والمعهد من خلال مجموعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز قيم ثقافة حقوق الإنسان ونشرها خاصة في الوسط المدرسي والجامعي.

وبهذه المناسبة، أبرزت السيدة بوعياش أن توقيع هذه الاتفاقية يندرج ضمن اختصاصات المجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان عبر إشراك كافة الفاعلين المؤسساتيين و غير المؤسساتيين بما في ذلك منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، مبرزة أهمية هذه الاتفاقية في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشرها عبر إشراك الشباب، خاصة في الوسط المدرسي.

ومن جهته أشار منسق المعهد أن توقيع هذه الاتفاقية يأتي في إطار التأسيس لعمل مشترك بين المجلس والمعهد مبرزا الدور المحوري الذي يلعبه المجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان. وأضاف أن النهوض بحقوق الإنسان عملية أساسية ومعقدة في نفس الوقت كونها تروم غرس قيم حقوق الإنسان والديمقراطية وتربية جيل صاعد يؤمن بالثقافة الحقوقية في شموليتها.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى إرساء آليات للتعاون بين الطرفين، كل حسب اختصاصاته، من أجل ترسيخ قيم المواطنة وإثراء الفكر في مجال حقوق الإنسان، النهوض بالمبادرات الهادفة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والعمل الميداني المتصل بها، خاصة داخل الفضاء المدرسي والجامعي، ونشر ثقافة التسامح والنقاش السلمي من خلال اعتماد المقاربة التشاركية وكذا تشجيع ودعم الأنشطة المرتبطة بمجال حقوق الإنسان.

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بجهة درعة تافيلالت تعقد اجتماعها العادي الثاني

طبقا لمقتضيات القانون 15-76 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الانسان ونظامه الداخلي، ستعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة تافيلالت اجتماعها العادي الثاني، وذلك يوم الأحد 11 أبريل 2021 ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا بفندق قصبة افردو بالرشيدية.

ويتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع، الذي ستترأسه رئيسة اللجنة، السيدة فاطمة عراش، مناقشة حصيلة برنامج عمل اللجنة الذي تمت المصادقة عليه في الاجتماع العادي الأول وذلك وفق ما يلي:

ü تقديم حصيلة عمل اللجن الدائمة للجنة الجهوية لحقوق الانسان بجهة درعة تافيلالت خلال الثلاثة أشهر الأولى برسم سنة 2021.

ü عرض التقرير التركيبي حول أشغال الموائد المستديرة المتعلقة بوضعية الطفولة بالجهة.

ü المصادقة على برنامج عمل اللجن الدائمة للجنة خلال الفترة الممتدة ما بين شهر أبريل وشهر يونيو لسنة 2021

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة تعقد اجتماعها العادي الثاني

ستعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة اجتماعها العادي الثاني طبقا لمقتضيات القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ونظامه الداخلي، وذلك يوم الجمعة 9 أبريل 2021 ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا بفندق فرح بالرباط.

ويتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع، الذي ستترأسه رئيسة اللجنة، السيدة حرية التازي صادق، تنزيل مخطط عمل اللجنة الذي تمت المصادقة عليه في الاجتماع العادي الأول.

كما سيتم على هامش هذا الاجتماع توقيع ثلاث اتفاقيات شراكة مع كل من جامعة محمد الخامس بالرباط وجامعة ابن طفيل بالقنيطرة والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية.

ويندرج توقيع هذه الاتفاقيات في إطار تنزيل مخطط عمل اللجنة الذي من بين أولوياته تعزيز الفكر الحقوقي ومقومات التنمية المستدامة، وكذا في إطار تفعيل مخرجات المائدة المستديرة حول «حقوق الإنسان والحكامة الترابية: أي شراكات؟» التي نظمتها اللجنة يوم 30 يناير 2020، والتي كان من بين مخرجاتها تعزيز التعاون والشراكة مع مختلف الفاعلين بالجهة.

وتهدف هذه الاتفاقيات إلى وضع إطار عام للتعاون والشراكة، وفق اختصاص ومجال تدخل كل جهة، خاصة ما يتعلق بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز البحث العلمي والفكر الحقوقي وترسيخ الخيارات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تراعي التوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

اللجنة الجهوية بجهة الرباط-سلا-القنيطرة تنظم ندوة عن بعد حول موضوع «أي نظام صحي لتغطية طبية ناجعة؟»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد واليوم العالمي للصحة، ندوة عن بُعد حول موضوع «أي نظام صحي لتغطية طبية ناجعة؟»، وذلك يوم الخميس 8 أبريل 2021 ابتداء من الساعة السادسة (18.00).

وتهدف هذه الندوة إلى تسليط الضوء على رهانات القطاع الصحي بالمغرب وخصوصا القطاع العام، إضافة إلى الإشكاليات المرتبطة بتمويل وتعميم التغطية الصحية.

ويتضمن برنامج الندوة مجموعة من المحاور تهم أساسا تمويل التغطية الصحية العالمية، النظام الصحي وفعلية الحق في الولوج للخدمات الصحية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، مستقبل المستشفى العمومي ومكانة باقي الفاعلين بالقطاع الصحي، الجودة والمناصفة في العلاج وإصلاح المنظومة الصحية، الخ.

وسيغني أشغال هذه الندوة، التي سيشرف على تسييرها البروفيسور فيكتور أوحيون، عضو اللجنة، كل من السيدة حرية التازي صادق، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة والسيدان فاروق عليوة ومحمد الروتني، عضوان باللجنة، البروفيسور جعفر هيكل، أستاذ في الطب وخبير في اقتصاد الصحة، البروفيسور ياسر سفياني، أستاذ في الطب ومدير سابق بمستشفى ابن سينا والبروفيسور يوسف الفقير، أستاذ في الطب.

ويمكن متابعة أشغال الندوة مباشرة على صفحة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة على فايسبوك.

التوقيع على خطة عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان برسم سنة 2021

وقعت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد لويس مورا، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، على خطة عمل مشتركة برسم سنة 2021، يوم الثلاثاء 6 أبريل 2021 بالرباط.

تندرج هذه الخطة في إطار اتفاق الشراكة القائم بين الطرفين الذي يهدف إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك الحق في الصحة الجنسية والإنجابية في المغرب.

وترتكز الشراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان على ثلاثة محاور رئيسية: النهوض بالحق في الصحة الجنسية والإنجابية، الترافع في مجال مكافحة ظاهرة تزويج الأطفال وإعمال توصيات الآليات الدولية ذات الصلة بالحق في الصحة الجنسية والإنجابية.

هذه الشراكة، تقول السيدة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، «تعكس قناعتنا القائمة على أن النهوض بحقوق النساء والفتيات يظل رهينا، بشكل عام، بمدى تكاثف الجهود الرامية إلى دحض مظاهر عدم المساواة وغرس قيم المساواة في المجتمع مع ضمان تعبئة دائمة من طرف كافة الفاعلين، والعمل المستمر على تعزيز قدراتهم».

«صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعم التوجه الذي يسلكه المغرب في مجال النهوض بحقوق النساء والفتيات، لاسيما حقوقهن في الصحة الجنسية والإنجابية. وباعتبار أن هذه الحقوق تعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، سيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان جنبا إلى جنب مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل دعم الجهود المبذولة في مجال تعزيز القدرات والتعبئة الاجتماعية لضمان هذه الحقوق للجميع وفي كل مكان»، يقول السيد لويس مورا، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

بلاغ صحفي بشأن منشورات تحض على الكراهية والتمييز والعنف ضد النساء والفتيات بمدينة طنجة

إن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، باعتبارها آلية جهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بناء على الاختصاصات الموكلة إليها بموجب القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإعمالا لاختصاصاتها في مجال الرصد والحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، قد رصدت منشورات تم تعليقها على جدران وأعمدة الكهرباء بإحدى الشوارع الرئيسية لمدينة طنجة، تحرض على الكراهية والتمييز والعنف ضد النساء والفتيات وعلى الحد من حريتهن بالفضاء العام، على اعتبار أن الرجال لا يقومون بواجبهم في المنع والضبط ومحاسبة النساء.

وإذ تسجل اللجنة الجهوية بإيجابية التفاعل السريع للنيابة العامة مع هذا الحدث وفتحها تحقيقا في هذا الحادث الخطير، فإنها تنتظر نشر نتائجه في أقرب وقت.

وتؤكد اللجنة أن مثل هذه المواقف المتطرفة تضع المرأة، التي تشكل نصف المجتمع، عرضة لاستباحة العنف بكل أشكاله وتعمل على بث خطاب الحقد والكراهية بين مكونات المجتمع وخاصة بين الساكنة الهشة من النساء والفتيات.

كما تدعو اللجنة الجهوية إلى اليقظة والحذر من المس بالتطورات التي عرفها المغرب على المستوى الحقوقي والتشريعي والمؤسساتي الذي تم التنصيص عليها في دستور المملكة، فضلا عن القوانين التي تم تشريعها والسياسات العمومية المتبعة والتي ترمي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين النساء والرجال. علما أن التصدي لمثل هذه الممارسات يتطلب إذكاء الوعي العام بضرورة مناهضة خطاب الكراهية وإلى اتخاذ إجراءات ملموسة ضد مرتكبي مثل هذه الجرائم.

درعة-تافيلالت: «أي دور لخلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف في تنزيل القانون 103-13»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت، بتنسيق مع اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، ندوة حول موضوع: «أي دور لخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف والأطفال في تنزيل القانون 103-13»، وذلك يوم الثلاثاء 30 مارس 2021، بقصر المؤتمرات بورزازات ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

وتهدف هذه الندوة إلى مقاربة فعلية النظم القانونية والمؤسساتية للحد من العنف ضد النساء والأطفال ومدى نجاعتها، تعميق الفهم حول المداخل التي من شأنها تعزيز السياسات والتدابير الرامية إلى الحد من العنف ضد النساء والأطفال، ثم تعزيز قدرات الفاعلين الأساسيين على المستوى الترابي لتملك المقاربة السليمة للحد من ظاهرة العنف ضد النساء والأطفال.

ويتضمن برنامج الندوة مجموعة من المحاور تهم أساسا «الحماية القضائية للنساء والأطفال ضحايا العنف»، «أي دور للقانون 13-103 في حماية الحقوق الإنسانية للنساء والأطفال ضحايا العنف»، «دور فضاء ومحيط المدرسة في الحد من ظاهرة العنف المدرسي»، «فعلية البرنامج الوطني للصحة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف على مستوى الجهة»، إلخ.

كما ستشكل الندوة مناسبة للتعريف بالحقوق الإنسانية للنساء والأطفال ضحايا العنف وبمهام خلايا التكفل بهم من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان، وكذا من خلال «الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة» و«اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» و«إعلان جنيف لحقوق الطفل» و«إعلان حقوق الطفل» و«الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل»، بالإضافة إلى مقتضيات الوثيقة الدستورية والقوانين ذات الصلة.

وسيشارك في هذه الندوة، إلى جانب رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت وعامل إقليم ورزازات والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بورزازات، كل من رئيس اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف وممثلين عن المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والمديرية الإقليمية لوزارة الصحة والمندوبية الإقليمية للتعاون الوطني بورزازات وفيدرالية رابطة حقوق الإنسان بالمدينة.

اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تعقد اجتماعها الأول

صادقت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات على نظامها الداخلي وعلى استمارة الترشيح وعلى إعلان الترشيح ثم ميثاق أخلاقيات الملاحظ.كما تداولت اللجنة بشأن برنامج عملها في أفق فتح باب الترشيحات لملاحظة العمليات الانتخابية المقبلة مباشرة بعد تحديد تاريخ الانتخابات.

ووافقت اللجنة على اقتراح السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفتها رئيسة لجنة الاعتماد في استشارة كل شخص تراه مناسبا بخصوص مواضيع تهم ملاحظة الانتخابات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي والأشخاص في وضعية إعاقة واللغة الامازيغية والفاعلين في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان.

ويعمل المجلس على تحديث الموقع الالكتروني الخاص باللجنة، ليكون متاحا بخمس لغات: العربية، الأمازيغية، الفرنسية والإنجليزية ولغة الاشارة وذلك لمواكبة عملية ملاحظة الانتخابات واعتماد الملاحظين.

وقد انعقد الاجتماع الأول للجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات يوم الثلاثاء 23 مارس 2021 بمقر المجلس بالرباط، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، بحضور ممثلي القطاعات الحكومية وأعضاء من الجمعيات الممثلة بالمجلس.

يذكر أن القانون رقم 11-30 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، الصادر في 6 أكتوبر 2011، يمنح للجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي ينص على إحداثها، صلاحيات تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي ترأسها رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتسند كتابتها للأمانة العامة للمجلس، من الأعضاء التاليين:

- أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والاتصال؛
- ممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛
- ممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة؛
- خمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

انعقاد الدورة العادية الرابعة للجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

عقدت الجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان دورتها العادية الرابعة، حضوريا وعبر نظام التناظر عن بعد، يومه الجمعة 19 مارس 2021، وذلك طبقا لمقتضيات القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقد صادقت الجمعية العامة خلال هذه الدورة على:

- التقرير الأولي حول مشروع القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، في أفق تقديم المجلس لتوصياته خلال بلورة القوانين ذات الصلة؛
- تقرير مشروع دراسة تحت عنوان «الحركات الاحتجاجية بالمغرب»، بهدف بلورة توصيات تواكب توسيع ضمان التظاهر السلمي؛
- مشروع تقرير حول وضعية حقوق الإنسان برسم سنة 2020 في ظل أزمة (كوفيد-19)، طبقا للمادة 35 من القانون المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

محطات بارزة بين الدورتين (4 دجنبر 2020-19 مارس 2021)

بالإضافة إلى أنشطة وعمل اللجن الدائمة والآليات الوطنية واللجن الجهوية واجتماعات مكتب المجلس، قام المجلس خلال هذه الفترة ب:

- متابعة القضايا التي أثيرت في الفضاء العام المتعلقة بادعاءات الانتهاكات والحوارات والنقاشات؛
- متابعة حالات المعتقلين المضربين عن الطعام من خلال إجراء زيارات منتظمة لمختلف المؤسسات السجنية؛
- تنظيم عدد من اللقاءات والمناظرات حول: الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب والتي دعا المجلس من خلالها إلى إحداث شبكة للآليات الوطنية للوقاية من للتعذيب؛
- لقاء دولي حول المقاولة وحقوق الإنسان بمشاركة 95 مشارك بما في ذلك الفريق المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛
- إطلاق مجموعة من اللقاءات الجهوية حول فعلية الحق في الصحة، مناهضة العنف ضد النساء، المناصفة السياسية، الخ؛
- المشاركة في لقاءات الدورة 46 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف التي تمحورت حول مجموعة من القضايا، لعل أبرزها إلغاء عقوبة الإعدام ضمن التفاعل رفيع المستوى ومناهضة التعذيب وحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأطفال في وضعية النزاعات؛
- التفاعل مع المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار؛
- التفاعل مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بالهجرة.

بلاغ صحفي

إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بناء على الاختصاصات التي يخولها له القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس واستكمالا لدور المتابعة بشأن ملف الأساتذة المتعاقدين الذي سبق أن قام فيه بالوساطة سنة 2019، ومنذ إعلان التنسيقية الوطنية عن جملة من الوقفات الاحتجاجية بالرباط، بتزامن مع العطلة المدرسية الممتدة من 14 الى 21 مارس 2021، شكل فريقا لمتابعة هذه الحركة الاحتجاجية من خلال لجنته الجهوية بالرباط-سلا-القنيطرة.

وبناء على الملاحظات الأولية للفريق والمعطيات المتوفرة، سجل المجلس ما يلي:

- استعمال السلطات العمومية للقوة من أجل فض التجمع خلال احتجاج يوم 14 مارس 2021، حصل على إثره تدافع، تحول تدريجيا الى استعمال للعنف، ومطاردة المحتجين من نساء ورجال التعليم بالأزقة المحاذية لشارع محمد الخامس؛

- أسفر تدخل القوات العمومية عن إصابة عدد من المحتجين بجروح ووقوع حالات إغماء في صفوفهم، كما صرحت إحدى المحتجات لوسائل الإعلام بتعرضها للتحرش من طرف أحد عناصر القوات المساعدة؛

- تجددت الاحتجاجات يوم 16 مارس 2021 بالرباط، ووقع استعمال عنف من طرف أفراد بزي مدني، أمام أنظار قوات إنفاذ القانون؛

وإذ يذكر المجلس بتوصيته الواردة في تقريره السنوي لسنة 2019 وعدد من تقاريره الموضوعاتية والهادفة إلى التنصيص على إخضاع عملية استعمال القوة لمراقبة النيابة العامة:

- يرحب ببلاغ السيد وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بالرباط بفتح بحث في الموضوع بشأن شخص بلباس مدني مارس العنف أثناء تفريق تجمهر بالشارع العام؛

- يدعو النيابة العامة المختصة إلى توسيع نطاق البحث ليشمل الوقائع المذكورة أو التي وقع تداولها عبر مختلف وسائط التواصل، مع العمل على نشر نتائج بحثه؛

وإذ يؤكد المجلس على أهمية إعمال القانون في علاقته بعناصر الضرورة والتناسبية في فض الاحتجاجات، فإنه يؤكد على أهمية حماية الحريات العامة بما فيها حق التظاهر السلمي.

جهة الشرق: لقاء جهوي حول «فعلية الحق في الصحة: نحو نظام صحي قائم على المقاربة المبنية على حقوق الإنسان»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الشرق، في إطار مواصلة سلسلة اللقاءات الجهوية التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الصحة، لقاء جهويا حول»فعلية الحق في الصحة: نحو نظام صحي قائم على المقاربة المبنية على حقوق الإنسان»، وذلك يوم الاثنين 22 مارس 2021 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا، بمركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية بمدينة وجدة.

ويهدف هذا اللقاء إلى بلورة اقتراحات وحلول عملية قابلة للتطبيق ومنسجمة مع الخصوصيات الجهوية والمحلية، كفيلة بالمساهمة في تعزيز الحق في الصحة لجميع المواطنين والمواطنات.

ويشمل برنامج اللقاء مجموعة من المحاور تهم أساسا « التداول حول سبل تعزيز جودة العرض الصحي»، «رصد العوائق التي تمنع الولوج لهذا الحق»، «الترافع من أجل وضع استراتيجية صحية وطنية مندمجة، دامجة ومنسجمة، قادرة على ضمان الحق في الصحة للجميع، ومواجهة التفاوتات الاجتماعية والمجالية التي تعيق تمتع الجميع بهذا الحق»، إلخ.

وسيعرف هذا اللقاء الجهوي مشاركة مجموعة من المتدخلين المؤسساتيين وعدد من الفاعلين النقابيين والمدنيين والمهنيين والأكاديميين المهتمين بالصحة بالجهة.

هذا وستنظم اللجنة لقاء اقليميا حول نفس الموضوع، وذلك يوم الثلاثاء 23 مارس على الساعة العاشرة صباحا 2021، بقاعة ابن الهيثم بمدينة كرسيف.

تجدر الإشارة إلى أن سلسلة اللقاءات الجهوية التي أطلقها المجلس، خلال الفترة الممتدة بين شهر فبراير ونهاية شهر يونيو 2021، تأتي في إطار استكمال تنفيذ مشروع «فعلية الحق في الصحة: نحو نظام صحي قائم على المقاربة المبنية على حقوق الإنسان»، الذي تم إطلاقه في أكتوبر 2020، بهدف إشراك الفاعلين المحليين في اقتراح حلول عملية وقابلة للتطبيق ومنسجمة مع الخصوصيات الجهوية والمحلية.

المجلس يقود مسلسل التشاور بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العمل الذي تضطلع به في مجال المقاولة وحقوق الإنسان

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الخميس 18 مارس 2021، لقاء تشاوريا عن بعد حول «أنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال العقد القادم»، الذي تحتضنه مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وينـدرج هـذا اللقـاء في إطـار ولايـة مجموعـة العمـل المعنيـة بالأعـمال التجاريـة وحقـوق الإنسـان المتعلقـة بإعـمال مـشروع «المبـادئ التوجيهيـة بشـأن الأعـمال التجاريـة وحقـوق الإنسـان» وخطـة عملها برسـم سـنتي (2021-2020). كـما يندرج في إطـار توسـيع المشـاورات العالميـة متعـددة الأطـراف حـول المقـاولات وحقـوق الإنسـان التـي عقـدت مـع كل مـن شـبكات المجتمـع المـدني في أوروبـا وأمريـكا الشـمالية وأمريـكا اللاتينيـة وإفريقيـا، الجمعيـات المهنيـة والمسـتثمرين والحكومـات الأوروبيـة والمحامـين والمؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، إلـخ.

ويهـدف هـذا اللقـاء التشـاوري إلى تقييـم الإنجـازات ومراجعـة النقائـص المسـجلة في هـذا المجـال في أفـق صياغـة خارطـة طريـق تمكـن مـن تفعيـل «المبـادئ التوجيهيـة بشـأن الأعـمال التجاريـة وحقـوق الإنسـان» خـلال العـشر سـنوات القادمـة، كـما سيشـكل فرصـة للمشـاركين مـن أجـل مناقشـة دور المؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان ومسـاهمتها في ضـمان احـترام المقـاولات لحقـوق الإنسـان.

وسيشـكل اللقـاء مناسـبة لتقاسـم التجـارب بـين ممثـلي برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي والشـبكات الإقليميـة الأربـع للمؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان بـدول (الفلبـين، فرنسـا، ماليزيـا، الإيكـوادور، أسـتراليا، كولومبيـا، رواندا، المكسـيك، ألمانيـا، الدانمـارك، الهنـد، مـالاوي والمغـرب) ذات الصلـة بـدور المؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان في مسـار العنايـة الواجبـة في مجـال تنفيـذ مخططـات العمـل الوطنيـة ودورهـا في تسـهيل الولـوج لسـبل الانتصـاف في حـال ثبـوت ارتـكاب المقـاولات لانتهـاكات حقـوق الإنسـان، وكـذا دورهـا في تطويـر التعـاون عـبر الوطنـي المرتبـط بسلاسـل التـزود.

وتجـدر الإشـارة إلى أن هـذا اللقـاء سيشـكل مسـاهمة مبـاشرة لمجموعـة العمل المعنيـة بالأعـمال التجارية وحقـوق الإنسـان في مـشروع «المبـادئ التوجيهيـة بشـأن الأعـمال التجاريـة وحقـوق الإنسـان+10» (UNGPs+10) في التقريـر الـذي سـيقدم إلى مجلـس حقـوق الإنسـان في يونيـو 2021. وتشـكل هـذه المبـادئ إطـارا رسـميا معترفـا بـه عـلى الصعيـد الـدولي يُحمّـل الـدول والمقـاولات مسـؤولية الحمايـة مـن انتهـاكات حقـوق الإنسـان المتعلقـة بالمقـاولات والتصـدي لهـا. وتقـوم هـذه المبـادئ عـلى ثـلاث ركائـز تتعلـق ب»الحمايـة والاحـترام والانتصـاف» وتدفـع نحـو تحقيـق نتائـج ملموسـة للأفـراد والجماعـات المعنيـة، بمـا يسـاهم في ضـمان عولمـة مسـتدامة عـلى المسـتوى الاجتماعـي.

وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء بمشاركة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد ليفيو ساراندريا، المستشار العالمي حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد دانتي بيسي، رئيس فريق العمل الأممي المعني بقضية حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من الأعمال التجارية.

درعة تافيلالت: مائدة مستديرة حول «الحقوق الإنسانية للنساء والأطفال ضحايا العنف في ضوء القانون 103.13»

تخليدا لليوم العالمي للحقوق الإنسانية للنساء الذي يصادف 8 مارس من كل سنة، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة تافيلالت بتنسيق مع خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بميدلت مائدة مستديرة حول: «الحقوق الإنسانية للنساء والأطفال ضحايا العنف في ضوء القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء»، وذلك يوم الثلاثاء 09 مارس 2021 ابتداء من الساعة 10 صباحا بمحكمة مركز الريش.

وتندرج هذه المائدة الفكرية والحقوقية، التي ستتميز بمشاركة مجموعة من الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين والقانونيين والحقوقيين، في إطار المساهمة في النهوض بالوعي المجتمعي والتمكين من مواكبة القضايا الراهنة والانخراط في تعزيز البناء الديمقراطي.

وتشكل هذه المائدة المستديرة مناسبة لتسليط الضوء على وضعية الحقوق الإنسانية للنساء والأطفال ضحايا العنف، فضلا عن التعريف بمهام خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، بغية تعزيز قدرات الفاعلين الأساسيين على المستوى الترابي لتملك المقاربة السليمة للحد من العنف ضد الأطفال والنساء.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة تخلد اليوم العالمي للمرأة

تخليدا لليوم العالمي للمرأة، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، ندوة عن بُعد تحت شعار «لنفتخر بنسائنا»، ستشكل مناسبة لمناقشة وضعية النساء المسنات بالمغرب ومشروع توصية تتعلق بتكريم نساء فاعلات من خلال إطلاق أسمائهن على بعض الفضاءات العامة سيتم رفعها إلى السيد رئيس الحكومة من أجل إصدار قانون تنظيمي يكرس مبدأ المناصفة في تسمية الفضاءات العمومية، وذلك يوم الاثنين 8 مارس 2021 ابتداء من الساعة السادسة والنصف (18.30).

وستتمحور أشغال هذه الندوة الرقمية مجموعة من المحاور تهم أساسا:»وضعية النساء المسنات»، «مدى حضور المرأة المغربية في الذاكرة الجماعية، «الحماية الاجتماعية للنساء المسنات» و»مقدمات في رصد حالة المرأة المسنة وأشكال التعاطي الاجتماعي معها».

وستتميز هذه الندوة، التي ستبث على صفحة اللجنة على فايسبوك، بكلمة افتتاحية لرئيسة اللجنة، السيدة حورية التازي صادق، ومشاركة الأستاذة أمينة بلعوشي، باحثة جامعية وعضو اللجنة الجهوية والأستاذ جلال هتات، محامي وعضو اللجنة الجهوية والسيد رشيد العلالي، منسق التعاون الوطني بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، بالإضافة إلى السيد توفيق لحلو، رئيس الجمعية الخيرية الإسلامية بالقنيطرة والسيد عبد الكريم بلحاج، منسق المرصد الوطني للأشخاص المسنين.

وتجسيدا لمبدأ الانفتاح على محيطها، وتفعيلا لمحور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المسطر في مخطط عملها، ستنظم اللجنة، يوم الجمعة 12 مارس الجاري، زيارة للنساء المسنات ب»الدار الكبيرة» بالقنيطرة ، للاحتفاء بنزيلاتها وتسليط الضوء على وضعية النساء المسنات بمراكز الإيواء في أفق إصدار توصيات تهدف إلى تحسين جودة المعيش اليومي لهذه الفئة الهشة من المواطنات.

اليوم العالمي لحقوق المرأة: المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطلق لقاءات وطنية وجهوية للنهوض بالمناصفة في المجال السياسي

يطلق المجلس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الفترة الممتدة بين 9 و27 مارس 2021، لقاءات جهوية حول مسار إعمال مبدأ المناصفة باعتباره من الأسس الدستورية لسياسات مناهضة التمييز بين الرجال والنساء، وذلك بالموازاة مع النقاش المجتمعي حول تعزيز ولوج النساء إلى مواقع القرار السياسي وبالنظر للراهنية التي تكتسيها قضية التمثيلية السياسية للنساء في السياق الوطني الحالي.

وتهدف هذه اللقاءات إلى تحليل واقع المناصفة في ضوء القوانين الانتخابية والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمساهمة بالنقاش المجتمعي للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة في الولايات الانتخابية وكذا الوقوف عند نقط التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال مكافحة التمييز والنهوض بالمناصفة والمساواة في مجال الحقوق السياسية مع تسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي يعرفها المغرب في المجال.

«الهدف من اللقاءات الجهوية والوطنية هو دعم النقاش المجتمعي حول المناصفة في الحقل السياسي، لكي لا يكون إشراك النساء مجرد تغيير في الأرقام و التشريعات، بل أن يعكس القطع مع تبريرات تهميش النساء ونطلق بذلك مسار تحول مجتمعي واع بانعكاسات المشاركة النسائية وإضافتها النوعية في مسار إحقاق الحقوق الإنسانية ليس فقط للنساء»، آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

سيتم التركيز في هذه اللقاءات على تقديم إطار تحليلي يرتكز على موقع النساء في الخريطة الانتخابية: (على مستوى الترشيح، المشاركة في الحملات الانتخابية، التصويت، الفوز بالمقاعد، الفوز بمناصب المسؤولية ...)، فضلا عن تحديد أهم التحديات التي تقف أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية والوقوف عند سبل الإصلاح الشامل. وذلك بناء على أحكام دستور المملكة لاسيما الفصلين 30 و19 ومواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لاسيما المادة 4 والتوصية العامة رقم 23 بشأن المرأة في الحياة السياسية والعامة.

وستعرف هذه اللقاءات مشاركة الفرقاء المؤسساتيين والمدنيين وكذا التنظيمات السياسية والحزبية والنقابية وسيتم خلالها الاستئناس بتجارب وممارسات فضلى على المستوى الافريقي والدولي.

ويتضمن البرنامج لقاءات جهوية بكل من جهة فاس-مكناس (9 مارس)، والعيون-الساقية الحمراء (12 مارس) ودرعة-تافيلالت (16 مارس)، وتطوان-الحسيمة (19 مارس)، والشرق (27 مارس)، كما سيتم تنظيم لقاء وطني، يوم 22 مارس 2021.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم ندوة عن بعد حول موضوع «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدستور»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من خلال لجنته الدائمة المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها، ندوة عن بعد حول موضوع «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدستور»، وذلك يوم الاثنين 08 مارس 2021 ابتداء من الساعة السادسة والنصف (18.30).

ويهدف المجلس من خلال طرح هذا الموضوع إلى المساهمة في تعزيز النقاش بين مختلف المتدخلين والفاعلين حول فعلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي نص عليها دستور 2011 وتشجيع الحوار العمومي الهادف إلى النهوض بها على أرض الواقع.

وستتمحور أشغال هذه الندوة حول مجموعة من المحاور تهم أساسا: «الحقوق الاقتصادية من خلال الاتفاقيات الدولية»، «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال دستور 2011» ثم «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: من الدسترة إلى الفعلية».

وسيشارك في تحليل ومناقشة محاور الندوة، التي سيشرف على تسييرها السيد علي كريمي، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كل من السيد محمد العمارتي، عضو لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الشرق، والسيد حميد بلغيث، أستاذ القانون الدستوري بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسي والسيد عبد الرحيم الرماح، برلماني سابق وفاعل اجتماعي ونقابي.

وتجدر الإشارة إلى أن دستور 2011 قد أولى عناية رفيعة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما من خلال الفصل 31 منه الذي ينص على التزام الدولة والمؤسسات العمومية، والجماعات الترابية بالعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لكي تستفيد المواطنات والمواطنون، على قدم المساواة، من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في الحق في العلاج والعناية الصحية، الحق في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، الحق في التعليم، الحق في السكن اللائق، الحق في الشغل والحق في الماء، الخ.

اختيار السيدة آمنة بوعياش ضمن خمس نساء قياديات مدافعات عن حقوق الإنسان يطالبن بعالم أكثر مساواة بعد انحسار الوباء

تخليدا لليوم الدولي للمرأة، وسعيا للاحتفال بالقيادات النسائية في العالم وتكريم المجهودات التي يبذلنها في أفق تحقيق المساواة بين الجنسين، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حملة تحت شعار «IStand With Her».

وقد اختارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذه السنة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان،ضمن خمس نساء قياديات كرسن حياتهن للنضال من أجل عالم تترسخ فيه المساواة بين الجنسين، عالم أكثر عدلا واستدامة للجميع، خاصة في سياق جائحة (كوفيد-19).

وتقول السيدة بوعياش بهذه المناسبة أنه «من خلال تجاربي المتنوعة، تعلمت بأن المسؤولية هي التقاء بين المعارف، التي يجب العمل على تحيينها بشكل مستمر، وتجارب يومية يجب الحرص على تجديدها، كل يوم وكل لحظة، حسب طبيعة كل قضية، مع الالتزام بالتشاور، من أجل القيام بعمل ما... إن هذا لهو المعنى الحقيقي للمسؤولية بالنسبة لي...».

وقد أوضح المقال المخصص لهذه الحملة، بأن السيدة بوعياش، بصفتها رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعمل على الترافع من أجل تكريس حصص النساء في التمثيل السياسي. ومن بين القضايا الرئيسية التي تركّز عليها في عملها، المساواة في الوصول إلى التعليم للنساء والفتيات في المغرب، وإلغاء تزويج الأطفال والنهوض بحقوق الإنسان للنساء والفتيات في وضعية إعاقة.

كما ذكر بأن السيدة بوعياش تعتبر أول امرأة تترأس منظمة غير حكومية في المغرب (المنظمة المغربية لحقوق الإنسان)، فضلا عن خبرتها المهنية المتميزة في مجال الصحافة والسياسة وحقوق الإنسان، حيث شكّلت القيادة جزء لا يتجزّأ من مسيرتها النضالية.

ومن جانبها، صرحت السيدة بوعياش في نفس المقال، وهي تصف النهج الذي اعتمدته في مسيرتها، «من الدروس المهّمة التي تعلمتها خلال مسيرتي، أهميّة الحوار والاستشارات. فما يرشدني في طريقي هو المثابرة التي تساعدني على إقناع الآخرين والمضي قدما وتنفيذ أفكاري..».

ودعت إلى أنه «علينا أن نبتعد عن أنماط الحياة التي سبقت (كوفيد-19) بعد انحسار الوباء. وعلى الدول أن تمضي قدما بطريقة جماعية بدلا من أن تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة فحسب»، معتبرة أن «عالم ما بعد (كوفيد-19) عليه أن يعترف بالمساواة، ويكافح التمييز ويعترف بقيمة الإنسان....».

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار السيدة بوعياش، إلى جانب مجموعة من القياديات في المجال ويتعلق الأمر بالسيدات كليو كامبوغو، من أوغندا، ميتزي تان من الفلبين، إديتار أوتشينغ من كينيا وماريا دي لوز بادوا من المكسيك.

ندوة إقليمية حول «الآليات الوطنية الإفريقية للوقاية من التعذيب: الفرص والتحديات المطروحة خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها»

في إطار مشاركته في الدورة 46 لمجلس حقوق الإنسان، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من خلال آليته الوطنية للوقاية من التعذيب، وجمعية الوقاية من التعذيب ندوة إقليمية عن بُعد حول «الآليات الوطنية الإفريقية للوقاية من التعذيب: الفرص والتحديات خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها»، وذلك يوم الجمعة 5 مارس 2021 ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال (14.30).

وتهدف هذه الندوة إلى تبادل الخبرات بين الآليات الوطنية الإفريقية للوقاية من التعذيب من أجل بحث سبل تطوير عملها خلال الجائحة وبعدها، بالإضافة إلى مناقشة التحديات المطروحة والممارسات الفضلى التي من شأنها رفع فعالية عمليات الرصد والزيارات التي تقوم بها الآليات الوطنية إلى مختلف أماكن الحرمان من الحرية من أجل المساهمة بشكل أفضل في النهوض بقيم الحكامة وتعزيز دولة القانون.

وستشكل هذه الندوة فرصة للمشاركين من أجل فتح النقاش مع مختلف الهيئات الدولية ذات الصلة، من بينها اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (SPT) وجمعية الوقاية من التعذيب والآليات الوطنية للوقاية من التعذيب بكل من المغرب وجنوب إفريقيا ورواندا.

وستعرف الندوة مشاركة كل من السيد محمد بن عجيبة، منسق الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بالمغرب، السيدة كاثرين بوليت، عضو اللجنة الفرعية لمنع التعذيب والسيدة موكاسين ماري كلير، رئيسة الآلية الوطنية برواندا ثم السيد كريس نيسن، ممثل الآلية الوطنية بجنوب إفريقيا.

وسينكب المشاركون على مناقشة مجموعة من المحاور من بينها: «سبل ملاءمة أولويات زيارة أماكن الحرمان من الحرية مع ظروف الجائحة (أنواع الأماكن، الخدمات الصحية، عناصر الهشاشة) مع الحفاظ على ولاية وقائية شاملة؟»، «كيف يمكن رصد انتهاء الجائحة (تلقيح السجناء والمستخدمين، الاستمرار بالإجراءات الاحترازية أو تخفيفها)؟»، «التتبع والرصد عن بُعد: ما هي الممارسات الفضلى التي يجب الاحتفاظ بها لما بعد الجائحة؟»، ما هي الفرص المتاحة للآليات الوطنية الوقائية لتعزيز التغييرات الهيكلية (تقليص الساكنة السجنية، الخدمات الصحية، التكوين...)؟».

وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة، التي سيقوم بتسييرها السيد ريمي نغوي، عضو اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بمشاركة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسيدة سوزان جبور، رئيسة اللجنة الفرعية لمنع التعذيب (SPT) والسيدة باربرا بيرناث، الأمينة العامة لجمعية الوقاية من التعذيب.

جدير بالتذكير أن هذه الندوة الرقمية ستبث مباشرة على صفحة الفايسبوك الخاصة ب»جمعية الوقاية من التعذيب»(APT.GENEVA@) والمجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDHMaroc.ar@).

العيون-الساقية الحمراء: ورشات تدريبية حول حقوق الإنسان لفائدة نزلاء السجون بالجهة

تنظم المديرية الجهوية لإدارة السجون وإعادة الإدماج بجهة العيون الساقية الحمراء، بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون-الساقية الحمراء، الورشة التكوينية الرابعة حول حقوق الإنسان لفائدة نزلاء المؤسسات السجنية بالجهة، وذلك يوم 2 مارس 2021، باعتماد وسائل التواصل عن بعد.

وتندرج هذه الورشة التكوينية في إطار البرنامج التكويني الموجه لنزلاء السجنين المحليين بالعيون والسمارة، الذي يستهدف فئة النساء والرجال والأحداث.

وتتمثل الغاية من تنظيم هذه الورشات التكوينية، التي تشرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان على تأطيرها، في تكريس المفهوم الإصلاحي لدور المؤسسات السجنية، في سياق تنزيل التدابير الإجرائية لتنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال تعزيز برامج التدريب والتكوين والتوعية بقيم حقوق الإنسان وآليات حمايتها والنهوض بها.

كما تهدف بالخصوص إلى تمكين النزلاء من آليات وكيفيات حل النزاعات بالطرق السلمية ومكافحة كل أشكال التطرف والتمييز والكراهية.

يذكر أن هذا البرنامج التكويني قد انطلق منذ 15 دجنبر 2020، ويشمل ورشتين تدريبيتين كل شهر على أن يختتم متم شهر يونيو 2021، من خلال تأسيس نادي حقوق الإنسان والمواطنة بكل مؤسسة سجنية بالجهة.

كلميم-واد نون: تنظيم زيارة لموقع النقوش الصخرية بتراب جماعة تويزكي ولقاء تواصلي مع فعاليات محلية بالزاك

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة كلميم-واد نون، يوم السبت 27 فبراير 2021، زيارة لموقع النقوش الصخرية المتواجد بتراب جماعة تويزكي، إلى جانب لقاء تواصلي مع فعاليات المجتمع المدني بدار الشباب بمدينة الزاك.

وتندرج هذه الزيارة، المبرمجة على الساعة العاشرة صباحا، في إطار الجهود التي يبذلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل حماية التراث الثقافي واللامادي والنهوض به، وتنفيذا للمشروع الذي انخرط فيه حول حماية وتثمين التراث الصخري في المغرب، باعتباره تراثا إنسانيا مشتركا ووسيلة للإعمال الفعلي للحقوق الثقافية وصون الهوية.

ومن جهة أخرى، ستنظم اللجنة لقاء تفاعليا، ستنطلق أشغاله على الساعة الرابعة بعد الزوال (16.00)، يهدف إلى تعزيز التواصل مع مختلف الفاعلين والشركاء المحليين، وذلك في إطار ممارسة مهامها المتعلقة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وإعمالا لمحاور خطة عملها برسم سنة 2021.

ويتضمن برنامج هذا اللقاء تقديم مداخلات حول اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنه الجهوية استنادا على القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فضلا عن فتح حوار مع المشاركين من أجل الوقوف على احتياجاتهم في مجال التكوين في مجال حقوق الإنسان، الخ.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم ندوة عن بُعد حول «دور السلطة القضائية في حماية الجمعيات»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة عن بُعد حول موضوع «دور السلطة القضائية في حماية الجمعيات»، وذلك يوم الجمعة 26 فبراير 2021 ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال (16.00).

وتندرج هذه الندوة، التي يمكن تتبع أشغالها مباشرة على صفحة المجلس على الفيسبوك، في سياق مساهمة المجلس في إثراء النقاش العمومي وإذكاء الوعي حول دور الجمعيات، التي تعتبر من بين الدعامات الأساسية الشريكة في مجال النهوض والتوعية والتحسيس، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان وفعلية التمتع بها، وذلك في نطاق احترام المرجعية الوطنية والدولية ذات الصلة.

ويروم المجلس من خلال هذه الندوة تبادل الآراء والمقترحات بين المتدخلين حول السبل والإمكانات المتاحة لتفعيل الضمانات الحمائية القانونية والقضائية للجمعيات.

ويتضمن برنامج هذه الندوة، التي ستشرف على تسييرها الأستاذة فاطمة عراش، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مجموعة من العروض ستسلط الضوء على «تأسيس الجمعيات بين القضاء والإدارة»، «دور النيابة العامة في مسار الحياة الجمعوية»، «دور القضاء في المنازعات بين الأفراد والإدارة»، و«الحماية القضائية والقانونية: حدود الممارسة».

وجدير بالذكر أنه سبق للمجلس أن أصدر سنة 2014 مذكرة استشارية تتضمن اقتراحاته وآرائه حول حرية الجمعيات بالمغرب. كما يساهم في إغناء النقاش حول هذا الموضوع من خلال مجموعة من اللقاءات أبرزها الندوة حول ظهير الحريات العامة المنظمة بتنسيق مع مجلس المستشارين، والتي تميزت بمشاركة عدد مهم من الفاعلين والمتدخلين المعنيين.

بلاغ صحفي

إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان،

عملا بمقتضيات القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيمه،

وبعد اطلاعه على ما راج في وسائل التواصل الاجتماعي، بخصوص تعرض المواطنة سلطانة سيد إبراهيم خيا، من مدينة بوجدور، إلى إصابة على مستوى الوجه، قام وفد عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-الساقية الحمراء، بتاريخ 13 فبراير 2021، بزيارة المعنية بالأمر بمحل سكناها.

واستمع أعضاء الوفد إلى تصريحات المعنية، التي ادعت فيها تعرضها للرشق بالحجارة من طرف أحد عناصر القوات العمومية.

وأمام تضارب معطيات حيثيات الحادث، راسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئاسة النيابة العامة وأوصى بإجراء بحث في الموضوع من قبل النيابة العامة المختصة، واتخاذ ما تراه ملائما من إجراءات قانونية في حال صحة ما ادعته المعنية بالأمر ونشر نتائج البحث.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية ينظمان أياما للتكوين والتحسيس بحقوق الأطفال في وضعية إعاقة

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية، من 15 إلى 26 فبراير 2021، أياما للتكوين والتحسيس بحقوق الأطفال في وضعية إعاقة، وذلك في إطار شراكة الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة «تغيير وتعزيز المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في مفهوم الإعاقة بالمغرب».

وتهدف هذه الأيام التحسيسية والتكوينية إلى تعزيز معارف مختلف الفاعلين في مجال حقوق الأطفال في وضعية إعاقة، اقتراح مبادرات لتفعيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة، والتمكن من إجراءات الانتصاف من أجل ضمان حماية أفضل للأطفال في وضعية إعاقة.

ويتضمن برنامج هذه الأيام التحسيسية والتكوينية، التي تستهدف التلاميذ، جمعيات آباء وأولياء التلاميذ، ومهنيي التربية والصحة، ورشة أولى ستنظم من 15 إلى 19 فبراير 2021 بالرباط، وورشة ثانية ستنظم من 22 إلى 26 فبراير 2021 بالدار البيضاء، وذلك وفق مقاربة تفاعلية وتشاركية من خلال اعتماد تقنيات وأدوات تتلاءم مع مختلف أشكال الإعاقة.

وستخصص الجلسة الأولى لكل ورشة لتسليط الضوء على المفاهيم والنقط الرئيسية لمبادئ اتفاقية حقوق الطفل والآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل، بينما ستخصص الجلسة الثانية للمبادئ العامة للآلية المستقلة لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

جدير بالتذكير أن الجلسة الافتتاحية، التي ستنظم يوم الاثنين 15 فبراير 2021 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا بفندق صومعة حسان بالرباط، بمشاركة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسيدة مريم بيكديلي، ممثلة منظمة الصحة العالمية.

مشروعا القانون المتعلقين بالمتاحف وإحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف: ملاحظات وتوصيات من أجل تعزيز حفظ الذاكرة الجماعية وحماية التراث الثقافي المغربي وتعزيز الحكامة الثقافية والمتحفية والنهوض بالحقوق الثقافية

اعتبارا لأهمية النهوض بالحقوق الثقافية وتعزيز الانفتاح الحضاري للمجتمع وإغناء تعدده اللغوي وتنوعه الثقافي والرقي به وصون قيم التسامح والتعايش المشترك، قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان توصيات وملاحظات، في تسع محاور أساسية، بشأن مشروع القانون رقم 56.20 المتعلق بالمتاحف ومشروع القانون رقم 55.20 المتعلق بتغيير القانون رقم 01.09 القاضي بإحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف وتتميمه، المعروضين على البرلمان.

وتهدف توصيات المجلس وملاحظاته إلى تقوية أدوار المتاحف وتعزيز الحكامة، سواء المتحفية أو الثقافية، استحضارا لأدوار مثل هذه الفضاءات في حفظ الذاكرة الجماعية المغربية، إعمالا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وحماية التراث المادي واللامادي، الوطني والمحلي، وتعزيز حق مشاركة المواطنات والمواطنين في الحياة الثقافية، بشكل متساوي.

«دور المتاحف لا يقتصر فقط على صون تراثنا الثقافي والطبيعي»، تقول السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خاصة باعتبار «الأدوار المجتمعية التي يمكن أن تؤديها، حيث إنها تعد من بين الفضاءات الأساسية للتعليم والإلهام والحوار وبناء المشترك. يمكن لهذه الفضاءات أن تضطلع بدور حاسم في توطيد التماسك الاجتماعي ونشر المبادئ والقيم المشتركة وتعزيز قدرات زوارها الإبداعية...». لذلك، تضيف السيدة آمنة بوعياش، «هناك ضرورة لتوفير وعاء تشريعي يبوئ هذه المتاحف مكانتها الثقافية والحضارية والتاريخية ويضمن فعاليتها ويؤمن الولوج إليها والاستفادة منها على قدم المساواة ويمكنها من الاضطلاع بأدوارها الخليقة بها في مسار التنمية».

المساواة في الولوج إلى المتاحف والاستفادة منها والتوصيات المرتبطة بالتدبير المتحفي وتعزيز الحكامة والسياسة الثقافيتين ببلادنا وتشجيع إحداث متاحف جهوية ومحلية تجمع بين التراث الثقافي والرصيد الطبيعي وإدماج فضاءات الذاكرة المحدثة تفعيلا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، باعتبارها جزء لا يتجزأ من المتاحف. بالإضافة إلى ذلك، تستشرف ملاحظات وتوصيات المجلس بشأن مشروعي القانونين «متحف المستقبل» أو المتحف الرقمي، المنفتح والمنخرط بكل قوة في العصر الرقمي، بشكل يضمن توصيل الكنوز المتوفرة داخل هذه الفضاءات وذخائرها إلى ساكنة المناطق النائية أيضا وخاصة الناشئة والأطفال، بشكل يَمكن من الارتقاء باهتمامات ناشئتنا وأطفالنا وبأذواقهم وصقل معارفهم وهواياتهم.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان رفع توصياته وملاحظاته إلى السلطة التشريعية يوم الثلاثاء 2 فبراير 2021، بعد مصادقة مكتب المجلس عليها في اجتماع الخميس 28 يناير 2021. ويأتي ذلك في سياق تجويد مشروعي القانون وتحقيق انسجامهما مع روح الدستور وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والمرجعية الدولية لحقوق الإنسان واستلهام التجارب الفضلى عبر العالم.

التوقيع على اتفاقية إطار بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

سعيا إلى تشجيع المبادرات الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي في الوسط المدرسي والجامعي، وقع السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والسيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الخميس 4 فبراير 2021 بمقر الوزارة بحسان، على اتفاقية إطار بين الوزارة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحضور السيد ادريس أوعويشة، الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، والكتاب العامون للقطاعات الثلاثة بالوزارة وكذا رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط.

وتهدف هذه الاتفاقية الإطار إلى تعزيز التعاون والشراكة بين الجامعات والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، من جهة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية لحقوق الإنسان، من جهة أخرى، في مجالات التعليم المدرسي والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان والعمل الميداني المتصل بها، وكذا تعزيز التربية على ثقافة المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية والتمثلات السلبية لها.

وفي كلمة له بالمناسبة، أوضح السيد سعيد أمزازي أن: «هذه الاتفاقية هي تجسيد صريح لمقاربة تشاركية تضع صلب أعينها تقوية ثقافة حقوق الإنسان لدى المتعلم وجعله متشبثا بروح الانتماء للوطن، متشبعا بقيم المواطنة ومتحليا بروح التسامح والعيش الكريم»، مبرزا أن: «هذه الشراكة تأتي تجسيدا للتوجه الذي اعتمدته الوزارة تماشيا مع دستور المملكة والتوصيات الأممية وكذا التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى جعل حقوق الإنسان في صدارة المحددات الكبرى التي لا محيد عنها في حياة الأمم».

من جانبها، أكدت السيدة آمنة بوعياش أننا: «نبتغي من هذه الاتفاقية، النهوض بثقافة حقوق الإنسان من خلال المنظومة التربوية في بعديها البيداغوجي والثقافي لتكتسب كمعيار يضيء العمل العمومي».

هذا، وتتمحور مجالات التعاون والشراكة بهذه الاتفاقية حول سبل تعزيز منظومة حقوق الإنسان والوساطة الاجتماعية بالفضاءات المدرسية والجامعية وكذا بمؤسسات التكوين المهني وفق مقاربة تشاركية تروم ترسيخ قيم المواطنة وإثراء الفكر في مجال حقوق الإنسان ونشر ثقافة التسامح والنقاش الهادئ والسلمي عبر المناهج الدراسية ومسارات التكوين، فضلا عن تكوين الأطر والكفاءات المغربية والأجنبية في مجال حقوق الإنسان، وكذا تشجيع الأنشطة الثقافية والفنية المرتبطة بهذا المجال.

إطلاق اللقاءات الجهوية حول مشروع «فعلية الحق في الصحة بالمغرب: نحو نظام صحي يرتكز على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لقاء وطنيا لمتابعة مخرجات ندوة إطلاق مشروع «فعلية الحق في الصحة بالمغرب: نحو نظام صحي يرتكز على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان»، وتدارس المنهجية التي سيتم اعتمادها لتنظيم سلسلة اللقاءات الجهوية، وذلك يوم الخميس 4 فبراير 2021 انطلاقا من الساعة العاشرة صباحا بمقر المجلس.

ويأتي هذا اللقاء في إطار استكمال تنفيذ مشروع «فعلية الحق في الصحة: نحو نظام صحي قائم على المقاربة المبنية على حقوق الإنسان»، الذي تم اطلاقه في أكتوبر 2020 بشراكة مع مؤسسة «كونراد أديناور»، حيث سيشرع المجلس في تنظيم سلسلة من اللقاءات الجهوية، خلال الفترة الممتدة بين شهر فبراير ونهاية شهر يونيو 2021، بهدف إشراك الفاعلين المحليين في اقتراح حلول عملية وقابلة للتطبيق ومنسجمة مع الخصوصيات الجهوية والمحلية، والكفيلة بالمساهمة في تعزيز الحق في الصحة لجميع المواطنين والمواطنات.

ويتضمن برنامج هذا اللقاء، الذي سيعرف مشاركة الهيئات المهنية وشبكة الجمعيات العاملة في مجال الصحة، تقديم تقرير أشغال ندوة إطلاق البرنامج، والمنهجية المقترحة بالنسبة للقاءات الجهوية، فضلا عن تقديم برنامج اللقاءات الجهوية وتعيين ممثلي الجهات المعنية.

جدير بالتذكير أن هذا المشروع يسعى إلى تمكين جميع المتدخلين، فضلا عن الشركاء الوطنيين والدوليين، للتداول وتبادل الآراء حول سبل إصلاح النظام الصحي بالمغرب، على ضوء العوائق التي تمنع الولوج للحق في الصحة.

كما يهدف إلى الترافع من أجل وضع استراتيجية صحية وطنية مندمجة، دامجة ومنسجمة، قادرة على ضمان الحق في الصحة للجميع، ومواجهة التفاوتات الاجتماعية والمجالية التي تعيق تمتع الجميع بهذا الحق.

وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء، التي ستنطلق على الساعة العاشرة صباحا، بحضور السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد ستيفن كروجر، مدير مؤسسة «كونراد أديناور».

توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا مذكرة تفاهم من أجل إرساء وتطوير إطار للعمل المشترك والتعاون والتشاور بين الطرفين، وذلك يوم الأحد 31 يناير 2021.

وتهدف هذه المذكرة، التي وقعتها السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد أحمد سالم ولد بوحبيني، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا، إلى تحقيق رؤية المؤسستين المشتركة المتمثلة في دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلدين.

ومن بين مجالات التعاون التي نصت عليها هذه المذكرة، تبادل الخبرات والمعارف من أجل الاستفادة من التجارب المقارنة والممارسات الفضلى، وتعزيز الحوار الثنائي بهدف تحديد الإجراءات الداعمة لتفعيل حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

كما تهم هذه المذكرة تعزيز قدرات أعضاء وموظفي المؤسستين خاصة ما يتعلق بالرصد، معالجة الشكايات وتتبعها، التفاعل مع النظام الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان، إعداد التقارير، تقنيات التواصل والترافع، فضلا عن المشاركة في الأنشطة الدولية، الإقليمية أو الوطنية التي تنظمها كل مؤسسة على حدة، إلخ.

جدير بالتذكير أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا، التي تم إنشاءها سنة 2006، تعتبر هيئة استشارية مستقلة تضطلع بمهام حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وهي مؤسسة معتمدة في الفئة «ألف» من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

بلاغ بخصوص اجتماع مكتب المجلس

عقد مكتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان اجتماعه الشهري، يوم الخميس 28 يناير 2021، برئاسة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس، طبقا لأحكام القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس، ومقتضيات نظام المؤسسة الداخلي، لا سيما المادتين 14 و15 منه.

تداول اجتماع المكتب خلاصات الاجتماعات التي كانت رئيسة المجلس قد عقدتها الأسبوع المنصرم مع أعضاء اللجن الدائمة والآليات الوطنية إعمالا لتوصيات الدورة الثالثة للجمعية العامة، التي انعقدت في 4 دجنبر 2020.

وتدارس السيدات والسادة أعضاء المكتب مقترحات أنشطة لإغناء خطة العمل السنوية الخاصة بسنة 2021، في إطار استراتيجية المجلس. علاوة على ذلك، تداول المكتب مساهمات التقرير السنوي انطلاقا من المحاور والهيكلة التي صادقت عليها الجمعية العامة الأخيرة.

وقد صادق مكتب المجلس على مشروع ملاحظات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن مشروع القانون رقم 56.20 المتعلق بالمتاحف ومشروع القانون رقم 55.20 المتعلق بتغيير القانون رقم 01.09 القاضي بإحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف وتتميمه.

إعطاء الانطلاقة الرسمية لبرنامج «دعم الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب» (2020-2023)

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد الأوربي ومجلس أوروبا لقاء مشتركا عن بعد من أجل إعطاء الانطلاقة الرسمية لبرنامج «دعم الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب»، وذلك يوم يوم الثلاثاء 26 يناير 2021 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

ويندرج هذا المشروع، الذي يطلقه كل من الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، ويتم تنفيذه بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا حول «دعم الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وتطوير دور البرلمان بالمغرب» (2020-2023).

ويهدف هذا المشروع، الذي سيمتد على مدى 36 شهرا، إلى دعم تفعيل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بالمغرب، من خلال الاعتماد على الخبرات والممارسات الفضلى التي تم تحصيلها من البرامج المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا في دعمها للهيئات المستقلة لحقوق الإنسان.

ويتضمن برنامج هذا المشروع مجموعة من المحاور من أبرزها تعزيز القدرات، تبادل الخبرات، بحث فرص التشبيك على المستوى الإقليمي والدولي، نشر دليل حول السجين، الخ.

سيشهد اللقاء تقديم السياق الحالي لعمل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب من طرف منسقها، السيد محمد بنعجيبة، فضلا عن جلسة للخبراء حول التحديات والانتظارات الملموسة المتعلقة بتفعيل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، سيشرف على تسيير أشغالها السيد محمد عياط، رئيس اللجنة الأممية حول الاختفاء القسري، بمشاركة السيد عبد الله أونير، عضو اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب.

هذا وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء بمشاركة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة فيرينا تايلر، مديرة مكتب المديرية العامة للبرامج (مجلس أوروبا)، السيد أليسيو كابياني، رئيس مساعد بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، السيد كريسطوس جياكمبولوس، المدير العام لحقوق الإنسان ودولة القانون (مجلس أوروبا، ستراسبورغ).

بعض المواقف التي عبر عنها المجلس على الفايسبوك وتويتر

2022 - 2021

زيارة تفقدية لكل من السجن المحلي العرجات 2 والسجن المحلي تيفلت 2.
27 أكتوبر 2022

في إطار المهام اليومية التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية وزياراته المنتظمة، قامت مديرية الرصد وحماية حقوق الإنسان بالمجلس واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، يوم الأربعاء الماضي، 5 أكتوبر 2022، بإجراء زيارة تفقدية لكل من السجن المحلي العرجات 2 والسجن المحلي تيفلت 2.

وتأتي هذه الزيارات المنتظمة في إطار عمليات الرصد التي يقوم بها المجلس للمؤسسات السجنية وتفقد ظروف المعتقلين بها.

هذه الزيارات الأخيرة كانت مناسبة للقاء بكل من السيد ادريس ايشان والسيد توفيق بوعشرين والسيد عمر الراضي.

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن فريق الزيارة قد وقف على وضع اعتيادي لظروفهم بالمؤسستين السجينتين المذكورتين.

«في مغرب اليوم، لا يمكن أن تحرم المرأة من حقوقها»
30 يوليوز 2022

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يثمن عاليا دعوة صاحب الجلالة في خطاب العرش:

-تفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة

-تحيين الآليات والتشريعات الوطنية للنهوض بوضعيتها

-تجاوز اختلالات وسلبيات مدونة الأسرة ومراجعة بنودها...

« تقدم المغرب يبقى رهينا بمكانة المرأة، وبمشاركتها الفاعلة، في مختلف مجالات التنمية »

زيارة السيدة روث ماكدونو بمنزل السيدة سلطانة خيا
15 ماي 2022

بعد الزيارة التي قامت بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون الساقية الحمراء، في إطار التدخل التلقائي، إلى منزل السيدة خيا للاطلاع على الحالة الصحية للسيدة روث ماكدونو التي بلغنا أنها دخلت في إضراب عن الطعام، وبالرغم من عدم تمكن الطبيبة المرافقة من الكشف عليها، بسبب رفضها، واكتفاء رفيقها ومضيفتها بطمأنة الفريق على صحتها، فإننا نسجل بارتياح قرار المواطنة الأمريكية المعنية رفع الإضراب، ما يحفظ صحتها ويضمن عدم تعريض حياتها للخطر.

في إطار تتبع ادعاء دخول مواطنة أمريكية في إضراب عن الطعام بمدينة بوجدور
13 ماي 2022

قام فريق عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون الساقية الحمراء، برئاسة السيد توفيق البرديجي، رئيس اللجنة، بالتنقل بعد زوال اليوم إلى المنزل الذي توجد به السيدة المعنية، من أجل زيارتها والاطلاع على وضعها.

ضم الفريق أعضاء من اللجنة الجهوية، رفقة طبيبة من مستشفى بوجدور وفريق من الوقاية المدنية.

لم تتمكن اللجنة من اللقاء بالمواطنة الأمريكية، غير أن مواطنا أمريكيا مقيما معها، قال إنه طبيب، أكد للجنة أن وضعها عاد («she is ok").

السيدة سلطانة خيا، صاحبة المنزل الذي تقيم به المواطنة الامريكية، رفضت فتح الباب لفريق اللجنة الجهوية، لكنها أكدت للفريق بدورها نفس المعطى بشأن وضع المواطنة الأمريكية.

محاكمة الأساتذة المتهمين في قضية بالتحرش بسطات: أحد أطراف الدفاع يرفض حضور المجلس للجلسة السرية

8 فبراير 2022

قدمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات، باسم رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره مؤسسة دستورية تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، بتاريخ 7 فبراير 2022، بطلب من أجل السماح لفريق الملاحظة التابع للمجلس بحضور الجلسة السرية المنعقدة في إطار هذا الملف، الذي بات يعرف إعلاميا بملف «الجنس مقابل النقط»، وذلك بعد أن التمس دفاع الطرف المدني في جلسة 31 يناير 2022 بجعل جلسة المحاكمة سرية.

وقد عرض رئيس الجلسة بمحكمة سطات الطلب على دفاع أطراف الخصومة يوم 7 فبراير 2022 قبل الشروع في مناقشة تطبيق المادة 302 من قانون المسطرة الجنائية وجعل مناقشة القضية سرية.

وفي الوقت الذي رحب دفاع الطرف المدني بالطلب، عارضه بعض أعضاء دفاع المتهمين، استنادا إلى القانون الذي لا يسمح بحضور الملاحظين للجلسات السرية.

وإذ يرحب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتجاوب رئيس المحكمة والنيابة العامة ودفاع الطرف المدني مع طلبه، يعتبر أن أحد أطراف دفاع المتهم فوت فرصة إعمال اجتهاد المحكمة في حالات مماثلة، وهو ما اضطرت معه محكمة سطات إلى رفض طلب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات لحضور هذه الجلسة السرية وملاحظتها.

المجلس يدعو إلى عدم تسليم السيد إدريس آيشان إلى سلطات بلاده

23 دجنبر 2021

في رسالة موجهة لرئيس الحكومة، دعت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيدة آمنة بوعياش إلى عدم تسليم السيد إدريس آيشان إلى سلطات بلاده، تنفيذا لالتزاماتنا باتفاقية مناهضة التعذيب.

المجلس يحيل نتائج تحرياته بشأن تعرض أطفال لاعتداءات جنسية بمركز اجتماعي على رئاسة النيابة العامة ويوصي بفتح تحقيق لترتيب الآثار القانونية

10 دجنبر 2021

رصد المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والإلكترونية تصريحات لبعض القاصرين أو الراشدين كانوا أو لازالوا نزلاء «المركز الاجتماعي الصداقة بطنجة»، يدعون فيها تعرضهم للاعتداء الجنسي والعنف وسوء المعاملة من طرف بعض المشرفين على المركز من بينهم إثنين من جنسية اسبانية.

وقام فريق من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة بالتحريات الأولية بما فيها الاستماع إلى الأطفال الضحايا المحتملين.

وإذ يؤكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن ما وقع بهذه المؤسسة الاجتماعية، ومن طرف المسؤولين عنها من شأنه أن يشكل انتهاكًا خطيرًا لحقوق الأطفال، وأفعال يعاقب عليها القانون فإنه قرر إحالة النتائج المتوصل إليها على رئاسة النيابة العامة مع توصية بفتح تحقيق في الموضوع، وترتيب الآثار القانونية على ذلك.

كما قام المجلس بتوجيه مراسلة بهذا الشأن إلى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسر من أجل تعميق البحث إداريًا وتحديد المسؤوليات عما وقع واتخاذ كافة الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية نزلاء المراكز الاجتماعية.

وستتابع الالية الوطنية لتظلم الاطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل لدى المجلس القرارات التي سترتب عن الإجراءات المتخذة.

المجلس يسجل تباين تعامل إدارات عمومية ومقاولات بشأن جواز التلقيح
25 أكتوبر 2021

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يسجل تباين تعامل إدارات عمومية ومقاولات خاصة بشأن وضعية موظفين ومستخدمين لا يتوفرون على جواز التلقيح؛

وحالات اكتظاظ وازدحام ناجمة عن تدابير وإجراءات تطبيق قرار «جواز التلقيح» بوسائل النقل العمومي بما فيها الحافلات والترامواي، الخ.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: بلاغ صحفي بشأن ملف الأساتذة المتعاقدين
19 مارس 2021

إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بناء على الاختصاصات التي يخولها له القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس واستكمالا لدور المتابعة بشأن ملف الأساتذة المتعاقدين الذي سبق أن قام فيه بالوساطة سنة 2019، ومنذ إعلان التنسيقية الوطنية عن جملة من الوقفات الاحتجاجية بالرباط، بتزامن مع العطلة المدرسية الممتدة من 14 الى 21 مارس 2021، شكل فريقا لمتابعة هذه الحركة الاحتجاجية من خلال لجنته الجهوية بالرباط-سلا-القنيطرة.

وبناء على الملاحظات الأولية للفريق والمعطيات المتوفرة، سجل المجلس ما يلي:

- استعمال السلطات العمومية للقوة من أجل فض التجمع خلال احتجاج يوم 14 مارس 2021، حصل على إثره تدافع، تحول تدريجيا الى استعمال للعنف، ومطاردة المحتجين من نساء ورجال التعليم بالأزقة المحاذية لشارع محمد الخامس؛

- أسفر تدخل القوات العمومية عن إصابة عدد من المحتجين بجروح ووقوع حالات إغماء في صفوفهم، كما صرحت إحدى المحتجات لوسائل الإعلام بتعرضها للتحرش من طرف أحد عناصر القوات المساعدة؛

- تجددت الاحتجاجات يوم 16 مارس 2021 بالرباط، ووقع استعمال عنف من طرف أفراد بزي مدني، أمام أنظار قوات إنفاذ القانون؛

وإذ يذكر المجلس بتوصيته الواردة في تقريره السنوي لسنة 2019 وعدد من تقاريره الموضوعاتية والهادفة إلى التنصيص على إخضاع عملية استعمال القوة لمراقبة النيابة العامة:

- يرحب ببلاغ السيد وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بالرباط بفتح بحث في الموضوع بشأن شخص بلباس مدني مارس العنف أثناء تفريق تجمهر بالشارع العام؛

- يدعو النيابة العامة المختصة إلى توسيع نطاق البحث ليشمل الوقائع المذكورة أو التي وقع تداولها عبر مختلف وسائط التواصل، مع العمل على نشر نتائج بحثه؛

وإذ يؤكد المجلس على أهمية إعمال القانون في علاقته بعناصر الضرورة والتناسبية في فض الاحتجاجات، فإنه يؤكد على أهمية حماية الحريات العامة بما فيها حق التظاهر السلمي.

بلاغ المجلس تفاعلا مع ما نشر بشبكات التواصل الاجتماعية حول الوضع السجني للسيد محمد أمين هدي

3 مارس 2021

تبعا لما تداولته بعض المواقع الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعية حول الوضع السجني للسيد محمد أمين هدي الذي يقضي عقوبته بالسجن المحلي تيفلت2، وبعد الاطلاع على البيان التوضيحي الصادر عن إدارة المؤسسة السجنية بخصوص إضراب المعني بالأمر عن الطعام بتاريخ 23 فبراير 2021؛

وتفعيلا لصلاحيات المجلس ولجانه الجهوية في مجال حماية حقوق الإنسان، قام وفد عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط ـ سلا ـ القنيطرة، ضمن أعضاء طبيب، بزيارة السيد محمد أمين هدي يوم الجمعة 26 فبراير 2021.

وقد عمل الوفد الزائر خلال هذه الزيارة على الاطلاع على الوثائق والسجلات واللقاء مع المعني بالأمر، وتبين للوفد أنه لم يقم بإشعار إدارة المؤسسة السجنية بإضرابه عن الطعام، وبقي بزنزانته التي يتوفر فيها على عدة مواد غذائية عاينها الوفد الزائر، كما أنه كان يتسلم وجباته الغذائية بشكل دائم.

كما قام الطبيب عضو الفريق الزائر بالاطلاع على ملفه الطبي وفحصه سريريا، ولاحظ أن الوضع الصحي للسيد محمد أمين هدي عادي.

وتفاعلا مع مطالب السيد محمد أمين هدي، فإن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان أوصت بدراسة إمكانية ترحيله الى مؤسسة سجنية أخرى.

المجلس يتحرى عن أسباب خوش السيدة إخيش لإضراب عن الطعام
23 فبراير 2021

على إثر ما تم تداوله عبر وسائل الإعلام من أخبار حول خوض السيدة نجاة إيخيش، رئيسة جمعية "يطو" لإيواء وإعادة تأهيل النساء ضحايا العنف إضرابا عن الطعام إثر توصلها بمراسلة تقضي بإخلاء مركز درب مولاي الشريف للنساء والفتيات في وضعية صعبة قام وفد من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات مكون من رئيسة اللجنة السيدة السعدية وضاح وأعضاء اللجنة امبارك أفكوح ورشيد بوطيب وثرية العومري يوم الاثنين 22 فبراير 2021 صباحا بإجراء زيارة للمركز والاستماع إلى السيدة إيخيش بغرض التحري عن أسباب خوضها لهذا الإضراب. وقد عملت اللجنة على إقناع السيدة إيخيش برفع هذا الإضراب إلى حين استكمال اللجنة لمهمتها ذات الصلة بهذا المركز بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

بلاغ المجلس حول إصابة المواطنة سلطانة سيد إبراهيم خيا
16 فبراير 2021

إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان،
عملا بمقتضيات القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيمه، وبعد اطلاعه على ما راج في وسائل التواصل الاجتماعي، بخصوص تعرض المواطنة سلطانة سيد إبراهيم خيا، من مدينة بوجدور، إلى إصابة على مستوى الوجه، قام وفد عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-الساقية الحمراء، بتاريخ 13 فبراير 2021، بزيارة المعنية بالأمر بمحل سكناها.

واستمع أعضاء الوفد إلى تصريحات المعنية، التي ادعت فيها تعرضها للرشق بالحجارة من طرف أحد عناصر القوات العمومية.

وأمام تضارب معطيات حيثيات الحادث، راسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئاسة النيابة العامة وأوصى بإجراء بحث في الموضوع من قبل النيابة العامة المختصة، واتخاذ ما تراه ملائما من إجراءات قانونية في حال صحة ما ادعته المعنية بالأمر ونشر نتائج البحث.

المجلس يتفاعل مع مجموعة من المعتقلين السابقين على خلفية احتجاجات الحسيمة

14 فبراير 2021

بناء على طلبهم، استقبلت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نهاية هذا الأسبوع بالرباط، مجموعة من المعتقلين السابقين على خلفية احتجاجات الحسيمة، منهم من استفادوا من العفو الملكي الأخير ومنهم من أنهى مدة العقوبة، بهدف التفاعل حول اهتماماتهم ومبادراتهم المدنية.

كما يتابع المجلس زياراته، تفاعلا مع طلب المعتقلين، بعدد من المؤسسات السجنية.

لجنة من المجلس تزور السادة نبيل أحمجيق، سمير إغيد وزكرياء أضهشور

29 يناير 2021

بتكليف من السيدة الرئيسة، قامت لجنة المجلس بجهة الشرق بزيارة السادة نبيل أحمجيق، بالسجن المحلي بوجدة، وسمير إغيد وزكرياء أضهشور، بالسجن المحلي ببركان. وكان وفد اللجنة يضم منسق مجموعة العمل المعنية بحماية حقوق الإنسان وطبيب وإطار إداري.

كما قامت لجنة المجلس بطنجة-تطوان-الحسيمة بزيارة السادة ناصر الزفزافي ومحمد جلول، بسجن طنجة 2، ومحمد حاكي، بالسجن المحلي العرائش 2. وقد ضم وفد اللجنة السيدة رئيسة اللجنة وعضوين، ضمنهما طبيبة.

تجدر الإشارة إلى أن وفدي لجنتي المجلس قاما بزيارة المعتقلين بزنازينهم داخل المؤسسات السجنية المذكورة.

ويتابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنتيه الجهويتين أوضاع المعتقلين بشكل مستمر، طبقا لاختصاصات المجلس ذات الصلة.

الاعتداء الجنسي على الأطفال
27 شتنبر 2022

آمنة بوعياش: «الاعتداء الجنسي على الأطفال جريمة شنعاء، مهما كانت الظروف، وكيف ما كانت العلاقة بين الضحية والمغتصب... يجب العمل على ردعه من منطلق هذا الأساس» موت مأساوي آخر، لطفلة في ربيعها الرابع عشر، ضحية جريمة مركبة اغتصاب وصمت عنه واجهاض سري غير آمن...

مدونة الأسرة
30 يوليوز 2022

أرحب بقرار صاحب الجلالة، أمير المؤمنين، مراجعة مدونة الأسرة. بعد 18 سنة من التطبيق والتقييم والحملات والعمل الميداني، يمثل هذا القرار السامي مرحلة جديدة لتوطيد المساواة بين المغاربة نساء ورجال

حقوق الأسرة والمرأة
30 يوليوز 2022

»في مغرب اليوم، لا يمكن أن تحرم المرأة من حقوقها«
المجلس الوطني لحقوق الإنسان يثمن عاليا دعوة صاحب الجلالة في خطاب العرش ل
-تفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة
-تحيين الآليات والتشريعات الوطنية للنهوض بوضعيتها
-تجاوز اختلالات وسلبيات مدونة الأسرة ومراجعة بنودها

محاكمة المهاجرين
15 يوليوز 2022

يتابع فريق من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الشرق أطوار محاكمة المهاجرين بالمحكمة الابتدائية والاستئناف المتابعين على إثر المواجهات غير المسبوقة بمعبر مليلية، التي جرت يوم 24 يونيو 2022. وكان المجلس قد قدم خلاصاته الأولية بهذا الشأن

تغذية الأشخاص المحرومين من الحرية
08 أبريل 2022

يرحب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمصادقة على مشروع المرسوم الخاص بنظام تغذية الأشخاص المحرومين من الحرية بمراكز الحراسة النظرية. هذا الإجراء كان موضوع توصيات صادرة عن الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بعد الزيارات التي قامت بها لعدد من المراكز التابعة للأمن الوطني والدرك الملكي

مناهضة زواج الطفلات
30 مارس 2022

السيدة آمنة بوعياش تفاعلت مع تلميذات وتلاميذ الثانوية حول أدوار المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأولوياته... برنامج اللقاء التحسيسي تضمن ورشات حول مناهضة زواج الطفلات في جماعة تونفيت، الهدر المدرسي، التربية الإنجابية والجنسية، الاجراءات الوقائية...
السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تشارك اليوم في أمسية ثقافية ولقاء تفاعلي مع تلميذات وتلاميذ ثانوية عبد المومن التأهيلية بتونفيت (ميدلت)... في إطار لقاء تحسيسي حول ظاهرة تزويج القاصرات وفعلية الحق في الصحة والتربية والتكوين بإقليم ميدلت

ملاحظة المحاكمات
22 فبراير 2022

توسيع إطار ملاحظة المحاكمات: المجلس الوطني يرحب بقرار السماح لفريق الملاحظة التابع له بالحضور للجلسة المغلقة في الملف الجنائي الاستئنافي للسيد عمر الراضي، المتعلق بالعنف الجنسي، المنعقدة بتاريخ 18 فبراير 2022 بعد التفاعل الايجابي للنيابة العامة والدفاع

العدالة الاجتماعية
21 فبراير 2022

بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية (20 فبراير)، يعيد المجلس الوطني لحقوق الإنسان التأكيد على راهنية مناهضة التمييز لتحقيق المساواة في فرص الشغل والولوج للتعليم والصحة، التي يعتبرها المجلس ركائز تحقيق #العدالة_الاجتماعية #SocialJusticeDay

زيارة أماكن الحرمان من الحرية
28 دجنبر 2021

في إطار تفعيل مهامها، زارت الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، منذ تنصيبها، سجونا ومراكز لحماية الطفولة والأشخاص المسنين ومراكز للحراسة النظرية تابعة للأمن الوطني/الدرك الملكي بالرباط الدارالبيضاء تطوان طنجة سطات والداخلة للوقوف على أوضاع الحرمان من الحرية والوقاية من سوء المعاملة twitter.com/CNDHMaroc/stat...
خلال 2021، قامت الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ب 14 زيارة لأماكن مختلفة للحرمان من الحرية، سبعة منها من أجل تتبع تنفيذ توصيات سبق للآلية إصدارها ليصل عدد الزيارات التي قامت بها الآلية، منذ أبريل 2020، إلى 25 زيارة، حتى نهاية 2021. #MNPMaroc #HumanRights #Morocco 2021

مناهضة التعذيب
23 دجنبر 2021

في رسالة موجهة لرئيس الحكومة، دعت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيدة آمنة بوعياش إلى عدم تسليم السيد إدريس آيشان إلى سلطات بلاده، تنفيذا لالتزاماتنا باتفاقية مناهضة التعذيب

تثمين فضاء الاعتقال «تزمامارت»
19 دجنبر 2021

انخراط والتزام جميع القطاعات المتدخلة أصبح فضاء #تزمامارت للاعتقال غير النظامي، فضاء للحياة، فضاء للمواطنة، فضاء يمكن المجتمع من تدبير ذاكرة أليمة وبناء ذاكرة جماعية جديدة السيدة آ. بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في اجتماع مع الشركاء بعد الزيارة التي قامت بها للفضاء

حماية الطفولة
18 نونبر 2021

زيارة لأعضاء وأطر الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال لمركز حماية الطفولة بنسليمان، بعد زيارة مماثلة لمركز حماية الطفولة بتمارة نونبر الماضي في إطار زيارات الآلية للتفاعل مع الأطفال في وضعية صعبة والأطفال في تماس مع القانون والتحسيس بعملها واختصاصاتها لدى الفاعلين والمهتمين

الاشكالات المرتبطة باعتماد جواز التلقيح
27 أكتوبر 2021

يرحب المجلس بتفاعل رئيس الحكومة مع مراسلته بخصوص الاشكالات المرتبطة باعتماد جواز التلقيح وتوصياته ذات الصلة.

اعتماد «جواز التلقيح»
25 أكتوبر 2021

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يسجل تباين تعامل إدارات عمومية ومقاولات خاصة بشأن وضعية موظفين ومستخدمين لا يتوفرون على جواز التلقيح؛ وحالات اكتظاظ وازدحام ناجمة عن تدابير وإجراءات تطبيق قرار «جواز التلقيح» بوسائل النقل العمومي بما فيها الحافلات والترامواي، الخ

ضمان التمتع بالخدمات العمومية
25 أكتوبر 2021

المجلس يوصي الحكومة بتعزيز التواصل والإرشاد مع المواطنات والمواطنين غير الملقحات/ين وبالعمل على ضمان ولوج الأماكن العامة وخاصة المصالح العمومية، الذي لا يمكن تقييده دون قرار ودون اتخاذ الإجراءات الانتقالية الضرورية، بما لا يمس حقوق الأفراد والجماعات في التمتع بالخدمات العمومية

استبدال «جواز التلقيح» ب «جواز صحي»
25 أكتوبر 2021

المجلس الوطني يوصي باستبدال «جواز التلقيح» ب «جواز صحي»، يشهد بالتحصين عبر: شهادة كشف سلبي، طبقا للإجراءات المعمول بها؛ شهادة طبية تثبت الشفاء من #كوفيد19، حسب المعايير المحددة؛ شهادة طبية تثبت عدم إمكانية أخذ التلقيح، مسلمة من طرف الطبيب المعالج، للأسباب المحددة طبيا وعلميا...

تخفيف القيود المطبقة
25 أكتوبر 2021

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوصي بتحديد فترة زمنية معقولة، لتمكين المواطنات والمواطنين من التكيف مع التدابير وتمكين السلطات من توفير الوسائل التقنية الضرورية ذات الصلة.. وبدراسة إمكانيات تخفيف القيود المطبقة، انطلاقا من اعتماد الجواز الصحي؛

إجبارية التوفر على «جواز التلقيح»
25 أكتوبر 2021

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوجه رسالة إلى رئيس الحكومة بخصوص قرار إجبارية التوفر على «جواز التلقيح»

إلغاء عقوبة الإعدام
14 أكتوبر 2021

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعيد التأكيد على ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام ودعوة المجلس السلطات لتخطو نحو الإلغاء، من خلال التصويت على الوقف العالمي لتنفيذ عقوبة الإعدام (مذكرة المجلس لمراجعة القانون الجنائي 2019)

الحق في الحصول على المعلومة
28 شتنبر 2021

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى تعزيز إعمال الحق في الحصول على المعلومة وممارسته... خاصة من خلال تدارك تباطؤ التجاوب مع الطلبات، في ظل تسجيل تضاعف متوسط مدة الإجابة مرتين تقريبا، من 33 إلى61 يوما (بالمقارنة مع السنة الماضية).

ملاحظة الانتخابات
09 شتنبر 2021

في انتظار تدقيق هذه الحالات وإحصائها والتحقيق فيها وترتيب الجزاءات القانونية الضرورية من طرف السلطات المختصة، يدين المجلس كل الممارسات العنيفة بجميع أشكالها ويشدد على أهمية تأطير الأحزاب لحملاتها ودعم قدرات القائمين على تدبيرها.

ملاحظة الانتخابات
09 شتنبر 2021

يسجل المجلس ارتفاع نسبة المشاركة، باعتبارها ركيزة لفعلية الحقوق تضمن توطيد وتمكين المغاربة من حقوقهم؛ ويؤكد على أهمية احترام انتظام الاستحقاقات الانتخابية، في سياق ظروف استثنائية

اليوم العالمي للاجئين
21 يونيو 2021

اليوم العالمي للاجئين معا نتعافى ونتعلم ونتألق يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى التسريع باعتماد القانون المتعلق باللجوء وشروط منحه وإلى تفعيل توصياته الواردة في تقريره السنوي برسم سنة 2020 من أجل توسيع حماية اللاجئين وطالبي اللجوء

احتجاجات الحسيمة
12 ماي 2021

يرحب المجلس بالعفو الملكي السامي لفائدة 810 معتقلا، من بينهم 17 معتقلا على خلفية احتجاجات الحسيمة، بمناسبة عيد الفطر المبارك

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ⵓⵔⴳⴰⵣ ⵏⵜⵡⵜⵏⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵓⵎⵔ

Conseil national des droits de l'Homme

توثيق دينامية المجلس من خلال بلاغاته وتدويناته على مواقع التواصل الاجتماعي

2022 - 2021

أكتوبر 2022

@CNDHMaroc

www.cndh.ma